E/2018/34/Rev.1-E/ICEF/2018/7/Rev.1*

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير الدورتين العاديتين الأولى والثانية والدورة السنوية لعام ٢٠١٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٨

الملحق رقم ١٤

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٨
الملحق رقم ١٤

E/2018/34/Rev.1-E/ICEF/2018/7/Rev.1*

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير الدورتين العاديتين الأولى والثانية والدورة السنوية لعام ٢٠١٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول	
	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨	
أولا –	تنظيم الدورة	٧
ألف –	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي	٧
باء –	بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف	٧
جيم –	إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال	١٣
ثانيا –	مداولات المجلس التنفيذي	١٣
ألف –	تقرير شفوي عن متابعة اليونيسف للتوصيات والمقررات الصادرة عن الاجتماعين التاسع والثلاثين والأربعين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٣
باء –	معلومات مستكملة شفويا عن العمل الذي تضطلع به اليونيسف في مجال المساعدة الإنسانية	١٥
جيم –	التعاون البرنامجي لليونيسف	١٦
دال –	خطة التقييمات العالمية، ٢٠١٨-٢٠٢١	١٧
هاء –	خريطة الطريق لتنقيح سياسة التقييم في اليونيسف	١٩
واو –	تقرير التقييم ورد الإدارة	٢٠
زاي –	التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات	٢٢
حاء –	جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨	٢٤
طاء –	مسائل أخرى	٢٥
ياء –	اعتماد مشاريع المقررات	٢٥
كاف –	البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي	٢٥
	الجزء الثاني	
	الدورة السنوية لعام ٢٠١٨	
أولا –	تنظيم الدورة	٢٩

ألف – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف ٢٩

باء – إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال ٣١

ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي ٣٣

ألف – التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف ٣٣

باء – المعلومات المستكملة المتعلقة بتعزيز تدابير الحماية من (أ) الاستغلال والانتهاك الجنسيين و (ب) من التحرش الجنسي في مكان العمل ٣٥

جيم – التقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف ٣٧

دال – التقرير السنوي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية لليونيسف، ٢٠١٤–٢٠١٧ . . . . . ٣٨

هاء – التعاون البرنامجي لليونيسف ٣٩

واو – تقارير التقييم وردود الإدارة ٤١

زاي – سياسة التقييم المنقحة لليونيسف ٤٣

حاء – تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٧ . . . . . ٤٤

طاء – التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي، ورد الإدارة ٤٥

ياء – تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي، ١٤–٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨ . . . . . ٤٧

كاف – كلمة رئيسة رابطة موظفي اليونيسف العالمية ٤٨

لام – مسائل أخرى ٥٠

ميم – اعتماد مشاريع القرارات ٥٠

نون – جوائز أفرقة موظفي اليونيسف والبيانان الختاميان المقدمان من المديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي ٥٠

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

أولا – تنظيم الدورة ٥٣

ألف – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف ٥٣

باء – إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال ٥٥

جيم – برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩ . . . . . ٥٦

دال – أساليب العمل ٥٦

ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي ٥٧

ألف – الحوار المنظَّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ..... ٥٧

باء – إحاطة شفوية عن مستجدات العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف ٥٨

جيم – التعاون البرنامجي لليونيسف ٥٩

دال – تقرير التقييم وردّ الإدارة ٦٥

هاء – الخطة الاستراتيجية لليونيسف: التقديرات المالية المستكملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ..... ٦٦

واو – جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ..... ٦٧

زاي – التقرير المشترك عن استرداد التكاليف ٦٨

حاء – تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها مكتب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى بوتان، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أوغندا، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ ..... ٦٩

طاء – مسائل أخرى ٧٠

ياء – اعتماد مشاريع المقررات ٧٠

كاف – البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي ٧٠

المرفقات

الأول – جلسة التركيز الخاصة بشأن الابتكار ٧٢

الثاني – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ ..... ٧٤

الثالث – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ..... ٩٥

ألف – المساعي المشتركة لتعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان – طُرق فعّالة للتشارك في تحقيق النتائج لمعالجة الأولويات القُطرية للبرامج بنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ٩٥

باء – التفكير في أساليب عمل مجالس الإدارة ١٠١

جيم – التغلّب على أوجه التفاوت داخل البلدان وما بينها، بما يشمل عدم المساواة بين الجنسين، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة – الوصول إلى الفئات السكانية الأفقر والأضعف أولاً ١٠٧

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

أولا – تنظيم الدورة

ألف – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي

١ – انتخب المجلس التنفيذي الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، توري هاتريم، رئيسا له. كما انتخب الممثلين الدائمين التاليين لدى الأمم المتحدة نواباً للرئيس: تيكيدا أليمو (إثيوبيا)، ودورغا براساد بهاتاراي (نيبال)، وميلوس فوكاسينوفيتش (البوسنة والهرسك) وروبين أرماندو إسكالانتي هاسبون (السلفادور).

باء – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف

٢ – أثنى رئيس المجلس التنفيذي على قيادة سلفه، السيد والتون ألفونسو ويبسون، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة، وأقر بمساهمات الأعضاء الآخرين في مكتب المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧. وهنأ المديرة التنفيذية لليونيسف هنريتا هـ. فور على تعيينها مؤخراً في هذا المنصب، مشيراً إلى أن إنجازاتها وخبراتها السابقة ستفيد اليونيسف إلى حد كبير.

٣ – وقال إن الدورة جاءت في وقت حرج بالنسبة لعمل المنظمة وللأطفال في جميع أنحاء العالم. فعلى الرغم من التقدم العالمي الهائل الذي أحرز على مدى العقود القليلة الماضية، فإن حياة الأطفال ومستقبلهم في كل مجتمع لا يزالان يتصفان بالتمييز والفقر وعدم المساواة وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية، فضلا عن آثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يجري حالياً أكبر نزوح للأطفال منذ الحرب العالمية الثانية. واستجابةً لتلك التحديات، سيسترشد عمل اليونيسف بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وهي خطة تستند إلى إدراك حاد للولاية المزدوجة للمنظمة والتي تتمثل في حماية حقوق الطفل سواء في البيئة الإنمائية أو في الأوضاع الإنسانية.

٤ – ولا يمكن تحقيق الإنجازات الطموحة للخطة الاستراتيجية إلا إذا اتخذت الإجراءات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، للتمكن من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقيام بالإصلاحات المطلوبة.

٥ – وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس عن تقديره للمبادرة التي قادها رؤساء الصناديق والبرامج في عام ٢٠١٧، وعن تطلعه إلى المضي قدما بها، وشجع إجراء المناقشات بين جميع المجالس في الوقت المناسب بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاح.

٦ – وقال إن مناقشة الإصلاح تتطلب أيضا دراسة السبل الكفيلة بتحسين أساليب عمل المجلس. وتعهد في هذا الصدد، بأن يسعى إلى جعل تفاعلات المجلس أكثر فعالية وانفتاحاً وشفافية، وشجع على زيادة مشاركة الدول الأعضاء.

٧ – وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للمجلس التنفيذي وكذلك للأمين العام على إتاحة الفرصة لها لقيادة واحدة من أكثر المنظمات أهمية في العالم ولالتزامهما برسالة اليونيسف ولما قدماه من أفكار في هذا الشأن. وأكدت أنه ليس هناك من قضية أكثر أهمية من الأطفال. كما أعربت عن شكرها للمدراء

التنفيذيين السابقين، ولا سيما السيد أنطوني ليك، الذي وضعت قيادته المنظمة في موقع تُحسد عليه كشريك موثوق محترم في خدمة الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم.

٨ - وتحدثت عن رحلاتها الأخيرة لمراقبة برامج اليونيسف أثناء تنفيذها، ومدى إعجابها بما شهدته من عمل فعال تمارسه المنظمة في مجال صحة الأم والطفل وفيما يتعلق بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، إلى جانب مجالات أخرى.

٩ - وشددت المديرة التنفيذية على أنه لا يمكن تحقيق مستقبل مستدام إلا بالتركيز على أشد الأطفال حرماناً: أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع أو التمييز أو الفقر. واعتبرت هؤلاء الأطفال بمثابة تذكير بالسبب الذي يضع الإنصاف في صميم أهداف التنمية المستدامة وكذلك الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تؤكد على التعاون المتواصل مع الحكومات والشركاء الآخرين وعلى الالتزام بخطط الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. وأكدت أن اليونيسف، بالتعاون مع الوكالات الشقيقة، تقوم بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية، وهي تضع التوجيهات الواضحة والمرنة للمكاتب القطرية وتستخدم ما يوجد من آليات وعمليات وأنشطة برنامجية للدفع بالتعاون، مع العمل في الوقت نفسه على تجنب الازدواجية. كما تدرس المنظمة طرق الاستفادة من تأثيرها الإنمائي وما لديها من ميزة تعاونية. وستستهدف المبادرات المنبثقة عن هذا التحليل النتائج الجماعية والجهود المشتركة من أجل التغيير التحويلي، مع التركيز على الاستمرارية بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، كما ستوفر الأساس السليم للشراكات مع الكيانات الأخرى، سواء ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو خارجها، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات غير الربحية، والمؤسسات الخيرية، والحكومات الوطنية والمحلية، ومؤسسات الأعمال الدولية والوطنية والمحلية.

١٠ - وأشارت إلى أن مجتمع الأعمال العالمي يتخطى دوره التقليدي كجهة مانحة وهو يساعد اليونيسف على الوصول إلى الأطفال والشباب بطرق جديدة وأكثر فعالية. وستقوم اليونيسف بإقامة ما لا يقل عن ٣٠ شراكة متكاملة ذات أولوية مع الشركات لتسريع النتائج لصالح الأطفال، بما في ذلك توفير التعليم للمجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها، وذلك من خلال أدوات التعلم عبر الإنترنت؛ وخفض تكاليف دورات المياه وإيصال المياه في مخيمات اللاجئين والمناطق المحرومة؛ ومواصلة العمل على تشكيل أسواق اللقاحات؛ واستخدام الطائرات بدون طيار لتقديم نتائج الاختبارات إلى المناطق النائية.

١١ - وتابعت قائلة إن اليونيسف، على مدى السنوات العشرين الماضية، ساهمت في إحراز تقدم لم يسبق له مثيل: فقد ارتفع عدد الأطفال الباقون على قيد الحياة في عيد ميلادهم الخامس، وازداد عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، وانخفض عدد المصابين بالتقزم عما كان عليه في أي وقت مضى. ومع ذلك، وفي حين أن المجتمع العالمي ملتزم باستكمال الأعمال غير المنجزة التي تركز على العقد الأول من حياة الطفل، فإن هناك حاجة إلى المزيد لمعالجة العقد الثاني من حياتهم. فالفرصة الكبيرة التي يمثلها سن المراهقة تقترن بتحدٍ هائل. ووفقاً للاتجاهات الحالية، لن يحصل سوى واحد من كل ١٠ من الشباب على مهارات المدرسة الثانوية التي سيحتاجون إليها بحلول عام ٢٠٣٠. ولمعالجة هذه الفجوة، تتابع اليونيسف جدول أعمال طموح يرمي إلى التحاق جميع الشباب بالمدرسة أو التدريب أو العمل بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً: الفتيات والأطفال المتنقلين والأطفال الذين يعيشون في أوضاع الطوارئ الإنسانية. وستعمل اليونيسف على صوغ وتشكيل جدول الأعمال هذا مع مجموعة كاملة من الشركاء. وكما حدث مع ثورة بقاء الطفل في التسعينيات، فإن هذا التعاون سيحقق المزيد من النتائج بمساعدة عوامل تسريع من قبيل المعرفة والبيانات والحلول الرقمية والابتكارات.

١٢ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لرصيد لليونيسف الأكثر قيمة - ألا وهو موظفوها - مشيرة إلى أنهم، خلال الفترة القصيرة التي قضتها في اليونيسف، أثاروا إعجابها الشديد. وأعربت عن التزامها بدعمهم، كما أنهم بدورهم سيدعمون الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم.

١٣ - وأعربت أيضا عن امتنانها للجان اليونيسف الوطنية وللملايين المانحين الذين يسهمون في تحقيق رسالة المنظمة. وأشارت إلى العام الماضي كان عامًا قياسيًا لحشد الأموال في المنظمة، وقد جاء ٧٠ بالمائة من الإيرادات من الشركاء الحكوميين. اللجان الوطنية هي التي حشدت غالبية الأموال غير المقيدة التي تغطي موظفي اليونيسف وقيادتها الفكرية. وشكرت جميع شركاء اليونيسف وأنصارها على تبرعاتهم، الكبيرة والصغيرة، وعلى ما يقومون به من أنشطة الدعوة لصالح الأطفال والشباب سواء على مستوى مجتمعاتهم أو في أروقة السلطة.

١٤ - وفي الختام، شكرت أعضاء المجلس لما يبدونه على الدوام من التزام ورؤية لعالم أفضل لكل طفل، ولأنهم أبطال اليونيسف في دعم الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم.

١٥ - افتتح الرئيس باب البيانات العامة.

١٦ - وهنأت الوفود رئيس ونواب رئيس المجلس التنفيذي على انتخابهم ورحبوا بالمديرة التنفيذية الجديدة لليونيسف. كما أعربوا عن تقديرهم الكبير للعمل الذي قام به المدير التنفيذي السابق.

١٧ - وأكدت عدة وفود على ضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون على نطاق المنظومة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت عدة وفود إنه ينبغي لليونيسف، بالنظر إلى حجمها ونفوذها وسجلها القوي على أرض الواقع، أن تأخذ بدور قيادي في تقديم وجود للأمم المتحدة أكثر تكاملا وتنسيقا في البلدان المشمولة بالبرامج، وأن تعمل مع الوكالات الأخرى على تعزيز الدور المحوري للأفرقة القطرية والمنسق المقيم بالإضافة إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظ أحد الوفود أن اليونيسف، شأنها شأن غيرها من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يمكن أن تتأثر بالإصلاح في المستقبل القريب، وأعرب عن تقديره لموقف المديرة التنفيذية القائل بأن الغرض من الإصلاح هو تحسين النتائج، وأثنى على اليونيسف لنهجها الناضج، كونها منظمة لديها خبرة كبيرة على المستوى الميداني وتمثيل واسع في البلدان ووضع مالي مستقر ونُهُج مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - وشدد أحد الوفود على أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن ينصب على التنمية، على أن يكون القضاء على الفقر مهمتها الأساسية وأن تعبأ الموارد لهذا الغرض، في حين أن وفداً آخر دعا اليونيسف إلى التركيز على أهداف التنمية المستدامة المتصلة مباشرة بالأم والطفل.

١٩ - وحثت مجموعة من الوفود اليونيسف على أخذ زمام المبادرة في العمل التعاوني الذي التزمت به المنظمة في الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بالطرائق المشتركة في التمويل والتحليل والتخطيط والتقييم، على أن يكون للمزايا المقارنة والتعاونية التي تتمتع بها المنظمة المركز المحوري في مثل هذا العمل. وأضاف أحد الوفود أنه يتوقع من اليونيسف أن تلعب دوراً نشطاً في تطوير شراكات تكميلية متعاضدة بدلاً من التنافس مع أصحاب المصلحة الآخرين. وطلبت مجموعة الوفود هذه معلومات مستكملة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ عن السبل التي تأخذ بها اليونيسف للاستجابة لجدول أعمال الإصلاح، ولربط تلك الاستجابة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٢٠ - وأكد أحد الوفود أن إطلاق الخطة الاستراتيجية يتيح فرصة بالغة الأهمية لليونيسف لتنشيط واستدامة ما تحقق من مكاسب هائلة ولكنها هشة فيما يتعلق ببقاء الأم والطفل، بما في ذلك عن طريق تعزيز الروابط بين برامجها بشأن الصحة والتغذية. وأشار وفد اليابان إلى تعهد بلده بالتبرع بمبلغ قدره ٢،٩ بليون دولار من أجل دعم قضية التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء العالم، وقال إن بلده يتطلع إلى الدور النشط الذي ستؤديه اليونيسف في تعزيز هذه التغطية على أرض الواقع، ولا سيما للأطفال. وأحاطت المديرة التنفيذية علماً بهذا التعهد وأعربت عن تقديرها لدور اليابان القيادي في مجال الرعاية الصحية، وقالت إن صلة البلد بعمل اليونيسف في مجال التغذية ستكون قوية للغاية.

٢١ - ودعت عدة وفود ومجموعة منها اليونيسف إلى أن توجه جهودها نحو أشد الأطفال حرمانا وفق ما ورد في الخطة الاستراتيجية، وأشار بعض الوفود إلى أن الأطفال هم أضعف شرائح المجتمع، إذ إنهم يعانون من الجوع وسوء التغذية والأمية والإيذاء والأمراض والتمييز ومن الآثار المترتبة على تغير المناخ ومن النزاعات التي ينصب عليهم أشد آثارها، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وأكدت عدة وفود أهمية الرصد الوثيق للنتائج وزيادة الشفافية باعتبارهما أساسيين لضمان إيصال المساعدات فعلياً إلى المحتاجين إليها. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسف تركز على زيادة إمكانية حصولها على البيانات الآنية للتمكن من تحسين تقييم أداء البرامج، ورحبت بمساهمة المجلس بشأن الابتكارات التي تحققها مؤسسات الأعمال والمنظمات غير الربحية والتي يمكن أن تقدم أمثلة على عوامل التسريع التي تهم اليونيسف.

٢٢ - وناقشت الوفود الولاية الإنسانية - الإنمائية المزدوجة لليونيسف والسبل التي يمكن للمنظمة أن تحقق بها أفضل توازن وتكامل بين الأعمال التي تؤديه في هذين المجالين وأفضل تعزيز لها. وقال أحد الوفود إنه ينبغي لليونيسف أن تركز على السبل التي تمكن الروابط بين الولايتين من المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحث وفد آخر اليونيسف على القيام بدور قيادي من خلال المساعدة على بناء القدرة على مواجهة الأزمات؛ والتركيز على الوقاية والمسارات المستدامة للخروج من الاستجابة لحالات الطوارئ؛ والأخذ بنهج مبتكر إزاء العمل الإنساني يكسر طوق العزلة ويعزز التعاون. وقال أحد الوفود إن إدراج العمل الإنساني كأولوية شاملة في الخطة الاستراتيجية يتيح الفرصة لتعزيز الروابط بين الجهود الإنسانية والجهود الإنمائية في قطاعات حيوية مثل التعليم، ولإيصال المساعدة بطريقة تلبي الاحتياجات الملحة وتعزز التنمية المستدامة. وردت المديرة التنفيذية قائلة إن من المهم أن تزرع بذور التنمية في البرامج الإنسانية من أجل تحقيق الحلول المستدامة، وتعهدت بأن تستعرض اليونيسف برامجها لتحقيق هذه الغاية.

٢٣ - وحذر أحد الوفود من أنه في حين أن الجهود الإنمائية والإنسانية ينبغي أن تكون متعاضدة، فإن على اليونيسف ألا تركز حصراً على حالات الأزمات أو تنظر في عملها من ''منظور الأزمة'' في بلدان نامية لا تشهد أزمة. فالتحديات الإنمائية موجودة في كل مكان، بما في ذلك في البلدان المسالمة. ولذا ينبغي ألا تتخذ العلاقة بين الجهود الإنمائية والإنسانية شكل نهج شامل، بل أن توجه بالأحرى إلى السياق الذي تنتمي إليه. وأضاف الوفد قائلاً إن تعزيز التأهب والقدرة على التكيف هو أمر بالغ الأهمية، غير أن هناك حدوداً لما يمكن أن تحققه اليونيسف بشأن منع قيام الأزمات. فذلك لا يتحقق إلا بالعمل في مجال منع نشوب النزاعات، وهي مهمة الأمم المتحدة ككل، ومهمة الدول الأعضاء بوجه خاص.

٢٤ - وأكدت عدة وفود أنه يتعين على اليونيسف أن تحترم المبادئ الإنسانية، مع ضمان الاتساق بين تدخلاتها الإنسانية والإنمائية على أرض الواقع. وأشار أحد الوفود إلى أن هذا الاحترام يشمل الحياد واتباع

نهج غير انتقائي وغير مُسيس إزاء تقديم المساعدة الإنسانية، كما يشمل الملكية والقيادة الوطنيتين في العمل الإنمائي، بحيث تكون الحكومة الوطنية الشريك الرئيسي على الصعيد القطري.

٢٥ - ودعا أحد الوفود اليونيسف إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم التوليفي المعنون ”نحو تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ: توليف تقييمات اليونيسف للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦“، بينما شجع وفد آخر المنظمة على التأكد من أنها قادرة على القيام باستمرار بدور قيادي حاسم اعتباراً من بداية حالة الطوارئ، وأكد أهمية العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنفيذ وتقييم الاحتياجات المشترك والتنسيق والإشراف التقني والقيادة العامة بغية التوصل إلى نهج أكثر شمولاً في مواجهة حالات الطوارئ.

٢٦ - وأيد أحد الوفود التزام اليونيسف بضمان حماية الأطفال وحقوقهم الأساسية في حالات الطوارئ، بما فيها النزاع المسلح، وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى تزايد عدد وشدة حالات الطوارئ، فإن جهود اليونيسف الرامية إلى تزويد الأطفال بالغذاء، والضرورات الأساسية، والمساعدة الطبية، بما في ذلك الدعم النفسي، هي جهود تستحق الاحترام.

٢٧ - وأشار أحد الوفود إلى أن التشرد العالمي الناجم عن الأزمات الإنسانية يسجل أعلى مستوى له على الإطلاق، وأن النساء والأطفال هم أكثر الفئات عرضة لهذا الخطر، وأن بعض البلدان مثقلة بأعباء استضافة اللاجئين. ودعا أحد الوفود المجتمع الدولي إلى أن يضطلع بقدر أكبر من المسؤولية، بما أن شاغله المشترك هو أن تتوفر للأطفال اللاجئين بداية طيبة لحياتهم. وقال وفد آخر إنه ينبغي إعطاء الأولوية للشباب اللاجئين والمهاجرين في المفاوضات بشأن كل من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، على النحو المطلوب في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١).

٢٨ - وأشارت عدة وفود إلى أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والدعم الثابت لاتفاقية حقوق الطفل، بينما قالت عدة وفود أخرى بأنه لا بد من التأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والشابات باعتبار ذلك إحدى الأولويات الشاملة للخطة الاستراتيجية.

٢٩ - وأعربت عدة وفود عن اتفاقها مع النهج الوقائي الذي اقترحه الأمين العام فيما يتعلق بالتصدي لتحديات الصحة والتعليم والتغذية وغيرها من التحديات الإنمائية قبل أن تصبح أزمات.

٣٠ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لزيادة تركيز اليونيسف على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ودعت عدة وفود إلى زيادة التركيز على بناء القدرات وعلى تمكين المراهقين، بما في ذلك الاستعداد لمعالجة جميع المسائل الهامة في حياة الشباب، من الحماية والتعليم إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وشجع أحد الوفود اليونيسف على الإصغاء إلى الأطفال الكبار وإسماع صوتهم.

٣١ - وأكد أحد الوفود أن التعليم الجيد، الذي يقترن بالتدريب التقني والمهني، ضروري لبناء مجموعات المهارات اللازمة للعمل المدر للدخل ولمسار الخروج من الفقر. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للخطط الرامية إلى زيادة مساهمة اليونيسف في إرساء نظام تعليمي ميسر يركز على الاحتياجات الطويلة الأجل لسوق العمل وهو عمل الذي ينبغي أن يؤدى بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنها تحدثت مع المديرة العامة لمنظمة اليونسكو بشأن السبل التي يمكن من خلالها أن تتعاونا بشأن توفير التعليم للشباب.

٣٢ - وأبرز أحد الوفود الصلة القائمة بين التعليم المجاني الشامل والجهود التي تبذلها اليونيسف للحد من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف الأطفال والمراهقين، واعتبر التعليم حقاً من حقوق الإنسان. وقال وفد آخر إن للتعليم أيضا أهمية حاسمة في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، ولا بد من اعتباره أولوية من أولويات اليونيسف لضمان عدم التضحية بأجيال بكاملها. كما أن التعليم يسهم في بناء السلام ويعد أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - وأشار أحد الوفود إلى زيادة المخاطر التي يواجهها الأطفال من التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك استغلال الإنترنت لاستدراج الأطفال إلى صناعة الجنس، وحث اليونيسف على مواصلة عملها من أجل مواجهة التحديات المستجدة.

٣٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها اليونيسف لكي تتسم بالمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة وتخضع للمزيد من المساءلة، بينما طلب أحد الوفود إلى المنظمة أن تبذل المزيد من الجهود للحد من التكاليف الإدارية، والمواءمة بين اتفاقات الشراكة، وتوفير هياكل تكلفة شفافة وقابلة للمقارنة، وتعزيز المساءلة.

٣٥ - وأكدت عدة وفود أهمية التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والموثوق والمرن. وقال مندوب السويد إن بلده سيواصل إيلاء الأولوية للدعم الأساسي والتمويل غير الأساسي المرن، وأعلن أن مساهمته إلى اليونيسف في عام ٢٠١٨ تبلغ نحو ٨٠ مليون دولار. وأعربت المديرة التنفيذية عن امتنانها للسويد على الدعم الذي تقدمه، وأشارت إلى أن الدعم الأساسي هو الذي يوجه القيادة الفكرية لأي وكالة وهو الذي يمكن المنظمة من تعيين الموظفين، الذين يعتبرون أهم مكون من مكونات أي كيان.

٣٦ - وقال أحد الوفود إن اليونيسف قد حققت نتائج باهرة فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، مما أعطى زخما لمواردها العادية وأسهم إسهاما كبيرا في تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ورحب أحد الوفود بالاستراتيجية الابتكارية الرقمية لجمع التبرعات من القطاع الخاص. ونبه وفد واحد إلى ضرورة تحديد أولويات اليونيسف وفق مصالح البلدان المتلقية لا الشركات والصناديق الخاصة. ومن المهم ضمان روح الشراكة الاجتماعية الحقيقية وعدم السماح باستخدام اليونيسف أداةً لتعزيز المصالح التجارية.

٣٧ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن تترجم طموحات كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية إلى زيادة في الاستثمار في الأنشطة التحويلية. وقد شملت المسارات الاستفادة من الموقف المعياري الفريد لليونيسف في تغيير العوامل الكامنة التي تؤثر على الأطفال، وذلك من خلال ما يلي: (أ) دعم المشورة في مرحلة وضع السياسات؛ (ب) العمل مع القطاع الخاص وإيجاد أوجه التآزر معه على أساس غير مالي؛ (ج) تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ (د) دفع عجلة الابتكار. وقال أحد الوفود إن لليونيسف دوراً تؤديه في كل سياق قطري من خلال الدعوة، بما في ذلك في البلدان المتقدمة النمو، وعن طريق اللجان الوطنية.

٣٨ - وحث ممثل منظمة الرؤية العالمية أعضاء المجلس على المتابعة الوثيقة للمناقشة في الأمم المتحدة لضمان أن تكون حقوق الأطفال ورفاههم محور القرارات السياساتية التي تؤثر على حياتهم. واتفق كل من الرئيس المشارك للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسف وممثل تحالف منظمات صندوق

الطفل على وجوب أن يكون للأطفال والشباب صوت في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم وأن تتاح لهم الفرصة للمشاركة في تحديد المشاكل والحلول.

جيم – إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

٣٩ – أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2018/1).

٤٠ – وأعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٣٧ وفدا مراقبا، من بينها منظمة حكومية دولية واحدة ومنظمة دولية واحدة وست منظمات غير حكومية و ١٤ لجنة من لجان اليونيسف الوطنية، قدموا وثائق الاعتماد وفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي.

ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي

ألف – تقرير شفوي عن متابعة اليونيسف للتوصيات والمقررات الصادرة عن الاجتماعين التاسع والثلاثين والأربعين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤١ – قدم مدير شعبة البرامج التقرير (UNICEF/2018/EB/2)، الذي عرضه المدير المعاون لبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٢ – ورحبت عدة وفود بالتقرير الشامل، الذي يدل على الدور القيم الذي تضطلع به اليونيسف بوصفها شريكا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب عن رأي مفاده أن المجلس التنفيذي كان يود إدراج المناقشات من الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس تنسيق البرنامج المشترك، لأنها تعالج النقص في ميزانية من خلال تنقيح النموذج التشغيلي.

٤٣ – وأعرب أحد الوفود عن تقديره للإنجاز الذي حققته اليونيسف في التوسع في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وأثنى على زيادة نطاق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بين النساء على الصعيد العالمي. إلا أن الوفد أشار إلى أن بعض المناطق، ومنها وسط وغرب أفريقيا، ما زالت متخلفة على مستوى الأفراد والمجتمعات، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة.

٤٤ – وأشارت عدة وفود إلى الركود الذي تشهده معدلات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في أوضاع هشة، على الرغم من التقدم العام المحرز في التصدي للفيروس. ورحبت مجموعة من الوفود بالدور القيادي الذي تضطلع به اليونيسف في مبادرة ”إشراك الجميع“ (All In) وبجهودها الرامية إلى إدماج الخدمات المقدمة إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومدمني المخدرات. واقترحت هذه المجموعة إمكانية ربط تلك التدخلات بخريطة طريق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لعام ٢٠٢٠ التي وضعها التحالف العالمي للوقاية من الفيروس. وأشارت المجموعة إلى أهمية تعزيز النظم الصحية والمجتمعية من أجل تحقيق استجابة مستدامة، مضيفة أن التدخلات المجزأة والرأسية تعيق فعالية التنفيذ على الصعيد الوطني.

٤٥ – وفيما يتعلق بالوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، أشار أحد الوفود إلى أن تعزيز الروابط بين مرافق المجتمعات المحلية هو عامل رئيسي في تحقيق نتائج إيجابية، وحث على تكثيف ومواصلة هذه الجهود. وفي معرض الرد على ذلك، قال المدير المعاون إن من النتائج الرئيسية

لهذه الروابط أثرها الذي لا يقتصر على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية فحسب، بل يمتد ليشمل أيضا حصول النساء على الرعاية قبل الولادة وإبقائهن قيد الرعاية ونسبة النساء العائدات إلى المرافق للولادة.

٤٦ - وحثت مجموعة الوفود أيضا على توسيع نطاق المبادرات الناجحة الأخرى، مثل برامج الاختبار المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية والسل، وإدماج اختبار الفيروس في خدمات صحة الأم والطفل، ورحبت بجهود اليونيسف الرامية إلى تحديد المزيد من الأدلة على أوجه التقدم المحرز في البرمجة المتكاملة. وأكدت المجموعة على الأهمية البالغة للوقاية الأساسية من الإصابة بالفيروس، والتي تشمل التدخلات الطبية البيولوجية القائمة على الأدلة، لا سيما في صفوف المراهقين. وأثنت المجموعة على الدعم المستمر المقدم لتدابير الحماية الاجتماعية الرامية إلى إبقاء الفتيات في المدارس، بسبل من بينها التحويلات النقدية.

٤٧ - وأشار عدد من الوفود إلى أن الفئات السكانية المختلفة تواجه تحديات متنوعة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما فئة المراهقين وخاصة الفتيات والشابات منهم، الذين تفشل معهم جهود الوقاية. ولذلك فمن الضروري أن تنهض برامج اليونيسف بالمساواة بين الجنسين، وأن تعزز الصلات بين الوقاية من الفيروس والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والتثقيف الجنسي الشامل؛ والعنف الجنساني. وأشير إلى أن هذه البرمجة المتكاملة تكتسب طابعها المنطقي من خلال منظور يركز على الكفاءة، وكذلك لأن المراهقين يحتاجون إلى معلومات ومعارف وخدمات، بما في ذلك التدابير الوقائية، من أجل زيادة قدرتهم على وقاية أنفسهم من الإصابة بالفيروس ومن الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتنطوي هذه البرمجة على تحدي المعايير الاجتماعية والهياكل الجنسانية.

٤٨ - وأشارت مجموعة الوفود إلى التحديات المالية التي تواجه القطاع في الآونة الأخيرة، ورحبت بجهود اليونيسف الرامية إلى التخفيف من الآثار المترتبة على تخفيض الميزانيات من خلال إعادة تخصيص الموارد الداخلية والمضي قدما في إدماج العمل في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق المنظمة. وأشارت أيضا إلى التقدم المحرز بشأن المظاريف القطرية الجديدة، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي آخر ما يستجد من معلومات عن الدروس المستفادة. وطلبت الحصول على معلومات عن السبل التي يمكن اتباعها لكي تتيح المظاريف القطرية فرصة لمواجهة التحديات الكبيرة، بالنظر إلى الحالة المأساوية في صفوف النساء والأطفال والشابات والفئات السكانية الرئيسية الأخرى في أنحاء كثيرة من العالم. ورد مندوب البرنامج المشترك بقوله إن المظاريف القطرية توجه الموارد إلى المجالات التي تحتاج إليها، وإن البرنامج المشترك يوثق الدروس المستفادة من تنفيذ المبادرة إسهاما منه في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وذكر المدير المعاون أن اليونيسف ترحب بإعادة مواءمة الموارد حسب المستوى القطري، مما يمكن من إعادة تركيز جهودها على الاستجابات المتباينة التي تتناسب مع السياق المحلي.

٤٩ - وشجعت مجموعة الوفود جميع الجهات المشاركة في رعاية البرنامج المشترك على زيادة التأكيد على إضفاء المزيد من الطابع الاستراتيجي على عملية الإبلاغ بالنتائج، بما في ذلك الإبلاغ عن إنجازات التحالف العالمي للوقاية من الفيروس.

باء – معلومات مستكملة شفويا عن العمل الذي تضطلع به اليونيسف في مجال المساعدة الإنسانية

٥٠ – أدلى نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بملاحظات استهلالية، قام بعدها مدير مكتب برامج الطوارئ بعرض المعلومات المستكملة شفويا. ويمكن الاطلاع على وثيقة معلومات أساسية (UNICEF/2018/EB/3) في هذا الشأن.

٥١ – وفي البيانات العامة التي أدلي بها في افتتاح الدورة، أثنت عدة وفود على عمل المنظمة ودورها القيادي في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال، ولا سيما في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية الأخرى.

٥٢ – وأقرت مجموعة من الوفود باستمرار تزايد الأزمات الإنسانية المعقدة والواسعة النطاق خلال السنة السابقة، وحثت اليونيسف على الاستجابة السريعة والفعالة. ورحبت المجموعة، في هذا السياق، بورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ. وأكدت المجموعة أنها تسعى إلى تعميق الحوار بشأن أفضل السبل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء، كل منها في إطار دورها، أن تقدم وأن تحسن مساهماتها في منع الأزمات والتصدي لها. ويتوقع من اليونيسف أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الروابط بين البرامج الإنسانية والإنمائية من أجل الحد من أوجه الضعف، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الانتعاش والانتقال السريع. وتقترن زيادة الإنفاق على الصعيد القطري على العمل الإنساني بالمسؤولية عن زيادة الشفافية. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى تلقي التقرير السنوي بشأن العمل الإنساني، الذي سيعرض على الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، وحددت بعض المجالات التي يمكن التوسع في الإبلاغ عنها. وحثت مجموعة أخرى من الوفود على إيلاء أولوية أكبر لبناء القدرة على الصمود في برامج التنمية الطويلة الأجل.

٥٣ – وشددت عدة وفود، أثناء البيانات العامة، على أن اليونيسف ينبغي لها أن تركز على الجمع بين خبرتها الإنمائية والإنسانية. ومن بين إجراءات أخرى، يستلزم هذا من قيادة اليونيسف الاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات العاجلة والاستثمار في مجال التأهب، وفي الوقت نفسه تعزيز وإعادة بناء النظم.

٥٤ – ومن بين التوصيات الإضافية التي قدمتها الوفود فيما يتعلق بالجهود الإنسانية التي تبذلها اليونيسف التوصية التي تدعو المنظمة إلى العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ؛ والتعجيل بالجهود الرامية إلى تعزيز أوجه الكفاءة، والإبلاغ عن سبل كفالة القيمة مقابل المال؛ وتنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير التقييم التوليفي بشأن عمل اليونيسف الإنساني؛ وإضفاء المزيد من الطابع الاستراتيجي والاستشرافي على تقارير العمل الإنساني. وينبغي لهذه التقارير أن تتطرق أيضا إلى إسهامات اليونيسف في عمليات إصلاح منظومة العمل الإنساني على الصعيد العالمي والسبل التي تنتهجها المنظمة لترتيب الأولويات في الموارد المالية والتقنية ومعالجة أوجه النقص في التمويل.

٥٥ – وشددت عدة وفود على أهمية تأمين موارد تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها لأغراض الاستجابة الإنسانية الفعالة، وأفاد أحد الوفود عن جهوده الرامية إلى تحسين نوعية ما يقدمه من تمويل من خلال المساهمة المتعددة السنوات في الصندوق المواضيعي للعمل الإنساني، وأفاد وفد آخر بأنه ضاعف ميزانيته السنوية المخصصة للعمل الإنساني في السنة السابقة، وسيواصل الزيادة في السنة الحالية.

٥٦ – وشدد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي تؤديه اليونيسف في تقليل أثر الأزمة في الجمهورية العربية السورية على الأطفال، من حيث توفير الخدمات الأساسية، والحيلولة دون تحول الأطفال إلى جيل ضائع. وأكد الوفد أن مناقشة المجلس التنفيذي المقبلة بشأن سياسة التقييم المنقحة لليونيسف ستكون بالغة الأهمية في تحسين الاستجابة الإنسانية.

جيم – التعاون البرنامجي لليونيسف

وثائق البرامج القطرية

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٥٧ – عرض المدير الإقليمي البرنامج القطري للأردن (E/ICEF/2018/P/L.1). وأثنى على حسن الضيافة الذي يبديه البلد تجاه اللاجئين من المنطقة، الذين بلغ عددهم قرابة ٣ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، وعلى سبيل المثال، الترحيب بهم في النظام المدرسي العام. وأشار إلى الإنجازات الهائلة التي حققها الأردن في مجالات من قبيل تعميم التعليم الابتدائي، وإدارة المياه والصرف الصحي، وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، على الرغم من التحديات، وأشار إلى الابتكار الذي تتسم به كثير من المبادرات الإنمائية التي أطلقها البلد فيما يتعلق بالمراهقين والشباب، ويشمل ذلك رعايتهم بوصفهم بناة سلام وأطرافا فاعلة ومستنيرة ومشاركة وسليمة على الصعيد الاجتماعي. وأشار إلى الأثر الحميد لعمل البلد في هذا الصدد بالنسبة للمنطقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٨ – وتوجه ممثل الأردن بالشكر إلى الفريق القطري في عمَّان وإلى الموظفين في نيويورك على ما قدموه من دعم وتعاون في وضع البرنامج القطري، الذي يتماشى مع استراتيجية الحكومة لعام ٢٠٢٥ ويركز على أشد الأطفال ضعفا وعلى بناء القدرة على الصمود في صفوف الأسر والمجتمعات المحلية. وأشار إلى أن الأردن بلد متوسط الدخل، وهو يعمل على الحفاظ على درجته المتقدمة على مؤشر التنمية البشرية. وطلب من الدول الأعضاء أن تواصل دعم البلد في التصدي لما يواجهه من تحديات، مشيرا إلى أن عمله الرامي إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب من شأنه أن يعود بفائدة لا تقتصر على الأردن بل تشمل المنطقة برمتها.

غرب ووسط أفريقيا

٥٩ – عرض المدير الإقليمي البرنامجين القطريين لغانا (E/ICEF/2018/P/L.2) وموريتانيا (E/ICEF/2018/P/L.3) والبرنامج القطري المشترك لكابو فيردي (DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1). ففي غانا، ستدعم اليونيسف الحكومة من خلال أنشطة الدعوة إلى سياسات ترتكز إلى الإنصاف؛ وتوثيق الحلول المبتكرة الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية؛ وتقديم الخدمات التي تركز على أشد الأطفال والمراهقين ضعفا. أما برنامج موريتانيا، فهو يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة ٢٠١٦–٢٠٣٠. ومن شأن ذلك أن ييسر إعداد البيانات وتحليلها من أجل تحسين دعم أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد لصالح الأطفال، وأن يسهم في تنفيذ السياسات الشاملة لعدة قطاعات على أساس تدخلات تركز على الإنصاف. ويتمحور البرنامج القطري المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في كابو فيردي حول خطة عام ٢٠٣٠ وولايات الوكالات الثلاث. وسيدعم البرنامج الخطة الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١، مع التركيز على المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وأنشطة الدعوة، بالاقتران مع التدخلات في البلديات المحرومة على وجه الخصوص، مع اتباع نهج يستند إلى دورة حياة الطفل. وستسهم اليونيسف في أولويات البرنامج الأربع.

٦٠ - وأعرب ممثل غانا عن شكره لليونيسف لما قدمته من مساعدة في الإسهام في التراجع الملحوظ في وفيات الأطفال دون الخامسة في بلده، وفي تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، فضلا عن برامجها الرامية إلى حماية الطفل والتخفيف من حدة الفقر. ومن المتوقع أن تعزز البرامج القطرية الجديدة تلك النجاحات.

٦١ - وبالنظر إلى انتقال البلد مؤخرا إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، والانخفاض المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية، ستحتاج اليونيسف إلى نهج مختلف في العمل مع الحكومة، وهو النهج القائم على مراعاة التوازن بين جهود تقديم الخدمات وتعزيز النظم. وأشار إلى أن الحكومة تتطلع إلى استمرار الدعم المقدم من اليونيسف في الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل رفاه الأطفال.

٦٢ - وقال ممثل موريتانيا إن البرنامج القطري جاري النظر فيه في سياق إقليمي وأقاليمي يتزامن مع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد دخلت منطقة الساحل في شراكة دون إقليمية، وهي تعمل على السياسات العامة الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وأكد على أهمية دور اليونيسف في مصاحبة شبكة الشباب التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تشارك فيها أيضا بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بحماية الطفل والحماية الاجتماعية، ولا سيما في صفوف الفئات الضعيفة من السكان. كما أن المنظمات التي تعزز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أخذت في اعتبارها أيضا الجهودَ التي تبذلها مختلف الوكالات العاملة مع المجموعة الخماسية. وأعرب الممثل عن امتنان الحكومة لما أبدته اليونيسف من تعاون، وسلط الضوء على ما يؤديه الفريق القطري من عمل جيد وجهود جارية.

٦٣ - وأكد ممثل كابو فيردي على الدور الحاسم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في العملية الإنمائية في بلده، مع ما يقدمه المكتب المشترك من مشورة سياساتية رفيعة المستوى ومشتركة بين القطاعات ومتكاملة تقترن بالقدرة على حشد وتنسيق شراكة استراتيجية مع الحكومة. ولتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تراعي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرا أكبر من الفعالية والكفاءة، باعتماد نهج متكامل وشامل ومتسق. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - وقال الممثل إن ما يثير القلق هو اختلال التوازن بين الأموال الأساسية والأموال غير الأساسية لكل من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج القطري. وينبغي استكشاف طرق تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ بها. وأشار إلى أن تعبئة الأموال ستكون أحد الشروط الرئيسية للتنفيذ الكامل للبرنامج المشترك، مع ضرورة تقديم مساعدة خاصة لتعبئة أشكال مبتكرة من التمويل لتدارك أوجه النقص في التنفيذ.

٦٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

دال - خطة التقييمات العالمية، ٢٠١٨-٢٠٢١

٦٦ - أدلت المديرة التنفيذية ببعض التعليقات الموجزة، مؤكدةً أنّه ينبغي اعتبار التقييم أداةً للتعلم. وأشارت إلى أن اليونيسف سوف تنظر في سرعة التقييمات ومجالات تركيزها ونطاقها، ومن المحتمَل أن

تنظر كذلك في إعداد تقييم واحد كل ٣٠ يوماً، بحيث يصبح التقييم أداة قوية تمتلكها المنظمة وترتبط ببرامج التعلّم المنفَّذة فيها.

٦٧ - وعقب إدلاء المديرة التنفيذية بملاحظاتها، قدّمت نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية الخطة (E/ICEF/2018/3)، ثم قام مدير مكتب التقييم بعرضها.

٦٨ - وأثنت مجموعة من الوفود على مكتب التقييم لمتابعته التوصيات التي خلصت إليها التقييمات السابقة للخطة، ورحّبت بعزمه على زيادة جودة التقييمات والتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل تعزيز كفاءة عمليات التقييم على الصعيد القُطري.

٦٩ - وأشادت المجموعة أيضاً بالتقدم المحرز في تقييم عمل اليونيسف في الحالات الإنسانية، لا سيما التقييم السنوي للطوارئ من المستوى ٣. كما رحبت بتقييمات الاستجابات الإنسانية والمقرّر إجراؤها في إطار كل مجال من مجالات أهداف الخطة الاستراتيجية.

٧٠ - وأعربت المجموعة عن قلقها من انخفاض عدد التقييمات المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ عن عدد التقييمات التي كانت مقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومن أنّ عدداً من التقييمات مرحّل من الفترة السابقة. وطلبت الوفود تأكيداً من اليونيسف بأن التقييمات سوف تنجَز في الوقت المناسب، لا سيما في ظل ارتفاع عدد التقييمات المقررة للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ورداً على ذلك، أشار مدير مكتب التقييم إلى الممارسة المتمثّلة في ترحيل التقييمات التي لم تُنجز في فترة معيّنة إلى الفترة اللاحقة لها. كما أن الخطة السابقة حدّدت تاريخ بدء التقييمات وليس تاريخ إنهائها، على افتراض أنه سوف يجري ترحيل بعضها. ومن المهم أيضاً توقُّع حدوث تأخيرات، لا سيما في السياقات الإنسانية، حيث أنه ليس من النادر أن يتعذّر الوصول إلى مواقع البرامج لفترة مؤقتة. وأكد المدير أن مكتب التقييم سوف يُطلع المجلس التنفيذي على أية معلومات. وفي ما يتعلق بارتفاع عدد التقييمات المقرّرة لعامَي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، أشار إلى أنّ بعض مجالات الخطة الاستراتيجية لن يكون ناضجاً بما يكفي لإجراء تقييم له قبل ذلك الوقت.

٧١ - وأفادت مجموعة الوفود بضرورة تخصيص موارد كافية لتنفيذ وظيفة التقييم، من أجل كفالة إعداد تقييمات جيدة، غير أنّها لفتت إلى أن الخطة تشير إلى احتمال تأخّر التنفيذ في حال كانت الموارد المتوفرة أقل من الموارد المتوقعة. وطلبت إيضاحاً بشأن الكيفية التي تسهم بها السياسة المنسّقة الحالية المتعلقة باسترداد التكاليف في التقييم، وبشأن الكيفية التي يكفل بها إجراءُ التعديلات تأمين موارد كافية. ورداً على ذلك، قالت نائبة المديرة التنفيذية إنّ جزءاً من التمويل المرصود للتقييمات يتوفّر من آلية استرداد التكاليف في الميزانية المؤسسية، وإنّ العمل جارٍ على تصميم صندوق تمويل جماعي سوف يُعرَض في حلقة العمل المقرر عقدها في الأسبوع المقبل. وأضافت أن التقييم، شأنه شأن المجالات الأخرى، ينبغي أن يتسم بالفعالية والكفاءة، وأن يوفر القيمة مقابل المال. ويشمل ذلك اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي الاستعانة بالشركات الكبيرة أو بفرادى الخبراء الاستشاريين لإجراء التقييمات الآنية وتجنّب حدوث تأخير.

٧٢ - وتساءلت المجموعة أيضاً لماذا لا تتناول الخطة تمويل إعداد الدراسات المنهجية. ورداً على ذلك، لفت المدير إلى أنّ هذه الخطة تتضمن فرعاً عن الدراسات المنهجية، وأنّ تمويل هذه الدراسات مشمول جزئياً تحت بند تقييمات البرامج القُطرية، وذلك تماشياً مع عملية الانتقال إلى التقييم الآني.

٧٣ - ولاحظت المجموعة تخصيص تقييم واحد فقط للمساواة بين الجنسين، وحثت على تعميم مراعاة هذا الموضوع وغيره من اعتبارات الإنصاف في جميع عمليات التقييم. وردّ المدير قائلاً إن المساواة بين

الجنسين هي أحد المعايير المستخدمة لإجراء كل تقييم من التقييمات، وإنّ تقييم خطة العمل المعنية بالمسائل الجنسانية يوفّر تقييماً شاملاً لعمل اليونيسف في هذا المجال. ورحّبت المجموعة بالتقييمات المشتركة الخمسة المقرر إجراؤها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، وشددت على أن زيادة التعاون بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلبت المجموعة إجراء تقييم مشترك يشمل مجالات التعاون الخمسة المبيّنة في الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية.

٧٤ - كما طلبت المجموعة أن يقترن كل تقرير من تقارير التقييم بردّ من الإدارة، وأن يتضمن التقرير السنوي المتعلق بوظيفة التقييم معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ الإجراءات. وطلبت أيضاً عرض خيارات التقييمات وردود الإدارة التي سيتناولها المجلس التنفيذي في دوراته في السنة المقبلة. ورداً على ذلك، قال المدير إنّ التقرير السنوي سوف يتناول تنفيذ ردود الإدارة، وطلب اعتماد المرونة في تحديد التقييمات التي ستُعرض في دورات المجلس.

٧٥ - وختاماً، أشارت المجموعة إلى أنّ تقرير الأمين العام المعنون ''إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة'' (A/72/684-E/2018/7) يتضمن الهدف المتمثل في إنشاء وحدة مستقلة للتقييم على نطاق المنظومة. وشجعت المجموعة مكتب التقييم على دعم هذه الوحدة. ورداً على ذلك، قال المدير إن اليونيسف تعمل بشكل دؤوب مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للإسهام في المناقشات الجارية بشأن وحدة التقييم على نطاق المنظومة.

٧٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٨/٢ (انظر المرفق الثاني).

هاء - خريطة الطريق لتنقيح سياسة التقييم في اليونيسف

٧٧ - عقب مقدّمة من نائبة المديرة التنفيذية المعنية بشؤون الإدارة، عرض مدير مكتب التقييم خريطة الطريق.

٧٨ - وقالت مجموعة من الوفود إنّ الاستعراضات السابقة لوظيفة التقييم، بما في ذلك تلك التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تبيّن أنه يتعيّن مواصلة تطوير بعض المجالات في إطار السياسة العامة الجديدة، وهذه المجالات تتعلق بمواءمة السياسة واتساقها مع سياسات الصناديق والبرامج الأخرى؛ واستقلالية مكتب التقييم في اختيار مديره بالاتفاق مع المجلس التنفيذي؛ والتسلسل الإداري بين المكتب والمجلس؛ واختيار المجلس لمواضيع التقييم؛ واستخدام التقييم لأغراض التعلم والتوجيه والمساءلة لصالح التعلم على نطاق المنظومة على الصعيدين العالمي والقُطري؛ وتعزيز القدرات في مجال التقييم وتعزيز المهنية داخل اليونيسف، بما في ذلك القدرات الوطنية؛ وإيضاح السبل التي يمكن من خلالها رصد وتقييم وضع نظرية للتغيير في مجال التقييم؛ ومواصلة تعزيز التفاعل والمسؤولية والمساءلة بين المستويات الثلاثة لوظيفة التقييم؛ ومواصلة إيضاح السبل التي يمكن بها للسياسة الجديدة أن تعزز استخدام التكنولوجيا الجديدة والمحسنة.

٧٩ - وأشار أحد الوفود إلى أنّ الإصلاحات المقترحة في ما يتعلق بالتقييم والخطة الاستراتيجية تتسق مع توقّعات الدول الأعضاء. وتتماشى المنهجية والأدوات المقترحة والإطار المقترح للمساءلة مع الأطر

المعتمدة من قِبل الصناديق والبرامج الأخرى، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال، ويبدو أنها قادرة على تحقيق النتائج المتوقّعة.

٨٠ - ونظراً إلى أهمية سياسة التقييم، حثّت الوفود اليونيسف على إعطاء الدول الأعضاء الوقت الكافي للنظر في مشروع السياسة وتقديم تعليقات في هذا الشأن.

٨١ - وفي البيانات الوطنية التي أدلي بها لدى افتتاح الدورة، أشارت مجموعة من الوفود إلى المساهمات التي تواصل اليونيسف تقديمها من أجل تحسين حياة الملايين من الأطفال، وشجعت المنظمة على التعجيل في إجراء تحسينات مؤسسية، وعلى الاستفادة ممّا تحرزه من تقدّم وتواجهه من تحديات، وذلك من خلال إجراء عملية تقييم تؤدي إلى مواصلة تعزيز الأداء على الصعيد الوطني.

٨٢ - وأكد أحد الوفود أنّ التقييم ضروري للتعلم ولتعزيز صنع القرار والمساءلة والفعالية على نطاق المنظمة. وأعرب عن أمله في أن تقوم اليونيسف باستعراض منهجية تقييم البرامج القُطرية، وبالتماس آراء أعضاء المجلس التنفيذي والبلدان المستفيدة من البرامج، وبأن تأخذ، في إطار تنقيح سياسة التقييم الخاصة بها، الحالة الواقعية التي تواجهها الأفرقة القطرية في كامل الاعتبار.

٨٣ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية عن تطلعها إلى حلقة العمل المقرر عقدها مع الدول الأعضاء في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨. فمن شأنها أن توفر مزيداً من الوضوح بشأن المسائل التي يمكن أن تكون مفيدة للدول الأعضاء وكذلك لليونيسف. وأكدت أن سياسة التقييم الجديدة ستكون محركاً جيداً لتحقيق الاتساق داخل اليونيسف، لأنها سوف تحدّد المسؤوليات والقدرات اللازمة بوضوح. ولذلك، يكتسي التعجيل في الموافقة على هذه السياسة أهمية كبرى بالنسبة إلى تنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب. ولن تدّخر المنظمة جهداً لكفالة القيام، في الوقت المناسب، بتنقيح مشروع السياسة والتفاعل بشكل مكثف مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

٨٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

واو - تقرير التقييم ورد الإدارة

نحو تحسين الاستجابات لحالات الطوارئ: توليف تقييمات اليونيسف للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

٨٥ - عرض مدير مكتب التقييم تقرير التقييم التوليفي (ملخص تنفيذي: E/ICEF/2018/4)، وقام مدير مكتب برامج الطوارئ بعد ذلك بعرض ردّ الإدارة (E/ICEF/2018/5).

٨٦ - ورحبت مجموعة من الوفود بالاستجابة الإنسانية الشاملة لليونيسف في الفترة بين عامَي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ كما هي مبيّنة في تقرير التقييم التوليفي، وهنّأت المنظمة على الاستنتاجات المهمة التي تشير إلى إحراز تقدم وتحسّن كبيرين.

٨٧ - وأشارت المجموعة إلى أن اليونيسف قد استجابت إلى ٣٤٤ حالة إنسانية في ١٠٨ بلدان في عام ٢٠١٦، وهذا الرقم مذهل ويعكس بوضوح التحوّل نحو أزمات أكثر تواتراً وتعقيداً وتكراراً، ودعت إلى تكثيف الجهود لمنع وقوع الأزمات أو، على الأقل، لتحسين الاستجابة لها. وفي ضوء هذه الزيادة، أعربت المجموعة عن قلقها لأن نسبة ١٢ في المائة فقط من التقييمات التي أجريت في الفترة بين

عامَي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ تناولت العمل الإنساني، وهذه النسبة المئوية أدنى بكثير من الحصة المخصصة في الميزانية للقيام بهذه التقييمات. ولذلك، رحبت المجموعة بالتزام اليونيسف بزيادة حصة تقييم الاستجابات الإنسانية، على النحو المبيّن في خطة التقييمات العالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وحثتها على الوفاء بالتزامها بإنفاق ما لا يقل عن ١ في المائة من أموال البرامج على التقييم، على النحو الذي دعا إليه المجلس التنفيذي في قراراته السابقة.

٨٨ - وأثار التقرير التوليفي أسئلة هامة حول التحديات القائمة التي يواجهها تقديم الخدمات لأعداد ضخمة من الأطفال في بيئات معقّدة، مع حفاظ اليونيسف في الوقت نفسه على التزامها بالمبادئ الإنسانية والالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني. وأعربت مجموعة الوفود عن قلقها من أنّ عدداً قليلاً فقط من التقييمات التي ينظر فيها التقرير يتناول هذه المسائل. وللمساعدة على ضمان احترام المبادئ ذات الصلة، طلبت المجموعة أن تقوم اليونيسف بتحديث الالتزامات الأساسية وبإيضاح الأساس المنطقي لسياقات تشغيلية محددة. وطلبت كذلك أن ترتكز هذه المبادئ إلى إطار استراتيجي واضح لعمل اليونيسف في الأزمات الطويلة الأمد وللدمج بين سياقي العمل الإنساني والإنمائي، وأن تبيّن هذه المبادئ ذلك الإطار بشكل شامل. وطلب أحد الوفود من الأمانة التعليق على الإطار الزمني لتحديث الالتزامات الأساسية. ورداً على ذلك، أشار مدير مكتب برامج الطوارئ إلى أنّ تحديد نطاق عملية تنقيح الالتزامات الأساسية قد بدأ بالفعل وأنه يقترن بعملية لتقييم آليات المستويَين ٢ و ٣. ونظراً إلى أنّ الأمانة تودّ أن يكون التنقيح مفيداً، لا سيما في ما يتعلق بحالات الطوارئ الصحية والأزمات المطوَّلة، سوف تستغرق هذه العملية بعض الوقت. واقترح المدير إطلاع المجلس على آخر التطورات في أوائل عام ٢٠١٩.

٨٩ - ورحّبت مجموعة الوفود باستعداد اليونيسف لإعادة تحديد العوامل المحفِّزة لإجراء تقييمات للاستجابات الإنسانية، بما في ذلك تغطية حالات الطوارئ من المستوى ١؛ وبالتزامها بتحسين تقييم الروابط بين البرامج الإنسانية والإنمائية وتقييم المسائل الإنسانية التي تنال قدراً أقل من التقييم، بتنفيذ برامج ابتكارية تكتسي أهمية استراتيجية وتحصل على اهتمام خاص.

٩٠ - وأشارت المجموعة إلى الاستنتاج القائل بوجوب تحسين الشراكات في إطار العمل الإنساني، بما في ذلك مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة، وعلّقت على عدم تقديم توصيات لمعالجة هذه المسألة لا في التقرير ولا في رد الإدارة. وطلبت المجموعة أن تتناول اليونيسف الشراكات في عملية وضع البرامج في المستقبل، وأن تواصل التقييمات توفير أفكار معمقة عن التنسيق والتعاون والمساهمة في إحراز نتائج جماعية في مجال العمل الإنساني، وهو أمر يشكل جانباً أساسياً من جوانب خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. وأشار مدير مكتب برامج الطوارئ إلى أن اليونيسف قد أحرزت تقدماً في إقامة الشراكات مع المنظمات الإنسانية المحلية، وأنها ملتزمة ببناء القدرة على الاستجابة لدى الشركاء الوطنيين والمحليين. وأضاف نائب المديرة التنفيذية المعني بشؤون البرامج أنّ اليونيسف تعمل بالفعل عن كثب وبصوت واحد مع الجهات الشريكة في إطار الاستجابة الإنسانية. وكمثال على ذلك، تحدث عن التعاون بين اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، والذي ما كان بالإمكان أن تتحقق بدونه النتائج الجيدة التي أُحرزت في خفض حالات سوء التغذية الحاد والشديد.

٩١ - ورحبت مجموعة الوفود بتشديد التقرير على تقييم الاحتياجات، وشجعت اليونيسف على مواصلة وضع الاحتياجات في صلب أنشطتها، بسبل منها معالجة مواطن الضعف الكامنة في عملية

وضع البرامج؛ وتحسين الإدارة القائمة على النتائج؛ وتحسين العمليات في إطار العمل التعاوني؛ وبناء القدرة على إجراء تقييمات مشتركة.

٩٢ - وأشارت مجموعة الوفود إلى أنّ التقرير يكشف عن عدم الاتساق في تنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان الإنصاف، وشجعت المنظمةَ على تعزيز مراعاة الإنصاف في استجاباتها الإنسانية، وعلى التأكد من أن هذه التدابير مدعومة ببيانات كافية مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة.

٩٣ - ووافق مدير مكتب برامج الطوارئ على أهمية تقييمات الاحتياجات وأهمية البيانات المصنّفة، وأشار إلى صلتها بالإنصاف. وأضاف أنّ اليونيسف ملتزمة بالتركيز بشكل إضافي على ذلك، سواء كان ذلك في عملها الخاص أو في عمل المجموعات التي تقودها.

٩٤ - وحثت مجموعة الوفود اليونيسف على تحسين جهودها الرامية إلى تحقيق الانتقال الأمثل من مرحلة الاستجابة للأزمات؛ ومنع حالات الطوارئ الطويلة الأمد وتجاوزها؛ وتعزيز القدرة على التحمل في الأجل الطويل. وطلبت هذه المجموعة من اليونيسف أن تكفل أن يأخذ تصميم البرامج هذه المتطلبات في الاعتبار، كلما كان ذلك ممكناً، مدعوماً بتقييمات مخصصة. وعلق نائب المديرة التنفيذية على ذلك قائلاً إن تصميم البرامج لا يكون فعالاً إلا إذا تم تمويل هذه البرامج.

٩٥ - ولاحظت مجموعة الوفود النتيجة التي خلص إليها التقرير ومفادها أنه من غير الممكن تحديد ما إذا كانت ردود الإدارة على تقييمات الاستجابات الإنسانية قد ساهمت في إحداث تغيير تنظيمي. ولذلك، طلبت من اليونيسف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩ معلومات محدّثة عن تنفيذ الإجراءات التي التزمت اليونيسف بالاضطلاع بها.

٩٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

زاي - التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٩٧ - كان معروضاً على المجلس التنفيذي التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/72/5/Add.3)، والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/537)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/355/Add.1).

٩٨ - وفي أعقاب الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها نائبة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة، عرض مدير المراجعة الخارجية للحسابات (الهند) ورئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة تقرير المجلس. ثم عرض المراقب المالي التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة وقدم رداً على تقرير مجلس مراجعي الحسابات.

٩٩ - وأفاد ممثل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بأن اليونيسف قد حصلت على رأي واضح وغير مشفوع بتحفظ، وأن الاستنتاج العام هو أن المنظمة، في السنوات الأخيرة، اتخذت خطوات لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على عملياتها. ومع ذلك، فقد تم تحديد نقاط ضعف في بعض المجالات.

١٠٠ - وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسف لتلقيها مرة أخرى رأياً غير مشفوع بتحفظ دون أي تعديلات. وأحاطوا علماً بالزيادة الكبيرة في معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وقالت المجموعة إنها ستستفيد من رد رسمي من الإدارة على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مما سيتيح لليونيسف عرض نجاحاتها في تنفيذ التوصيات وتيسير التواصل مع الدول الأعضاء بأسلوب منتظم وشفاف.

١٠١ - وأعربت المجموعة عن دعمها لخطة المنظمة لتعزيز جمع الأموال، ولكنها شجعت الإدارة على وضع تقديرات تحفظية للإيرادات المتوقعة لأغراض الميزنة. وأعربت كذلك عن تقديرها للمعلومات المتعلقة بحالات الاحتيال والاحتيال المفترض المبلغ عنها والخطوات المتخذة لزيادة النسبة المئوية للخسائر المستردة. وحثت على مزيد من المواءمة في العلاقة بين اليونيسف واللجان الوطنية. وشجعت اليونيسف على اتخاذ خطوات فعالة من أجل التنفيذ الكامل لآلية رصد النهج المنسق للتحويلات النقدية ومواصلة تعزيزها. وحثت على الالتزام بالتوجيهات المتعلقة بالتكاليف المحملة على الميزانية البرنامجية لتجنب خطر تخفيض الأموال المخصصة لتنفيذ البرامج ولزيادة الشفافية.

١٠٢ - وأعربت المجموعة عن رغبتها في الحصول على معلومات إضافية عن نتائج استراتيجية اليونيسف الاستثمارية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأعربت عن تأييدها لملاحظة مراجعي الحسابات بشأن كفالة مواءمة الاستثمارات مع السياسات المالية للمنظمة وتعزيز استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل. وحثت اليونيسف على تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بسجلات البائعين. وأشارت أيضاً إلى المسائل التي تزيد من احتمال تأخر الاستجابة لحالات الطوارئ وإعاقة تنفيذ البرامج والتأثير على القيمة مقابل المال المنفق، وشجعت اليونيسف على معالجة تلك المسائل. وشددت المجموعة على أهمية إنجاز التحقيقات في الوقت المناسب، وحثت اليونيسف على إعطاء أولوية لملء الشواغر في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

١٠٣ - وتساءل أحد الوفود من المجموعة، متحدثاً بصفته الوطنية، عن نوع البيانات التي استخدمتها اليونيسف لكي تخلص إلى أن الانخفاض في التبرعات المقدمة إلى البرامج العادية كان نتيجة لإعطاء المانحين الأولوية لبرامج مواجهة الطوارئ.

١٠٤ - وأجابت المديرة التنفيذية بأن الرد الإداري الرسمي على التقرير قد نوقش بالفعل وستجري متابعته. وستأخذ اليونيسف في الاعتبار التوصيات والاقتراحات الهامة المتعلقة بحالات الاحتيال والاحتيال المفترض، والمواءمة مع اللجان الوطنية، والتحويلات النقدية، واستراتيجية الاستثمار، وسجلات البائعين، وإدارة الإمداد، ومراجعة الحسابات والتحقيقات. وهي كلها تتماشى مع جهود المنظمة لتعزيز المساءلة والشفافية ولتبسيط عملياتها. كما أن المنظمة تبذل جهودًا مستمرة لتبسيط العمليات الداخلية وتسريعها وزيادة القيمة مقابل المال المنفق وتقليل الإجراءات الورقية.

١٠٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

حاء – جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨

١٠٦ – عقب الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها نائب المدير التنفيذي لشؤون الشراكات، عرض مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه خطة عمل الشعبة وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١٨ (E/ICEF/2018/AB/L.1).

١٠٧ – وأقرت مجموعة من الوفود بأهداف جمع الأموال الملحة التي وردت في الوثيقة، والتي تمثل زيادة بنسبة ٧,٥ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٧. وطلبت المجموعة توضيحات حول ما إذا كان طلب إنشاء الوظائف الجديدة المقررة سيغطي فترة الأربع سنوات وما إذا كان الموظفون سيعملون في إطار المشاركة غير المالية مع الشركات، وخاصة على المستوى المحلي. كما طلبت معلومات بشأن ما يلي: (أ) الإبلاغ عن تحسين تقييم النتائج الستة لخطة العمل والأهداف الفرعية المرتبطة بها؛ (ب) المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة استخدام الأموال ومدى تأثيرها.

١٠٨ – وبشكل أعم، طلبت المجموعة الحصول على معلومات إضافية بشأن الكيفية التي تعتزم بها اليونيسف تسخير قوة المؤسسات التجارية ونفوذها وتأثيرها، وكيف ستكفل أن تستند هذه الشراكات إلى موقف المنظمة بشأن حقوق الطفل. كما طلبت المزيد من المعلومات عن الخطط الرامية إلى إعادة طرح القطاع الخاص كمسألة تتصف بالأولوية في المناقشة الأوسع نطاقاً لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وكيف سيؤدي التعاون مع القطاع الخاص إلى تطوير تكنولوجيات وابتكارات جديدة لتلبية احتياجات الأطفال والأسر.

١٠٩ – وأفاد رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية بأنه، وفقاً لأحدث التقديرات، ساهمت اللجان الوطنية بما يقرب من ٨٤ في المائة من إجمالي إيرادات القطاع الخاص لليونيسف في عام ٢٠١٧، ومن ذلك مبلغ ٦٣٧ مليون دولار في الموارد العادية. وقد أكدت خطة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه أن نتائج عام ٢٠١٨ ستعتمد إلى حد كبير على جهود هذه اللجان.

١١٠ – وبالنظر إلى دورها المجرَّب والمتنامي، وتمشياً مع الجهود المبذولة لتحديث هيكل حوكمة اليونيسف، فإن اللجان الوطنية ترحب بفرصة مواصلة استكشاف تمثيلها داخل هيكل الحوكمة.

١١١ – وفي التعليقات التي أُدلي بها تحت بند آخر من جدول الأعمال، قال ممثل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إن المجلس يتفق مع النتائج التي توصلت إليها خطة اليونيسف لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بأن هناك إمكانات غير مستغلة لا تزال متاحة لجمع الأموال من المؤسسات التجارية.

١١٢ – ورداً على التعليقات التي أبدتها مجموعة الوفود، قال المدير إن خطة العمل قد وُضعت على أساس بيانات قوية. فخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت مكاتب اليونيسف الميدانية نمواً بمعدل أسرع بكثير من اللجان الوطنية، وكانت هناك قاعدة أدلة قوية تشير إلى نجاح الخطة في حال تمكن المنظمة من وضع ٣٥ في المائة من الموظفين قريبين جداً من هذه الأسواق أو داخلها، ومن نشر نسبة كبيرة من أموال الاستثمار فيها. ومن أجل تحقيق الأهداف خلال السنوات الأربع التالية، طُلبت زيادة بنسبة ١٢ في المائة في الوظائف في عام ٢٠١٨، لتوفير الاستثمار مقدماً وللتركيز على زيادة جمهور المنظمة. وفي السنوات القادمة، ستقوم الشعبة بالإبلاغ عن النتائج التي تحققت من خلال أنشطة المشاركة.

١١٣ - وشدد المدير على أن النهج المنقح لإشراك قطاع الأعمال سيكون أساسياً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعلى وجه التحديد الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وقد تمت الموافقة على استراتيجية للتغيير تضمنت الاستفادة من قوة قطاع الأعمال في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وسيتضمن التقرير السنوي للشعبة مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بذلك. وبالمثل، سيقدم التقرير معلومات عن الطرق التي سيتم بها قياس استخدام وتأثير الأموال.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

طاء - مسائل أخرى

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

١١٥ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

ياء - اعتماد مشاريع المقررات

١١٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات من ١/٢٠١٨ إلى ٤/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

كاف - البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي

١١٧ - أعربت المديرة التنفيذية عن شكرها على الترحيب الحار الذي تلقته. وأعربت عن تقديرها لأفكار ووجهات نظر المشاركين، وهي على يقين من أن اليونيسف ككل تعرب عن نفس التقدير كذلك.

١١٨ - وأشارت إلى أنه، مع شروع اليونيسف في العام الأول من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيكون من الضروري تلقي الدعم والأفكار من المجلس التنفيذي. وعلى وجه الخصوص، فإن المنظمة ترحب بدعم المجلس لبرنامج الأمين العام الإصلاحي. كما أن المنظمة تسعى جاهدة لتحقيق نتائج شاملة ولكي تكون أكثر فعالية، مع تقليل الازدواجية فيما يتعلق بالوكالات الشقيقة. وقد استمعت اليونيسف إلى شواغل المجلس وبدأت تركز على تنفيذ الفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية.

١١٩ - وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسف تقدر توصيات المجلس بشأن العمل الإنساني، وخاصة أنه يستعرض أعمالها العاجلة القصيرة الأجل من خلال منظور طويل الأجل. ولاحظت أنه في حين أن خدمة الأطفال في وسط حالات الطوارئ المعقدة والمتسارعة ستكون دائماً في صميم عمل المنظمة، فإن اليونيسف عندما تدعم جهود المجتمعات المحلية لإعادة بناء المدارس أو نظم المياه أو الصحة أو التغذية في أعقاب حالة الطوارئ، فإنها لا تجعل تلك المجتمعات أكثر قدرة على الصمود فحسب؛ بل إنها تدعم تنميتها في الأجل الطويل. وبينما تواصل اليونيسف تعزيز تركيزها على استمرارية العلاقة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني في جميع برامجها، فإنها ترحب بمدخلات الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بالبرامج في بلدانها.

١٢٠ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس على دعم اليونيسف في تركيزها على العقد الثاني من الحياة. ومع تجديد اليونيسف التزامها باستكمال الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالعقد الأول من حياة الطفل، بما في ذلك تسريع النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنه يجب على المنظمة أيضاً أن تفعل المزيد

من أجل الشباب في عقدهم الثاني: تعليمهم وتنمية مهاراتهم وآفاق عملهم المستقبلية. وكل ذلك له أهميته من أجل مستقبل العالم. وبالنظر إلى توفر الخبرة والموارد في هذا المجال لدى بعض الوكالات الشقيقة لليونيسف، فإن العقد الثاني يتيح فرصاً لتوسيع التعاون فيما بين الوكالات وفقاً للالتزامات المقطوعة في الفصل المشترك.

١٢١ - وقالت المديرة التنفيذية إنها شعرت خلال دورة المجلس، وهي الأولى لها، بالتزام قوي من جانب المشاركين وبالشراكة الحقيقية بين المجلس واليونيسف. فدعم المجلس لليونيسف لا يقتصر فقط على برامجها، أي ''ماذا يكون'' عملها، أو على استراتيجيتها المالية والتمويلية، أي ''كيفية'' عملها، بل يتعدى ذلك إلى من الذي يقوم بذلك العمل. وقد أدى هذا الدعم لموظفي اليونيسف، في المكاتب القطرية وفي نيويورك، إلى دعم الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن اليونيسف تعمل كفريق، ولذلك فهي تشكر رئيس ونواب رئيس المجلس التنفيذي والدول الأعضاء والميسرين وموظفي خدمات المؤتمرات الذين قدموا دعماً جيداً خلال الدورة، ولكونهم أعضاء في هذا الفريق.

١٢٢ - ولاحظ رئيس المجلس أن الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ هي الدورة الأولى منذ شروع اليونيسف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تتطلع قدماً لا إلى السنوات الأربع القادمة وحدها، بل لأبعد من ذلك، إلى غاية عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن النجاح سيعتمد على إرادة وإبداع العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمانحين الأفراد وموظفو اليونيسف في جميع أنحاء العالم. كما سيعتمد على إشراك الأطفال، الذين سيكونون الأكثر تأثراً بالنجاح أو الفشل.

١٢٣ - ولخّص الرئيس بعض القضايا التي نوقشت خلال الدورة. فقد تم الاحتفاء بالإنجازات، مثل استمرار انخفاض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل والالتزام الجديد بالاستثمار في التأهب للطوارئ، والاعتراف بالتحديات، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المراهقين. وسلط الضوء على العدد غير المسبوق من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم التي أثرت، في عام ٢٠١٦، على أكثر من نصف بليون طفل، وفي هذا السياق، اعترف بقيمة تقرير التقييم التوليفي بشأن العمل الإنساني لليونيسف، الذي حدد الإجراءات الناجحة التي اتخذتها المنظمة في عدد من حالات الطوارئ القاسية، ولكنه أثار أيضاً شواغل بشأن بعض الردود وقدم توصيات لإدخال تحسينات في المستقبل. واعتبر أن التحليل حاسم بالنسبة لمصممي البرامج والمستشارين في مجال السياسات والاستراتيجيين الماليين، خاصة وأن الاستجابة الإنسانية تتطلب جزءاً متنامياً من ميزانية اليونيسف.

١٢٤ - وأشار الرئيس إلى أن التقييم هو أحد أسس البرامج الناجحة. ومن الضروري في عصر تقلص الميزانيات معرفة ما يتكلل بالنجاح، وما لم ينجح ولماذا، ومعرفة ذلك مبكراً، حتى يتوفر الوقت لتصحيح المسار. وأثنى على التنسيق الشامل للتقييمات المقررة للسنوات الأربع القادمة مع مجالات الأهداف في الخطة الاستراتيجية وأهم المجالات الشاملة، وتوقع أنها ستوفر دروساً قيمة لتحسين النتائج. وأشار أيضاً إلى توافق الآراء حول أهمية تحديد الأولويات وتقييم الميزانية وجمع البيانات المصنفة الضرورية.

١٢٥ - وأعرب الرئيس عن إعجابه خلال الدورة بجودة العروض المقدمة وبدقة التقارير ومستوى المناقشات ومعارف أعضاء المجلس وشغفهم بالقيام بمهامهم. وهذا ما جعله يحدوه أمل كبير في أن يحقق المجلس واليونيسف معاً الشيء الكثير خلال السنة القادمة.

١٢٦ - ورحب الرئيس مرة أخرى بالمديرة التنفيذية هنرييتا فور، التي تحضر أول دورة لها للمجلس. وشكر زملاءه من أعضاء المكتب وأعضاء المجلس التنفيذي، كما شكر نواب المديرة التنفيذية وموظفي مكتب أمين المجلس التنفيذي وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة على عقد تلك الدورة الناجحة. وفي الختام، شكر جميع موظفي اليونيسف في جميع أنحاء العالم، فالتزامهم وحماسهم وتفاؤلهم بإمكانية تحقيق مستقبل أفضل للأطفال وللعالم هو شريان الحياة بالنسبة لليونيسف.

١٢٧ - واختتم كلمته قائلاً إنه يتطلع إلى العمل معاً بروح من الأمل والالتزام المتجدد خلال العام المقبل.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١٨

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

أولا – تنظيم الدورة

ألف – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف

١٢٨ – أوضح الرئيس، في بيانه الافتتاحي، أن الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ تكتسي أهمية خاصة لأن المجلس التنفيذي سيركز على التقدم الذي أحرزته اليونيسف في تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات التي أعاقت تقدمها خلال العام الماضي. وإن الهدف النهائي للمجلس هو دعم قدرة اليونيسف على تعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية، ولا سيما الأطفال الأشد تخلفا عن الركب.

١٢٩ – وأشار إلى أن الدورة السنوية لها أهمية أيضا من حيث أنها تمثل نهاية الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧ وبداية الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١. واكتسى التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف (E/ICEF/2018/9 و Add.1) أهمية إضافية بوصفه التقييم النهائي للإنجازات والتحديات. وسيولي المجلس قدرا مماثلا من الاهتمام للتقرير السنوي النهائي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2018/12).

١٣٠ – وسيتلقى المجلس أثناء الدورة معلومات مستكملة بشأن تعزيز تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن التحرش الجنسي في مكان العمل. ورحب الرئيس بالإجراءات الملموسة التي تتخذها اليونيسف من أجل تحسين فعاليتها وشفافيتها في ذلك المجال. ويعتمد نجاحها على ثقة الآلاف من موظفيها في جميع أنحاء العالم، الذين يعمل كثير منهم في ظروف خطرة. وإن اعتراف المنظمة بأوجه قصورها فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي هو خطوة أولى إيجابية.

١٣١ – وأثنى الرئيس على اليونيسف لما حققته من إنجازات في مجال العمل الإنساني ورحب بتقريرها السنوي الأول عن العمل الإنساني (E/ICEF/2018/10). فقد زاد حجم الأزمات الإنسانية وطولها وعددها وزادت معه النفقات الإنسانية حتى إن المجلس التنفيذي طلب تقريرا كاملا في ٢٠١٨. ووجه الانتباه إلى تدخلات المنظمة في الأزمات، ودعا اليونيسف إلى مواصلة تعزيز الاتصال بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢ – وشدد على أن التعليم هو أفضل تجسيد لذلك الاتصال الحاسم بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وجودة واتساق التعليم في بيئات الأزمات أمور بالغة الأهمية في إعداد الأطفال للحياة بعد انتهاء النزاع. وذكر أن اليونيسف أوصلت التعليم النظامي أو غير النظامي في عام ٢٠١٧ إلى ما يقرب من تسعة ملايين طفل يعيشون أوضاعا إنسانية.

١٣٣ – ورحب الرئيس بسياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2018/14)، وشدد على أن استراتيجياتها الرامية إلى زيادة جودة وقيمة وفائدة التقييمات سوف توجه عمل المنظمة في المستقبل. وقال إنه يتطلع إلى مناقشة سبل تحديث المجلس التنفيذي، استنادا إلى استعراض عام ٢٠١٦ من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١) والقرار ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وذكر أنه أولى أولوية عالية لورقة رؤساء المجالس التنفيذية لعام ٢٠١٧ بشأن المسائل المشتركة وقدم مشروع قرار يعرض التغييرات المدخلة على المجلس التنفيذي لليونيسف.

١٣٤ - وبدأت المديرة التنفيذية كلمتها، بشكر أمين المجلس المنتهية ولايته، السيد نيكولاس برون، على قيادته، وسعيه لبناء التوافق ودبلوماسيته طوال فترة ولايته، ورحبت بأمينة المجلس الجديدة، السيدة هاي كيون يون، التي جلبت خبرة واسعة في العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد ورسم السياسات والشؤون الحكومية الدولية.

١٣٥ - وعرضت المديرة التنفيذية رؤيتها للتعجيل بإحراز التقدم من أجل الأطفال والشباب، وهي ترتكز على الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وفي خطة إصلاح الأمم المتحدة. وستعجل اليونيسف بكيفية تحقيقها للنتائج عن طريق توسيع نطاق عملها في أربعة مجالات ذات أولوية.

١٣٦ - وأول هذه المجالات هو تكثيف عمل اليونيسف على دمج نهج التنمية في استجاباتها الإنسانية، كجزء من الاتصال بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. والاستجابة لحالات الطوارئ يجب ألا أن تنقذ الأرواح وتحسن ظروف العيش على المدى القصير فحسب، بل يجب أيضا أن تساعد المجتمعات المحلية والبلدان الضعيفة على التعافي وإعادة البناء وتفادي الانتكاس في المستقبل، زارعةً بذلك بذور التنمية.

١٣٧ - والثاني هو توسيع تركيز اليونيسف على الحلول المحلية بالحجم المطلوب. وقد أظهرت التجربة أن نظم الصحة المجتمعية التي تعتمد على العاملين من المجتمعات المحلية هي أكثر الوسائل فعالية في تقديم الرعاية الصحية الأولية إلى المجموعات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات. وستعمل اليونيسف بشكل وثيق مع الحكومات من أجل تصميم هذه الخدمات وتقديمها من خلال نظمها الصحية الرسمية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ورؤية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير الصحة للجميع.

١٣٨- والمجال الثالث هو إقامة شراكات تدور حول خطة الأمم المتحدة للشباب. وبالنظر إلى أن اليونيسف عززت الدعم المقدم للأطفال طيلة العقد الأول من حياتهم ووحدت المكاسب المحققة لفائدتهم وهم يكبرون، ستركز بنفس القدر أيضا على العقد الثاني من عمرهم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ستجمع اليونيسف شركاء من كل القطاعات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تصميم وزيادة وتوفير التعليم والتدريب والدعم الذي يحتاجه الشباب من أجل رسم مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم. وستساعد خطة الشباب اليونيسف على الوفاء بالتزاماتها المحددة في الخطة الاستراتيجية تجاه الشباب.

١٣٩ - والمجال الرابع هو البحث عن الابتكارات وتطبيقها في كل جانب من جوانب عمل اليونيسف، وإدخال التكنولوجيات التي تقدم الخدمات إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها. ويشمل ذلك المنتجات والبرمجة التي تعزز نمو الأطفال، ونماءهم، وتعليمهم، وحمايتهم. وينبغي دعم تلك الخدمات بنُهج على نفس القدر من الابتكار فيما يتعلق بالتمويل العام والخاص وتقديم الخدمات.

١٤٠ - وشددت على أن من صميم الأولويات الأربع عزم المنظمة على توسيع نطاق الشراكات مع الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والأداء بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، وذلك في إطار تفعيل الفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ومع استمرار المؤسسات التجارية في تخطي دورها التقليدي،

تتطلع اليونيسف إلى العمل معها لإيجاد سبل جديدة وفعالة من أجل الوصول إلى الأطفال والشباب الذين لا يزالون متخلفين عن الركب.

١٤١ - وأكدت المديرة التنفيذية على أهمية دور موظفي اليونيسف. وقالت إن المنظمة ملتزمة بجعل سياسة عدم التسامح إطلاقا واقعا فيما يتعلق بالتحرش وإساءة استعمال السلطة والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالنسبة للموظفين وبالنسبة للأطفال والشباب على السواء. وقد عززت اليونيسف وبسّطت آليات الإبلاغ وعمليات التحقيق، وهي ملتزمة بتحسين الفحص بالنسبة للتوظيفات الجديدة. وفي عام ٢٠١٨، أنشأت فرقة عمل مستقلة لاستعراض ممارساتها وتقديم توصيات لمنع التمييز الجنساني والتحرش وإساءة استعمال السلطة والتصدي لها. وحصلت اليونيسف على شهادة المساواة بين الجنسين في العوائد الاقتصادية، وهي معيار اعتماد التقييمات العالمية والأعمال التجارية الرائد في مجال المساواة بين الجنسين.

١٤٢ - وتلتزم اليونيسف كذلك بثقافة المساءلة والامتياز والتعلم، وتدعم الموظفين في احتياجاتهم التدريبية. ومن أجل إدخال منظورات جديدة، أطلقت اليونيسف برنامجا لكبار الزملاء من أجل جلب أفراد موهوبين من القطاعين العام والخاص للعمل في برامج اليونيسف في جميع أنحاء العالم.

باء- إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

١٤٣- أقرَّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال الخاص بالدورة (E/ICEF/2018/8/Rev.1).

١٤٤ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي عن تقديم وثائق اعتماد من ٣٧ وفدا مراقبا، بما في ذلك أربع منظمات دولية، وتسع منظمات غير حكومية، و ٢٠ لجنة وطنية تابعة لليونيسف.

١٤٥ - وفي البيانات الوطنية، أقر أعضاء المجلس بتفاني وقيادية المديرة التنفيذية في مواصلة العمل الذي بدأه سلفها والدفع قدما بتنفيذ ولاية المنظمة. وأثنوا على موظفي اليونيسف على جهودهم التي لا تكل، والتي غالبا ما تكون في ظروف صعبة، من أجل عدم ترك أي طفل خلف الركب.

١٤٦ - وأثنوا على اليونيسف لما حققته من تقدم كبير نحو القضاء على زواج الأطفال، والنهوض بالتعليم الثانوي للفتيات، وتعزيز صحة المراهقين المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتصدي للعنف الجنساني في حالات الطوارئ. ورحبوا بتعاونها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توفير خدمات الوقاية والحماية للفتيات والنساء المعرضات للخطر أو المتضررات من تشويه الأعضاء التناسلية/أو بترها. وأعربوا عن تطلعهم إلى تفعيل المساواة بين الجنسين بوصفها من الأولويات المشتركة بين القطاعات في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ وتنفيذ خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٤٧ - ورحبت الوفود بكون الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ بنيت على نجاحات الخطة السابقة وأنها تتسق مع خطة إصلاح الأمم المتحدة. وتعهدت العديد من الوفود، إذ أشارت إلى أهمية التمويل المرن وطويل الأجل والقابل للتنبؤ لليونيسف من أجل إنجاز ولايتها، بتقديم مساهمات متعددة السنوات للموارد الأساسية وشجعت الجهات الأخرى القادرة على الحذو حذوها. وحثت الوفود الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني للمنسق المقيم وقبول رسوم التنسيق على التمويل المخصص المحددة في ١ في المائة.

١٤٨ - وأعربت الوفود عن سرورها لأن العلاقة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني تشكل أولوية عليا في الخطة الجديدة. وتقوم اليونيسف بدور بالغ الأهمية في مساعدة الأطفال واللاجئين في السياقات الإنسانية؛ كما أن ولايتها المزدوجة جعلتها أساسية في كفالة أن تعمل مؤسسات الأمم المتحدة معا على زرع بذور التنمية عند تخطيط العمل الإنساني وتنفيذه. وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في مؤشرات التعليم ولتمكين ملايين الأطفال من الحصول على التعليم النظامي وغير النظامي في حالات الأزمات. وقد أسهمت اليونيسف إسهاما كبيرا في إصلاح المساعدة الإنسانية من أجل تحقيق التوازن بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، ركيزتي حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ورحبت الوفود بالأولوية التي تُعطى لبناء القدرة على الصمود من أجل مواصلة وتوسيع نطاق المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وشجعت اليونيسف على الوفاء بالتزاماتها التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأعربت عن تقديرها للدور الذي تقوم به اليونيسف في مجال الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة.

١٤٩ - وأعربت وفود عديدة عن دعمها القوي للحفاظ على حقوق الطفل نظرا لأهميتها الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، وعن توقعها أن تقدم اليونيسف دعما ثابتا لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ويشمل ذلك تعزيز عملها المعياري؛ واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان؛ وزيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الأقليات، والعنف ضد الأطفال بجميع أشكاله. وأعربت الوفود عن تقديرها لإنجازات المنظمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على النحو المبين في التقرير السنوي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٤-٢٠١٧. وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع اليونيسف في تطبيق نهجها القائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، وحثت اليونيسف على مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج.

١٥٠ - ورحب عدد من الوفود بخطة الشباب وتركيزها على الفرص المتاحة للمراهقين والاستثمار فيها، لا سيما عن طريق التعليم والتدريب والدعم، واستخدام التكنولوجيات الجديدة ذات الصلة. وشجعت الوفود على التعاون في خطة الشباب مع سائر كيانات الأمم المتحدة.

١٥١ - ورحبت الوفود أيضا بالتركيز القوي على الابتكار في الخطة الاستراتيجية الجديدة والالتزام بتوسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة. ورحبت أيضا بمشاركة المنظمة النشطة في شبكة الابتكار التابعة للأمم المتحدة، وشددت على أهمية عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نحو وثيق ومتسق من أجل الاستفادة من الابتكارات.

١٥٢ - وسلطت بعض مجموعات الوفود الضوء على احتياجاتها الخاصة، وشددت على أهمية وجود عالمي لليونيسف، بما في ذلك من خلال المكاتب المتعددة الأقطار، من أجل تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية ذات الصلة بالأطفال في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها البلدان الموجودة في منطقة المحيط الهادئ، والبلدان الواقعة في أتون النزاعات. ودعت الوفود اليونيسف إلى مواصلة العمل مع هذه البلدان وتعزيز الوسائل المبتكرة للمشاركة التي تأخذ في الاعتبار التحديات الوطنية.

١٥٣ - وشدد ممثل منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة على أن الرعاية المؤسسية مضرة بالأطفال. وتسعى بعض الدول الأعضاء، التي تعمل على توفير الرعاية البديلة من خلال الشراكات مع اليونيسف والمنظمات غير الحكومية، إلى الاستغناء التدريجي عن المؤسسات. ودعا الممثل اليونيسف إلى مواصلة التزاماتها إزاء الأطفال والشباب في نظام الرعاية البديلة، ورحب بتضمين الخطة الاستراتيجية مؤشرا يدعو إلى التكييف الوطني للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال لعام ٢٠٠٩.

١٥٤ - ورحب ممثل لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسف بالتركيز على تعزيز حقوق الأطفال الأشد تخلفا عن الركب. وقال إن تعقيد الحالات الإنسانية والإنمائية يتطلب استجابة قوية ومنسقة لحماية حقوق الطفل. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تحظى حقوق الطفل بالاهتمام والتمويل والتركيز والالتزام السياسي الذي تستحقه. وإذ أعربت اللجنة عن تطلعها إلى الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، أكدت التزامها بتقديم التعليقات والمساهمة في تنفيذها.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف

تقرير اليونيسف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

١٥٥ - عرض الرئيس التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية (E/ICEF/2018/9)، مصحوبا بالإضافة المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2018/9/Add.1)؛ وتنفيذ اليونيسف للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٧ (UNICEF/2018/EB/7)؛ وتقرير اليونيسف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (E/ICEF/2018/11).

١٥٦ - وبعد أن أدلى نائب المديرة التنفيذية (الشراكات) بملاحظات استهلالية على التقرير السنوي، عرض مدير شعبة المعلومات والأبحاث والسياسات تفاصيل عن النتائج المحققة في عام ٢٠١٧.

١٥٧ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير السنوي والتقدم الذي أحرزته اليونيسف مقارنة بمجالات نتائج الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، وأثنوا على قيادية المديرة التنفيذية وعلى عمل موظفي اليونيسف على الصعيد العالمي، الذي غالبا ما يجري في بيئات مليئة بالتحديات. ولفتوا الانتباه إلى الإنجازات التي حققتها في مجال حماية الطفل وحقوقه، مثل انخفاض زواج الأطفال وتحسين الحصول على الرعاية الصحية، والنظافة الصحية الأساسية والتعليم، ولا سيما في السياقات الإنسانية، فضلا عن توفير فرص التعلم والعمل للشباب وكفالة مشاركتهم في السياسة والمجتمع.

١٥٨ - وشددت الوفود على أهمية الحلول العملية طويلة الأجل التي تركز على بناء القدرات والنظم الوطنية والمحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين. وإذ لاحظت أن اليونيسف لم تحقق دائما نواتجها المستهدفة في تنمية القدرات، حثتها على مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم البلدان في وضع السياسات الصحيحة للأطفال والشباب، والدعوة إلى سياسات من هذا القبيل.

١٥٩ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه القوي لخطة إصلاح الأمم المتحدة على النحو الوارد في القرار ٢٧٩/٧٢ والقرار ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تركيزا على نطاق المنظومة على تعزيز حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، بما يكفل تلبية احتياجاتهم، وتمكينهم من تسخير كامل إمكاناتهم. وتوقعت الوفود أن تنخرط منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بشكل استباقي مع الأمين العام وتقدم له الدعم في تنفيذ الإصلاحات تنفيذا كاملا. ورحبت بالدور الهام الذي تضطلع به اليونيسف في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتوقعت أن تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ الإصلاحات التي جلبت المزيد من الاتساق لاستجابة المنظمة للتحديات الإنمائية على الصعيد القطري.

١٦٠ - وحثت عدة وفود اليونيسف على العمل على نحو استباقي لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ على جميع المستويات. وينبغي أن تركز أنشطتها على ميزاته النسبية، بما في ذلك تنسيق المبادرات المشتركة ذات الصلة مع سائر منظمات الأمم المتحدة والشركاء، من أجل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحت قيادة المنسق المقيم. وأكدت التزامها بتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حتى يتسنى لها تقديم المساعدة الإنمائية الأكثر فعالية وتكاملا على الصعيد القطري من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٦١ - وشجعت مجموعة من الوفود اليونيسف على مواصلة التركيز على ألا يتخلف أحد عن الركب، وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاتساق بين التدخلات الإنسانية والإنمائية. وينبغي لليونيسف أن تعمل مع سائر منظمات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل: (أ) مواءمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١ مع القرار ٢٧٩/٧٢ على الصعيد العالمي؛ و(ب) إتاحة كامل مساهماتها للآلية الموسعة لتقاسم التكاليف من أجل تمويل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه؛ و (ج) العمل على نحو بناء مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تنص بوضوح على المزايا النسبية والتعاونية لتلك المؤسسات وتحدد الكيفية التي يمكن بها للمنظومة ككل أن تكون أهم من أجزائها؛ و (د) إجراء استعراض على الصعيد القطري للآثار المترتبة عن الهيكل الجديد للمنظمة وإبلاغ المجلس بكيفية تأثيره على نموذج أعمال اليونيسف وتنفيذه؛ و (هـ) المضي قدما نحو الأماكن المشتركة والعمليات التجارية المشتركة في أسرع وقت ممكن.

١٦٢ - وأعربت الوفود عن سرورها بالمكاسب المحققة في الكفاءة في عام ٢٠١٧، وشجعت اليونيسف على مواصلة زيادة كفاءتها التنظيمية وجودة تقييماتها وكميتها. وشددت على أهمية تقييم وتحسين فعالية وكفاءة الرقابة، بما في ذلك اتخاذ خطوات من أجل جعل مناقشات المجلس أكثر موضوعية وتفاعلا وكفاءة. وشجعت على الإبلاغ الرامي إلى تيسير الحوار وكفالة توجيه المجلس وإشرافه. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأعضاء أن تكون قادرة على إظهار تأثير اليونيسف. وينبغي أن يشمل الإبلاغ المناقشات المتعلقة بالتحديات التي تواجه اليونيسف وتحدياتها الداخلية، والدروس المستفادة، والمقترحات المقدمة من أجل المضي قدما.

١٦٣ - وشددت الوفود على أهمية التمويل المرن متعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به لكي تتمكن اليونيسف من إنجاز ولايتها، وتنفيذ الأهداف، وعدم ترك أي طفل خلف الركب. وأقرت الوفود بجهود اليونيسف الرامية إلى استكشاف شراكات التمويل، لا سيما مع القطاع الخاص، والعمل الذي تضطلع به اللجان الوطنية في حشد الأموال العامة والخاصة. وسلطت وفود أخرى الضوء على الطاقات الكامنة

لصـــندوق الابتكار التابع لليونيســـف من أجل المضـــي قدما في تنفيذ الأهداف من خلال التكنولوجيا والتمويل الابتكاريين.

١٦٤ - وأكدت الوفود على أهمية الدروس المستفادة، وشددت على أنه يجب تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بصـــورة كلية من خلال تعزيز نهج متعددة القطاعات وشـــاملة لعدة قطاعات والتعاون مع القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال؛ وتحقيق الترابط بين العمل الإنســـاني والعمل الإنمائي وجهود السلام من أجل الحيلولة دون وقوع أزمات إنسانية في المستقبل؛ وتعميق التعاون مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية، على سبيل المثال. ورحبت بتضمين خطة اليونيسف الاستراتيجية هدف حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

١٦٥ - ولفتت رئيســة الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيســف الانتباه إلى أهمية الشــراكات مع القطاع الخاص ومساهماته في الموارد الأساسية. ويمكن للشراكات مع القطاع الخاص أن تساعد على التعجيل بتحقيق نتائج إيجابية للأطفال من خلال التنسيق، وزيادة أفضل الممارسات، وصقل الاستراتيجيات، والاستفادة من الميزات النسبية لليونيسف من أجل بناء منظمة أقوى. وفي عام ٢٠١٧، كانت اللجان الوطنية مســؤولة عن نحو ٨٤ في المائة من موارد اليونيســف من القطاع الخاص، وهي المصــدر الأكبر للتمويل المرن.

١٦٦ - وأكد ممثل تحالف منظمات صـــندوق الطفل على أهمية الموارد في كفالة تنفيذ الســـياســـات والتدخلات الرامية إلى حماية الطفل. وقُدرت التكاليف العالمية والأثر الاقتصـــادي للعنف ضـــد الأطفال بأنها تبلغ ما يناهز ٧ تريليون دولار، في حين بلغ متوسط الاستثمار في معالجة هذه المسألة الذي ذكرته التقارير أقل من ٠,٦٥ دولار للطفل. ورحب التحالف بالزيادة في نفقات اليونيســـف المتصـــلة بحماية الطفل، ودعا إلى اســتمرارها. وتكتســي الشــراكات والمبادرات التعاونية التي تركز على الطفل أهمية بالغة أيضا في تعزيز التعاون.

١٦٧ - وأبرز ممثل منظمة الرؤية العالمية عمل المنظمة مع اليونيسف في السياقات الإنسانية في مجالات الصحة، والتغذية، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الطفل، والقضـــاء على العنف ضـــد الأطفال، وتعاونها مع الشـــراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضـــد الأطفال. وشدد الممثل على أن القضاء على العنف ضد الأطفال يتطلب عملا وتعبئة جماعيين.

١٦٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

باء - المعلومات المســتكملة المتعلقة بتعزيز تدابير الحماية من (أ) الاســتغلال والانتهاك الجنســيين و (ب) من التحرش الجنسي في مكان العمل

١٦٩ - عرض الرئيس المعلومات المستكملة.

١٧٠ - وبعد ملاحظات اسـتهلالية أدلى بها نائب المديرة التنفيذية (الإدارة)، عرض مدير شـعبة البرامج معلومات مســتكملة بشــأن تعزيز تدابير الحماية من الاســتغلال والانتهاك الجنســيين، تلاه مدير الموارد البشرية الذي قدم معلومات مستكملة عن تعزيز تدابير الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل.

١٧١ - وشـدد أعضـاء المجلس على التزامهم القوي بالتصـدي للاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسي بجميع أشكاله في اليونيسف وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ورحبوا بالجهود التي يبذلها الأمين

العام لمكافحة هذه الانتهاكات وبجهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل.

١٧٢ - وأعربت مجموعة من الوفود عن إدانة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ورحبت بالخطوات التي اتخذتها اليونيسف وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك سياسة عدم التسامح إطلاقا، ودعت المنظمات إلى القيام بالمزيد. ويقوض الاستغلال والانتهاك الجنسيان قدرة الفاعلين الدوليين في المجال الإنمائي على العمل بفعالية. والمنظمات التي لا تحمي موظفيها أنفسهم من التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة لا تستطيع حماية المستفيدين من خدماتها، وتعرض للخطر تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورحبت بتعاون اليونيسف مع منظمة الدفاع عن الضحايا لدى الأمم المتحدة من خلال إجراء استعراض مستقل لسياساتها وعملياتها، وتعيين مناصر في منصب رفيع، ووضع آليات للإبلاغ قائمة على المجتمعات المحلية، وتعزيز إجراءات الموارد البشرية، وزيادة الموارد المخصصة للتحقيقات.

١٧٣ - ودعت نفس المجموعة منظمة اليونيسف والمنظمات الأخرى إلى إجراء تغيير مؤسسي وثقافي من خلال نهج متسق للأمم المتحدة على نطاق المنظومة، وأشارت إلى أنها تتوقع من هذه المنظمات: (أ) التصدي للثقافة الأساسية التي تُشكل الدافع وراء أشكال السلوك غير المقبولة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة عدد النساء العاملات على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ و(ب) إنشاء آليات وإجراءات مناسبة ونزيهة ومنسقة للسماح بتقديم الشكاوى والإبلاغ والتحقيق والمساءلة؛ و (ج) تشجيع الإبلاغ من أجل الكشف عن الحالات وحماية المبلغين عن المخالفات؛ و (د) إزالة الحواجز التي تعترض الأشخاص الخارجين من حالات صعبة وتوفير الدعم والحماية للضحايا والناجين؛ و (هـ) اتباع نهج شامل؛ و (و) كفالة نهج متسق على نطاق المنظومة تتقيد فيه المنظمات التابعة لها والموردون والمنفذون بنفس المبادئ، بحيث لا يمكن للجناة الانتقال من وظيفة إلى أخرى؛ و (ز) كفالة اتصالات مفتوحة وشفافة مع الجهات المستفيدة والموظفين والشركاء والدول الأعضاء.

١٧٤ - وكررت المجموعة ما أورده الأمين العام في تقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751 و Corr.1)، وطلبت أن تقوم القيادة العليا للأمم المتحدة على نطاق المنظومة، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بتقديم شهادات سنوية إلى مجالس الإدارة تؤكد أنها أبلغت على نحو تام ودقيق واتخذت الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وطلبت المجموعة أن تقدم كل منظمة شهاداتها إلى مجلسها التنفيذي في دوراته السنوية، على أن تغطي جميع جوانب الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتستكمل الإبلاغ الحالي من خلال مكتب الأخلاقيات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم.

١٧٥ - واقترح أحد الوفود، من أجل تجنب الازدواجية، أن ترفع المنظمات تقارير إلى مجالسها التنفيذية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع و اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأكد الوفد ذاته على أهمية الالتزام بالمصطلحات المكرسة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بهذه المسائل.

١٧٦ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٨/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

جيم - التقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف

١٧٧ - عرض الرئيس التقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف (E/ICEF/2018/10).

١٧٨ - وبعد ملاحظات استهلالية أدلى بها نائب المديرة التنفيذية (البرنامج)، قدم مدير مكتب برامج الطوارئ موجزا للتقرير السنوي، بما في ذلك شريط فيديو عن استجابة اليونيسف وشركائها لتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٩ - وشدد أعضاء المجلس على أن اليونيسف شريك بالغ الأهمية في العمل الإنساني وفاعل رئيسي في منظومة العمل الإنساني. ويمثل التقرير خطوة هامة في تيسير النقاش الاستراتيجي بين أعضاء المجلس وقيادة اليونيسف بشأن العمل الإنساني.

١٨٠ - وأكدت مجموعة من الوفود، إذ لاحظت أن ٥٥ في المائة من مصروفات المنظمة على الصعيد القطري في ٢٠١٧ خُصصت لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ، على الأهمية الحيوية للمساءلة عن الإنفاق وشفافيته. وأشادت باليونيسف على اللمحة التحليلية العامة التي قدمتها للنتائج والتحديات والدروس المستفادة ورؤيتها فيما يتعلق بقرارات البرمجة في المستقبل. وأعربت عن تقديرها لخطط اليونيسف الرامية إلى معالجة التحديات على نحو منهجي ومنظم، وأثنت على تركيزها على الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا. وطلبت تفاصيل عن الطرق التي تستهدف بها اليونيسف الفئات الضعيفة في العمل الإنساني وشجعتها على مواصلة حماية حقوق الأطفال الضعفاء، بمن فيهم المراهقون والأطفال ذوو الإعاقة. وعلاوة على الإشراف، سعت المجموعة إلى حوار مستمر بشأن العمل الإنساني، بما في ذلك بين دورات المجلس. وشجعت اليونيسف على التفكير في سبل تحسين الإبلاغ عن خبرتها في الحالات الإنسانية، بما في ذلك معالجة سنة الإبلاغ المعنية بمزيد من الوضوح وتحديد الخطوات المقبلة للسنة التي تليها. وينبغي للتقارير السنوية المقبلة أيضا أن تتضمن إشارات أكثر وضوحا إلى الدروس المستفادة من تجميع تقييمات اليونيسف للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦.

١٨١ - وسعت المجموعة نفسها إلى مشاركة أعمق في دور المنظمة في المبادرات الجارية على نطاق المنظومة والمنظومة الإنسانية الأوسع نطاقا، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والتزامات الصفقة الكبرى. وطلبت تفاصيل عن الإجراءات المتخذة من أجل: (أ) الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإصلاح الشامل للعمل الإنساني؛ و (ب) أن تصبح فعالة وكفؤة وتفي بالغرض في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال تحسين التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة الإنسانية الأخرى؛ و (ج) المساعدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية؛ و (د) إظهار القيادية. وشددت على أن اليونيسف يجب أن تكون، باعتبارها ذات ولاية مزدوجة، رائدة في إعطاء المثال في بذل الجهود الرامية إلى تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والبرمجة الإنمائية من أجل الحد من قابلية التأثر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الانتعاش والانتقال السريعين. ويشمل ذلك تعزيز الاتساق، وتعزيز التخطيط والبرمجة المشتركين، وتعزيز احترام المبادئ الإنسانية والعمل على النتائج الجماعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٨٢ - والتمست الوفود تفاصيل عن (أ) الخطط الرامية إلى وضع إطار مؤسسي لإيصال المساعدات؛ و (ب) تبادل أفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى؛ و (ج) السبل التي يمكن أن تؤثر بها الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية في سياقات الأزمات؛ و (د) فرص المشاركة في المبادرات المشتركة،

مثل العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات، ومواءمة آليات العناية الواجبة. وكان هناك طلب كذلك على مزيد من التحليلات الاستشرافية فيما يتعلق بدور اليونيسف في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها من ميزاتها النسبية، والتحديات الراهنة، وتنسيقها وشراكاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى والدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، والسبل التي يمكن بها لتلك التحليلات أن تُرشد قرارات التخطيط في المستقبل. وطلبت أيضا تفاصيل عن النتائج الملموسة للجهود المبذولة في التقييمات المشتركة للاحتياجات والحد من الازدواجية وتكاليف الإدارة.

١٨٣ - وطلبت وفود أخرى معلومات عن نداءات الطوارئ المتزايدة في المنظمة؛ وتفعيل النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ والشراكات والتنسيق بشأن العنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال والانتهاك الجنسيين في السياقات الإنسانية؛ واستخدام التحويلات النقدية؛ وحالة الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني؛ وحالة الهيكل المالي الذي يفي بالغرض في المنظمة فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ؛ و (ج) أثر إصلاح الأمم المتحدة على العمل الإنساني لليونيسف.

١٨٤ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٩ (انظر المرفق الثاني).

دال - التقرير السنوي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية لليونيسف، ٢٠١٤-٢٠١٧

١٨٥ - عرض الرئيس التقرير السنوي عن تنفيذ خطة العمل الجنسانية لليونيسف، ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2018/12).

١٨٦ - وبعد ملاحظات استهلالية أدلى بها نائب المديرة التنفيذية (البرامج)، قدم المستشار الرئيسي، نوع الجنس والتنمية، معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته اليونيسف في تنفيذ الخطة.

١٨٧ - ورحبت مجموعة من الوفود بالإبلاغ المتوازن عن النتائج والتحديات والإنجازات فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ولا سيما في المجالات المستهدفة الأربعة ذات الأولوية. وأشارت إلى الإسهام القيم لليونيسف في إنهاء ممارسات ضارة من قبيل تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والحد من حمل المراهقات، وفقر الدم، والعنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما في البيئات المدرسية والحالات الإنسانية.

١٨٨ - وأشادت المجموعة باليونيسف على تعزيزها لقدرتها المؤسسية وتعميمها للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد أخصائيي الشؤون الجنسانية، وتحديد جهات تنسيق الشؤون الجنسانية، وتدريب الموظفين وتوفير المساعدات والأدوات، مثل مبادرة ”محترفون في المسائل الجنسانية“ (GenderPro)، برنامج قدرات جهة تنسيق الشؤون الجنسانية. وشجعت الوفود اليونيسف على مواصلة تسريع التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار خطة العمل الجنسانية، ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك العمل على إحراز تقدم نحو تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتخصيص ١٥ في المائة من مجموع الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٨٩ - وشجعت المجموعة اليونيسف على تحسين فهمها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعتها إلى توضيح كيفية عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى المؤسسي وعلى نطاق عملية البرمجة، بما في ذلك، على سبيل المثال، مختلف ما يطال الفتيات والفتيان من آثار ناجمة عن الإجراءات المقررة

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠١٧. وينبغي أن تشمل المعلومات المقدمة تفاصيل عن السبل التي أدت من خلالها التحسينات التي أدخلت على التحليل القائم على نوع الجنس، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، وتعقب النتائج إلى تمكين البرامج القطرية وتشكيلها من أجل تحقيق أثر تحويلي. ودعت المجموعة اليونيسف إلى تقديم تفاصيل بشأن الكيفية التي تعتزم العمل بها مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة على نطاق المجالات المسائل الجنسانية التي تحظى بالأولوية لديها.

١٩٠ - وبوجه عام، شجعت المجموعة على زيادة الإبلاغ التحليلي والاستراتيجي الذي يوفر أدلة دامغة على النتائج ويبين، من خلال مؤشرات محددة بشكل جيد، السبل التي تعمل من خلالها اليونيسف على تقليص الفجوات بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمعايير والممارسات التمييزية. وأوصت بوضع أهداف للنقاط المرجعية للأداء من أجل تعقب التقدم المحرز، وأشارت إلى الحاجة إلى بيانات أقوى في السياقات الإنسانية.

١٩١ - ولاحظت المجموعة أنه على الرغم من أن التقرير جاء في نهاية الدورة، فقد ركز على الناتج، بما في ذلك تقديم الخدمات وزيادة الوعي وبناء القدرات، بدلا من النتائج الختامية. وليس هناك إلا أدلة قليلة على حدوث تغيير أو ممارسات أو سياسات أو أوجه كفاءة تحويلية نتيجة برمجة اليونيسف. وينبغي أن تواصل اليونيسف تحسين تطبيقها للإدارة القائمة على النتائج من أجل كفالة مستوى مناسب من الإبلاغ، مستندة في ذلك إلى الدروس المستفادة من السنوات السابقة، ومستغلة الفرصة لعرض إنجازاتها الفريدة والتعاونية في شراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٩٢ - وطلبت وفود أخرى تفاصيل عن العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وعن الخطوات المتخذة للتخفيف منها؛ وكذا الصعوبات التي تعترض كفالة توفير الخبرة في الشؤون الجنسانية على الصعيد القطري؛ وعن العوائد الاقتصادية للحصول على شهادة المساواة بين الجنسين؛ وخطط معالجة الافتقار إلى خيارات التمويل؛ والقدرات الوطنية للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمراهقات؛ وبناء نظام لإدارة المعلومات يكون أقوى ويراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وعن مدى اتساع الشمول الجنساني للهوية الجنسانية والتنوع الجنساني؛ وأعمال اللجنة التوجيهية لخطة العمل الجنسانية في توفير الإشراف؛ وتحسين البيانات الوطنية المصنفة حسب الجنس والسن؛ والتعاون بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين؛ ودور المنظمات المعنية بحقوق المرأة في الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وأثرِ القرار ٢٧٩/٧٢ على التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية.

هاء - التعاون البرنامجي لليونيسف

(أ) وثائق البرامج القطرية

١٩٣ - أبلغ رئيس المجلس التنفيذي المجلس أنه سيُنظر، وفقا للقرار ١/٢٠١٤، في وثائق البرامج القطرية وسيُوافَق عليها في الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض. وقد نُشرت مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من رواندا وكينيا وملاوي على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي، إلى جانب خطط التقييم المحددة التكاليف ذات الصلة، من ١٦ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من أجل إعطاء أعضاء المجلس فرصة للتعليق. وقد أتيحت التعليقات الواردة لكل من يعنيه الأمر من مكاتب قطرية وإقليمية وحكومات وأُخذت في الاعتبار، حسب الاقتضاء، في الصيغ النهائية للوثائق. ومن المقرر ألا تُجرى مناقشة إضافية

إلا إذا أبلغ ما لا يقل عن خمسة أعضاء من المجلس الأمانة كتابة برغبتهم في عرض برنامج من البرامج القطرية على المجلس التنفيذي لمزيد من المناقشة. ولم تتلق الأمانة أي طلبات من هذا القبيل.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

١٩٤ - عرض المدير الإقليمي البرامج القطرية لكل من رواندا (E/ICEF/2018/P/L.6)، وكينيا (E/ICEF/2018/P/L.4)، وملاوي (E/ICEF/2018/P/L.5). ويهدف البرنامج القطري في كينيا إلى الحد من التقزم والوفيات؛ وتحسين التعلم والتعليم المبكرين؛ وتعزيز حماية الأطفال والمراهقين والوقاية الأولية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ وتحسين الحماية الاجتماعية والإدماج وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وفي ملاوي، يهدف البرنامج إلى تحسين النماء والرعاية والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وكفالة تحقيق الفتيات والفتيان البالغين سن الدراسة نتائج التعلم الأساسية واكتسابهم المهارات اللازمة للحياة، وكونهم في مأمن من الاستغلال والممارسات الضارة والعنف، واستفادتهم من خدمات اجتماعية متكاملة؛ وكفالة نشأة الفتيات والفتيان في مجتمعات محلية قادرة على الصمود، وشاملة للجميع، ومواتية للأطفال. وفي رواندا، يهدف البرنامج إلى الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأطفال من خلال تعزيز النظم الصحية؛ وتحسين فرص التعليم الجيد والشامل للجميع؛ وتعزيز حماية الأطفال، ولا سيما عن طريق الحد من العنف وتحسين إعادة إدماج الأطفال المودعين في مؤسسات داخل أسر، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة؛ وتوسيع نطاق وصول الأسر المحرومة إلى تدخلات الحماية الاجتماعية المتكاملة والجيدة الموارد.

١٩٥ - واعترف ممثل كينيا بأهمية الشراكات والتعاون مع اليونيسف وأثرهما الإيجابي على الأطفال في كينيا. وتحتل اليونيسف موقعا فريدا لدعم المجالات ذات الأولوية في البرامج القطرية، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والتغطية الصحية الشاملة. وأعرب عن تقدير كينيا للدعم المستمر الذي تقدمه اليونيسف في مجال تعزيز نظم الرصد الوطنية، بما في ذلك للدراسات الاستقصائية الرئيسية، مثل تعداد ٢٠١٩، الذي أدمج مؤشرات متعلقة بالأطفال ومصنفة حسب نوع الجنس. وأعربت كينيا عن تطلعها إلى استمرار التعاون من أجل كفالة حماية المكاسب التي تحققت للأطفال، ودعت اليونيسف إلى كفالة تخفيف المخاطر التي حددت في البرنامج القطري، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم المقدم من المانحين.

١٩٦ - وأكد ممثل ملاوي على أن من شأن الشراكة مع اليونيسف أن تغير مسار البلد في المستقبل. وقال إن اليونيسف ستعمل مع الحكومة للاستثمار في تحسين النماء والرعاية والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، حتى يتسنى للفتيات والفتيان البالغين في سن الدراسة تحقيق نتائج ومهارات التعلم الأساسية والترعرع في مجتمعات محلية قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومواتية للأطفال. وقال إن ملاوي تأمل أن يشمل تمديد البرنامج القطري جميع المقاطعات الـ ٢٨ وأن يعزز قدرتها المؤسسية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٩٧ - وأعرب ممثل رواندا عن تقديره للبرنامج القطري لليونيسف باعتباره إطارا توجيهيا يستجيب للأولويات الخمس الرئيسية في إطار الركيزة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لتحويل رواندا، ٢٠١٧-٢٠٢٤. ويشكل هذا البرنامج جزءاً لا يتجزأ من مجمل الوجود المنسق لمبادرة ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ في رواندا. وقال إن البرنامج طموح مقارنة بالميزانية المخصصة له كما أن رواندا ترحب بجهود

اليونيسف لتعبئة الموارد المحلية والدولية والشراكة من أجل الأطفال. وتشجع رواندا اليونيسف على دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعبئة التمويل العام والخاص من خلال نُهج التمويل المختلط.

١٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٥ (انظر المرفق الثاني).

(ب) تمديدات البرامج القطرية الجارية

١٩٩ - قال الرئيس إن المجلس التنفيذي أُبلغ، وفقا لقراره ٢٠٠٩/١١، بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية الخاصة بالبوسنة والهرسك، وسيراليون، وكوبا، والكونغو، والمكسيك، بالصيغة التي أقرها المدير التنفيذي. وطُلب إلى المجلس أيضا أن يوافق على التمديد المقترح لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطري للجمهورية العربية السورية، بعد تمديده سابقاً لمدة سنة واحدة. ويرد عرض لهذه المقترحات في الوثيقة E/ICEF/2018/P/L.7.

٢٠٠ - ويحيط المجلس التنفيذي علماً بتمديدات البرامج القُطرية لمدة سنة واحدة التي وافق عليها المدير التنفيذي لكل من البوسنة والهرسك، وسيراليون، وكوبا، والكونغو، والمكسيك، على النحو الذي وافق عليه المدير التنفيذي والوارد في القرار ٢٠١٨/٦ (انظر المرفق الثاني).

٢٠١ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، بالصيغة الواردة في المقرر ٢٠١٨/٦ (انظر المرفق الثاني).

واو - تقارير التقييم وردود الإدارة

٢٠٢ - عرض الرئيس التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ بشأن مهمة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2018/15) ورد الإدارة ذي الصلة (UNICEF/2018/EB/5) وتقييم استراتيجيات وبرامج اليونيسف للحد من التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة (E/ICEF/2018/16) (موجز تنفيذي) ورد الإدارة ذي الصلة (E/ICEF/2018/17).

٢٠٣ - وعرض مدير مكتب التقييم التقريرين، وبعد ذلك قدم نائب المديرة التنفيذية (الإدارة) ردود الإدارة.

التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ عن وظيفة التقييم في اليونيسف، ورد الإدارة

٢٠٤ - في التدخل الوحيد للمجلس التنفيذي بشأن التقرير، أقرت مجموعة من الوفود بأن نطاق التقرير يتضمن موجزا لمختلف الاستعراضات والتقارير فضلا عن التقييم السنوي للأداء، وأكدت على أن وجود وظيفة تقييم مستقلة أمر أساسي لليونيسف. وأعربت عن تقديرها لاستعداد المنظمة لتنفيذ توصيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واستعراض الأقران الذي قام به فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وتركيزها على زيادة جودة التقييمات، وإدراج رد للإدارة.

٢٠٥ - وفيما يتعلق بأداء وظيفة التقييم، رحبت المجموعة بجهود اليونيسف الرامية إلى النظر في التوصيات الواردة في قرار المجلس ٢٠١٧/٩، ولا سيما تحسين التغطية الجغرافية وإدماج المواضيع الشاملة لعدة قطاعات. بيد أنها دعت اليونيسف إلى كفالة أخذ مسألة المساواة بين الجنسين في الاعتبار في جميع التقييمات وزيادة معدل التقييمات التي يبدو فيها العمل الإنساني موضوعا مشتركا بين القطاعات من

أجل جعله أكثر انسجاما مع إنفاق اليونيسف في حالات الأزمات. وطلبت أن تقدم المنظمة إلى المجلس خطوات ملموسة فيما يتعلق بالطرق التي تعتزم أن تحقق بها هذه الأهداف. واتفق مدير مكتب التقييم مع القول بأهمية نهج موسع لإدراج المساواة بين الجنسين. ومع أنه أشار إلى نظام التقييم المستقل الذي يُستخدم بالفعل في تقديم تعليقات بشأن المساواة بين الجنسين إلى الذين يجرون التقييمات، ذكر أيضا أن المكتب بصدد النظر في وضع برنامج لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات الموظفين في مجال التقييم.

٢٠٦ - وطلبت المجموعة أيضا تحسين المواءمة بين عدد التقييمات المقدمة بحسب المنطقة وبين المصروفات البرنامجية المباشرة ذات الصلة لكل منطقة من أجل ضمان التغطية الكافية للتقييم في المناطق التي يرتفع فيها إنفاق اليونيسف.

٢٠٧ - وفيما يتعلق بالتوزيع المواضيعي للتقييمات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، طلبت المجموعة تقديم تفاصيل عن انخفاض التقييمات الخاصة بقطاعات بعينها المتعلقة بالتعليم وحماية الطفل، وطلبت أن تتخذ اليونيسف خطوات لكفالة التغطية الثابتة والمتوازنة للتقييمات عبر القطاعات. وتوقعت المجموعة أن تنظم التقارير المقبلة وفقا للخطة الاستراتيجية لليونيسف، ٢٠١٨-٢٠٢١ وسياسة التقييم المنقحة. وقالت إنها تتطلع للحصول على معلومات مفصلة عن السبل التي ستنفذ بها اليونيسف تلك السياسة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط للتقييم، والمعايير، والتنفيذ، وبناء القدرات في مجال التقييم.

٢٠٨ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، أعربت المجموعة عن قلقها المستمر من عدم تحقيق اليونيسف هدفها المتمثل في تخصيص ١ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية للتقييم. وسلطت الضوء على أن المجلس أعرب، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧، عن قلقه وطلب إلى اليونيسف أن تقدم خطة لبلوغ هذا الهدف. وبينما اعترفت المجموعة بأن إنشاء صندوق التمويل الجماعي في سياسة التقييم المنقحة جزء من تلك الخطة وأن إطار النتائج في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، يشمل ذلك الهدف، شددت على أهمية كفالة تحقيق الهدف. وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن من شأن إضفاء المزيد من المهنية على وظيفة التقييم في اليونيسف أن يساعد موظفيها على فهم الغرض من التقييمات فضلا عن كيفية الاضطلاع بها، ومن شأن كليهما أن يساعدا على تعزيز إجراء التقييمات. وتشكل هذه التدابير جزءا من تخصيص مزيد من الموارد للتقييم، وينطبق الشيء ذاته على إنشاء صندوق التمويل الجماعي بوصفه آلية محفزة.

٢٠٩ - ورحبت المجموعة بالانخراط النشط لليونيسف في التقييم المستقل على نطاق المنظومة ومشاركتها في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وشجعت مكتب التقييم على مواصلة عمله مع الشركاء، بما في ذلك من خلال التقييمات المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج المشتركة. وأكدت المجموعة مجددا على أهمية إجراء تقييمات مشتركة، بما في ذلك فيما بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان و اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الفصل المشترك من خططها الاستراتيجية. وطلبت تفاصيل عن خطط التقييمات المشتركة للحافظات القطرية، وطلبت معلومات عن حالة اتفاق التنسيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأوضح مدير مكتب التقييم المناقشات التي يجريها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل تعزيز تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع كيانات الأمم المتحدة التي لدى اليونيسف برامج مشتركة معها من أجل توسيع نطاق تغطية تقييمات البرامج المشتركة.

٢١٠ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/١٠ (انظر المرفق الثاني).

تقييم استراتيجيات وبرامج اليونيسف للحد من تقزم الأطفال دون سن الخامسة، ورد الإدارة

٢١١ - أعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز اليونيسف المستمر على النّهج الخاصة بالتغذية والمراعية للتغذية والشاملة لعدة قطاعات والرامية إلى الحد من وطأة سوء التغذية على النساء والمراهقين والأطفال. ورحب الوفد، على وجه الخصوص، بالجهود المبذولة من أجل زيادة إنتاج المعارف المتعلقة بمحددات التقزم والتدخلات للحد منه، وشدد على أهمية النظر إلى التقزم في إطار نهج دورة الحياة، وذلك كجزء من الاستراتيجية الجديدة للتغذية.

٢١٢ - وأعرب الوفد عن تقديره لتناول التقييم لعدم المساواة بين الجنسين، بيد أنه أعرب عن شعوره بأن تغطية الموضوع يمكن تعزيزها في التقارير المقبلة. ورحب الوفد بالالتزام بوضع مبادئ توجيهية وأدلة من أجل تعزيز إدماج منظورات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في عمليات التقييم، ولكنه شدد على أن المبادئ التوجيهية ينبغي أن تقيم أيضا الأثر على برمجة إجراء تحليل شامل قائم على نوع الجنس. وسيتعزز النهج العام للمنظمة فيما يتعلق بالوقاية من التقزم والحد منه من خلال اتباع نهج أكثر صرامة في تحليل المحددات الجنسانية لسوء التغذية والتقزم. وسيكون هذا التحليل الصارم ضروريا للبرمجة التغذوية التحويلية.

٢١٣ - وشدد الوفد على أهمية قيادة اليونيسف في إطار الجهود الرامية إلى الحد من التقزم على الصعيدين الوطني والدولي، وشجعها على توسيع نطاق تعاونها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ووُجهت أيضا دعوة إلى الصندوق من أجل العمل على نحو أوثق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بشأن هذه المسألة.

٢١٤ - وطلب أحد الوفود معلومات تفصيلية عن خطط اليونيسف للعمل مع الدول الأعضاء في الجهود الرامية إلى الحد من التقزم ومعالجة انعدام التثقيف بشأن النهج المراعية للتغذية. ورد مدير شعبة البرامج بأنه سيجري ضم موظفين فنيين من الدول الأعضاء إلى الفريق المرجعي الخارجي. وأكد على أن البرمجة المتعلقة بالتثقيف المراعي للتغذية ستُدرس في الاستراتيجية، إلى جانب مسائل مثل الصلات القائمة بين التغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وقطاعات أخرى.

٢١٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/١٠ (انظر المرفق الثاني).

زاي - سياسة التقييم المنقحة لليونيسف

٢١٦ - عرض الرئيس سياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2018/14).

٢١٧ - وعقب ملاحظات استهلالية قدّمها نائب المديرة التنفيذية (الإدارة)، عرض مدير مكتب التقييم التقرير.

٢١٨ - ورحبت مجموعة من الوفود بسياسة التقييم المنقحة والتحسينات التي أدخلت عليها، وأعربت عن تقديرها للمناقشات الصريحة مع أعضاء المجلس طيلة أطوار عملية التنقيح. وتناولت المجموعة أربع نقاط رئيسية هي: تحديد أهداف لتخصيص الموارد؛ واستقلالية مكتب التقييم؛ وتنمية قدرات التقييم الوطنية؛ والتقييم والشراكات على نطاق المنظومة.

٢١٩ - وفيما يتعلق بتحديد أهداف لتخصيص الموارد، أبرزت المجموعة أن سياسة التقييم الجديدة قد حددت هدفا واضحا هو تخصيص ١ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية لوظيفة التقييم. وأيدت المجموعة هذا الهدف بشده واعتبرته حاسما في تعزيز وظيفة التقييم في اليونيسف وحمايتها في فترات حدوث تقلبات في الموارد. وسيرصد المجلس عن كثب ما إن كانت اليونيسف قد حققت ذلك الهدف وسيعيد النظر في المسألة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩.

٢٢٠ - وأعربت المجموعة عن تقديرها لاستقلالية مكتب التقييم، وذكرت أن اختيار مديره ينبغي أن يتم بالتشاور مع المدير التنفيذي. وأيدت الإبلاغ المباشر من مدير مكتب التقييم إلى المديرة التنفيذية والمجلس التنفيذي. وتوفر هذه السياسة الصك الأساسي للمكتب كي يعمل بسلطة تقديرية كاملة ويسيطر على الموارد المخصصة.

٢٢١ - وأكدت مجموعة الوفود على أن تطوير القدرات التقييمية للحكومات والشركاء المحليين له أهمية بالغة في بناء القدرة على تولي مقاليد أمور التقييم وقيادة العمليات الإنمائية على الصعيد الوطني. ورحبت المجموعة بالتزام اليونيسف بهذه السياسة وبالإجراءات المقترحة، ودعت إلى اتباع نهج مشترك مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية بغية تفادي الازدواجية. وطلبت إلى اليونيسف أن تقدم تفاصيل عن تجاربها في هذا الصدد في دورات المجلس المقبلة.

٢٢٢- ورحبت المجموعة بإدراج السياسة المنقحة لوظائف التقييم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبمشاركة اليونيسف في التقييمات على نطاق المنظومة، بما في ذلك الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية. وشددت على أن التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة لها أهمية بالغة في قياس الأهداف المشتركة المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠، التي تتطلب تنسيقا معززا فيما بين وظائف التقييم في المنظمات. وتؤدي اليونيسف دورا فريدا في التقييمات على نطاق المنظومة من خلال ريادتها في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالأطفال على الصعيد القطري.

٢٢٣ - وشجعت الوفود اليونيسف على كفالة التنفيذ السليم لمبادئ سياسات التقييم في جميع أعمالها. ودعت إلى تحسين تغطية التقييم للمسائل الشاملة للقطاعات من قبيل المساواة بين الجنسين والعمل الإنساني وإلى إجراء تقييمات لامركزية معززة من أجل دعم التعلم والمساءلة. وقالت إنها تتطلع إلى الاستعراض المستقل للسياسة في عام ٢٠٢٢.

٢٢٤ - وسأل وفدان عن الخطط الرامية إلى تعزيز قدرات التقييم على الصعيد المحلي. ورد مدير مكتب التقييم بأن السياسة الجديدة وضعت أساس تحقيق نمو العمل في مجال بناء القدرات، وبخاصة من خلال التعاون مع الشركاء.

٢٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٠/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

حاء - تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٧

٢٢٦ - قدم المستشار الرئيسي، الأخلاقيات، تقرير مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٧ (E/ICEF/2018/13).

٢٢٧ - وسلطت مجموعة من الوفود الضوء على ما قدمه مكتب الأخلاقيات من إسهام هام في النهوض بأسمى معايير الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في اليونيسف. وقد رفع تدريبه وتوعيته للموظفين من مستوى

الوعي بمعايير وقيم اليونيسف وزاد من تغطيتها. وجاء تزايد عدد الطلبات نتيجة للمبادرات الفعالة للمكتب. واعترفت مجموعة الوفود بعبء عملها المتزايد وطلبت إلى اليونيسف أن تخصص موارد كافية حتى تستطيع أداء مهمتها وأن تقدم المشورة والدعم للموظفين والأفراد من غير الموظفين. وطلبت أن تعد اليونيسف ومكتب تقييما مشتركا لمستوى الموارد المقدمة إلى المكتب.

٢٢٨ - وشجعت المجموعة، في تقريرها السنوي، مكتب الأخلاقيات على استخلاص الاستنتاجات وتقديم توصيات إلى اليونيسف والمجلس التنفيذي، وطلبت من اليونيسف أن تقدم ردا إداريا منفصلا على التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات، اعتبارا من عام ٢٠١٩. وجددت المجموعة في عام ٢٠١٧ طلبها إلى الإدارة أن تشرك المكتب في مسائل وضع المعايير وسياسة الدعم، وهو ما من شأنه أن يحدد الأدوار والمسؤوليات والعمليات بوضوح من أجل إشراك المكتب. وطلبت عرض السياسة العامة في التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٩.

٢٢٩ - وأعربت المجموعة عن ترحيبها بالإجراءات المتخذة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك خلق وظيفة مؤقتة تركز على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وحماية الطفل. ورحبت بدعم مكتب الأخلاقيات لتفعيل سياسة حماية الطفل وطلبت أن يقدم المكتب معلومات عن التقدم المحرز والتحديات والتوصيات في تقريره السنوي لعام ٢٠١٩. وللمكتب دور ليقوم به في تحديد المسؤوليات والعمليات داخل اليونيسف من أجل منع ومكافحة الإيذاء، والاستغلال، والتحرش، وغيرها من أشكال سوء السلوك. وأعربت عن تطلعها إلى نتائج فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش الجنساني في مكان العمل، وطلبت أن تضمّن فرقة العمل تقريرها تحليل وتبلور الأدوار والمسؤوليات داخل اليونيسف من أجل منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وينبغي أن يشمل التحليل إسناد المسؤوليات عن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بسوء السلوك الجنسي وضمان سلامة الطفل، وقد أوجز الكثير منها في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٧. ودعت المجموعة مكتب الأخلاقيات إلى مواصلة العمل بنهجه الاستباقي وتحمل المسؤولية عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل اليونيسف وفقا لولايته. وشددت على أهمية تهيئة الظروف التي تعزز ثقافة الصدع بما يختلج في النفس، ورحبت بالجهود التي تبذلها اليونيسف ومكتب الأخلاقيات من أجل زيادة الثقة فيما بين الموظفين.

طاء - التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي، ورد الإدارة

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف لعام ٢٠١٧

٢٣٠ - عرض الرئيس التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2018/AB/L.2 و Corr.1) ورد الإدارة عليه (E/ICEF/2018/AB/L.3). وعُرض على المجلس أيضا، للعلم، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف.

٢٣١ - وقدم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي، أعقبه نائب المديرة

التنفيذية (الإدارة) بعرض رد الإدارة. وقدم نائب رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسف تعليقات من وجهة نظر اللجنة.

٢٣٢- ورحبت مجموعة من الوفود بتحليل المكتب لفعالية الحوكمة في المنظمة، وإدارة المخاطر، وأطر الرقابة بوصفها ''مرضية عموما''. ورحبت بالتزام الإدارة بمعالجة المجالات التي تحتاج إلى تعزيز، بما في ذلك إدارة المخاطر، وإدارة الشركاء المنفذين وإدارة مخاطر الغش وضمان السلامة. وأعربت عن تقديرها لإجراءات المتابعة من أجل معالجة شواغل المجلس المتعلقة باستمرار مجالات الخطر المحددة في التقرير السنوي للمكتب لعام ٢٠١٦، ورحبت ببيان الحالة التفصيلي الوارد في رد الإدارة. وأثنت المجموعة على اليونيسف لما تبذله من جهود لخفض عدد التوصيات المعلقة منذ أكثر من ١٨ أشهرا، وطلبت إعطاء الأولوية للتوصيات المتبقية، بما في ذلك تلك التي يعود تاريخها إلى ٢٠١٣ و ٢٠١٥.

٢٣٣ - وسلمت المجموعة بأن زيادة تركيز المكتب على المناطق والمكاتب المعرضة للخطر استجابة للحالات الإنسانية المعقدة يوضح تصنيفاته لعام ٢٠١٧، وطلبت تحليلا لأسباب عدم وجود تقارير ''سلبية'' للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧، والانخفاض في العدد الإجمالي للتقارير المصنفة بأنها ''مرضية'' والزيادة في التقارير المصنفة بأنها ''مع تحفظات شديدة''.

٢٣٤ - وشجعت المكتب على إدراج الإبلاغ وفقا لمجموعة كاملة من مؤشرات الأداء الرئيسية في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨، ورحبت بخططه لإجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة مراجعة الحسابات. وشجعت المكتب على إدراج موجز لنتائج التقييم والتقدم المحرز في تنفيذ توصياته الواردة في تقرير عام ٢٠١٨. وأكد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن المكتب يعمل داخليا على وضع تلك المؤشرات، وأن قيادة المكتب تتطلع إلى تقديم نتائج العملية الخارجية لضمان الجودة إلى المجلس التنفيذي في العام المقبل.

٢٣٥ - ورحبت المجموعة بتنفيذ استراتيجية مكافحة الغش والمبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز سيطرة الأطراف الثالثة من أجل الحد من الخسائر. وأعربت عن استمرار قلقها إزاء انخفاض مستوى المبالغ المستردة المبلّغ عنها، وحثت اليونيسف على التركيز على تعزيز عمليات الاسترداد وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن استرداد الخسائر، ولا سيما بشأن حجم استرداد الخسائر المتكبدة في سنة واحدة في السنوات اللاحقة. وأشار نائب مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري إلى أن الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الغش تدل على تركيز أكبر من الإدارة على هذه المسألة. وذكر كل من المدير ونائب المدير أنه قد تكون هناك حالات إبلاغ عن الغش وسوء السلوك خلال الأجل القصير، وذلك بسبب زيادة الوعي في كافة أرجاء المنظمة، وليس بالضرورة بسبب زيادة عدد الحالات.

٢٣٦ - وطلبت المجموعة أن يُضمن تقرير عام ٢٠١٨ تحليلا للقنوات التي يتم من خلالها رصد ادعاءات الغش وسوء السلوك أو الإبلاغ عنها. وأشار المدير إلى أن الإدارة تبذل جهدا كبيرا في تحسين قنوات الإبلاغ وتشجيع ثقافة الصدع بما يختلج في النفس. ومن أجل تقييم ما إذا كانت هذه الجهود فعالة، خطط المكتب لتقديم معلومات مستكملة في وقت لاحق من هذا العام بشأن أي تغييرات يتم رصدها في أنماط الادعاءات المثارة.

٢٣٧ - وحثت المجموعة اليونيسف أيضا على كفالة فهم النهج المنسق للتحويلات النقدية وتنفيذه بطريقة نوعية.

٢٣٨ - وأعربت عن تقديرها لموقف المدير التنفيذي الواضح بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتحليل الواسع النطاق في رد الإدارة للإجراءات المتخذة. ورحبت بخطط المكتب لعام ٢٠١٨ لدمج وتعميم نهج فعال متسق لحماية الطفل وضمان سلامته على نطاق اليونيسف، وطلبت أن يقدم المكتب، في تقييمه وضمانه، توصيات محددة من أجل تحسين نهج اليونيسف وسياساتها المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عن طريق قياس التقدم المحرز في ضوء مؤشرات الأداء الرئيسية. وطلبت إلى اليونيسف أن تميز بين الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في وضع البرامج والسياسات والتقارير، والتمست المزيد من التحليل المتعمق لكليهما في تقارير مراجعة الحسابات السنوية في المستقبل.

٢٣٩ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٢/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

ياء - تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي، ١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٨

٢٤٠ - تولى عرض تقرير الزيارة الميدانية إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي (UNICEF/2018/EB/6) مدير مكتب صحة وتغذية الأم والطفل، مكتب الصحة العالمية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

٢٤١ - وقال إن الوفد اكتسب فهما مباشرا لعمل اليونيسف على الصعيد القطري، ورأى أمثلة على التعاون مع الحكومات المضيفة وغيرها من الشركاء، بما في ذلك الأفرقة القطرية. ومكنت الزيارةُ الوفدَ من فهم القضايا المتعلقة بالأطفال والنساء والتحديات التي واجهتها في الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

٢٤٢ - وأثنى الوفد على الأفرقة القطرية التابعة لليونيسف في كلا البلدين على ما حققته من إنجازات في سياقات معقدة وما أقامته من علاقات عمل وثيقة مع الحكومات المضيفة، وعلى قدرتها على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى العمل من خلال المنظمات غير الحكومية وهدف تعزيز قدرة الحكومة المضيفة من خلال توجيه الأموال عن طريق الهياكل الحكومية.

٢٤٣ - وأعرب الوفد عن ارتياحه للتعاون بين اليونيسف والمؤسسات الحكومية في وضع القواعد والمعايير عند صياغة السياسات التي تؤثر على الأطفال، فضلا عن تركيز المنظمة على ميزتها النسبية في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات للبرامج الوطنية. وأعرب عن تقديره للتركيز الواضح على أضعف الفئات السكانية وعلى أكثر المناطق الجغرافية حرمانا.

٢٤٤ - وأشار الوفد إلى أهمية الجهود التي تبذلها اليونيسف لتعزيز تصنيف البيانات من أجل كشف الفوارق الاجتماعية كأساس للدعوة والتخطيط البرنامجي. ورحب بجهود المنظمة الرامية إلى التأثير في السياسات والتشريعات والإنفاق العام لصالح الفئات الأكثر حرمانا. وأشار الوفد إلى أهمية الإبقاء على حد أدنى من الموارد البرنامجية الأساسية للحفاظ على قدرة اليونيسف على تقديم المشورة التقنية الرفيعة المستوى والتأثير في السياسات.

٢٤٥ - ويقدم تعامل اليونيسف مع الشركاء والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات الدينية في القطاع الخاص مثالا جيدا على القيمة المضافة والأثر المضاعف اللذين يمكن أن يكونا لها باعتبارها حفازا لجمع الشركاء معا. ولاحظ الوفد أن التعاون داخل الأفرقة القطرية لمختلف كيانات الأمم المتحدة ينعكس في العدد الكبير من البرامج المشتركة. وأشاد الوفد باليونيسف على ما تعقده من شراكات على جميع

المستويات مع الوزارات والسلطات المحلية من أجل تحقيق نتائج من خلال الدعوة والعمل القائمين على الأدلة. وأعرب عن سروره لرؤية كيفية عمل البرامج القطرية بشأن المسائل التي تتجاوز الحدود.

٢٤٦ - وأكدت ممثلة الجمهورية الدومينيكية على أهمية عمل اليونيسف في بلدها لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف. ووجهت الانتباه إلى البرامج التي وضعت من أجل حسن أحوال الأطفال والمراهقين في التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الرامية إلى الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، والاستغلال الجنسي، والمسائل المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وسلطت الضوء على نجاح مشروع يتعلق بالتكنولوجيا والجريمة حقق نجاحا كبيرا في القضاء على مراكز توزيع المواد الإباحية. وما كان له دور رئيسي أيضا هو إطلاق دراسة عن الاستثمار الاجتماعي كجزء من الجهود الرامية إلى توفير معلومات كمية، ورصد مستويات الاستثمار، وقياس الشفافية والإنصاف والكفاءة. ومن شأن البرنامج القطري الجديد أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السياسة العامة فيما يتصل بتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين، بما في ذلك عن طريق تخطيط الميزانية وجمع البيانات.

٢٤٧ - وأبرز الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا أن اليونيسف قامت بدور بالغ الأهمية في الاستجابة لإعصار إيرما في دولته، وأنها تعمل مع السلطات الوطنية من أجل الإعداد لمواجهة الإعصار المقبل. وقال إن من دواعي تشجيعهم المشاورات المكثفة بين اليونيسف والحكومة في بناء استجابة للكارثة مع العمل في الوقت نفسه على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وشدد على أهمية المكاتب المتعددة الأقطار في تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الاحتياجات التي يتوقع أن تلبيها إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين بموجب القرار ٢٧٩/٧٢.

٢٤٨ - وأكدت ممثلة البرازيل على الاحتياجات والتحديات ومواطن الضعف الخاصة التي توجد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددت على أن لليونيسف دورا خاصا لتلعبه في إبراز الأبعاد الأخلاقية للسبل التي تُقدَّم بها نتائج الزيارات الميدانية في وسائط الإعلام.

٢٤٩ - وأشار ممثل غانا إلى الصعوبات الشديدة التي تواجه هايتي، لا سيما في أعقاب إعصار ماثيو، وأثنى على اليونيسف لما تقوم به من عمل في البلد.

٢٥٠ - وشدد ممثل الولايات المتحدة على أهمية أن يكون الوفد الذي يقوم بالزيارة الميدانية مؤلفا من أعضاء يتوفرون على مهارات وتخصصات متنوعة يمكنهم أن يسلطوا الضوء على مختلف التحديات الإنمائية خلال الزيارات.

كاف - كلمة رئيسة رابطة موظفي اليونيسف العالمية

٢٥١ - أبرزت رئيسة رابطة الموظفين العالمية في كلمتها أمام المجلس التنفيذي الجهود التي بذلتها اليونيسف للتصدي للمسائل التي أثيرت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ ووجهت الانتباه إلى التحديات الحالية والمقبلة.

٢٥٢ - واستجابة للاستقصاء العالمي للموظفين ٢٠١٧، حدد فريق الإدارة العالمي أولويات خمس تتطلب تدخلا مؤسسيا وكلف خمسة أعضاء بقيادة معالجة ما يلي: (أ) الفجوة بين الجنسين؛ و (ب) التطوير الوظيفي؛ و (ج) كفاءة المكتب؛ و (د) المساءلة الإدارية؛ و (هـ) تعزيز ثقافة الصدع بما يختلج في النفس.

٢٥٣ - وأبرزت أن اليونيسف أطلقت، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الصدع بما يختلج في النفس، برنامج أصوات (Programme Voice)، الذي يهدف إلى تحسين قدرة الموظفين على التفاعل بحرية مع بعضهم البعض دون حدود هرمية ومناقشة المسائل المتعلقة بالأداء والمواضيع الحساسة.

٢٥٤ - وقد انتهى الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية إلى أن اليونيسف شبيهة بأرباب العمل الآخرين من حيث المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وعلم أيضا أن اليونيسف، وإن كانت قريبة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين، لا تزال بعض القطاعات أقل من غيرها من حيث التوازن بين الجنسين. وتتطلب المساواة بين الجنسين في مكان العمل تحولا أوسع نطاقا وأكثر شمولا في ثقافة المنظمة نحو تعزيز المساواة ونبذ القوالب النمطية والتمييز ومكافحة الامتياز. واقترحت فرقة العمل وضع برنامج للإرشاد للنساء والرجال على السواء، ووضع سياسة تناوب مواتية للأسرة، وتشجيع توظيف الأزواج.

٢٥٥ - ودعَم الفريق العامل المعني بالتطوير الوظيفي إطلاق حافظة للتطوير الوظيفي تشمل حلقات عمل بشأن إدارة المسار الوظيفي، وحلقات دراسية شبكية، وتدريبا فرديا، ودردشات إلكترونية، وبوابة شبكية مزودة بالموارد والتدريب مخصصة لموظفي الموارد البشرية عبر العالم من أجل تقديم الدعم للموظفين. ويجري تطوير مجموعة أدوات شاملة للمحادثة الوظيفية.

٢٥٦ - وقد حدد الفريق العامل المعني بكفاءة المكتب عدة مجالات للعمل عليها: تبسيط وترشيد إجراءات العمل، ووضع دليل إرشادي لدعم المكاتب في رصد ومساعدة مبادرات التحسين وإجراء تخفيض في عدد مبادرات التغيير.

٢٥٧ - وبدأ الفريق العامل المعني بالمساءلة الإدارية عمله وسيقدم توصيات في وقت لاحق من عام ٢٠١٨.

٢٥٨ - وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، أشار الرئيس إلى أن المديرة التنفيذية اتخذت إجراءات سريعة للتأكيد على التزام اليونيسف بسياسة عدم التسامح إطلاقا. وقد بات التدريب على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة إلزاميا لجميع الموظفين والخبراء الاستشاريين. وعززت اليونيسف آليات الإبلاغ والاستجابة واتخذت إجراءات تأديبية. وأوفت الإدارة بوعدها بإنشاء فرقة عمل مستقلة لاستعراض سياساتها وممارساتها وتقديم توصيات.

٢٥٩ - وسلطت الضوء على أن الإصلاحات المتعلقة بالموارد البشرية في ٢٠١٦ و ٢٠١٧ أدت إلى زيادة الجهود الواعية لإشراك رابطات الموظفين في إدخال تنقيحات على السياسات التي تؤثر على الموظفين. وتضمنت التغييرات الإيجابية الأخذ بتعيينات مستمرة، وإصدار عقود ثابتة أطول أجلا، واعتماد وصف ''منتسب'' ليحل محل ''مساعد''. وقد خلقت التغييرات التعاقدية الأمن الوظيفي ورفعت الروح المعنوية للموظفين.

٢٦٠ - وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، زارت المديرة التنفيذية عددا من مراكز العمل في حالات الطوارئ وعاينت المشاق التي يكابدها الموظفون، وخصوصا الموظفون الوطنيون الذين يحظون بدعم أقل بسبب القيود المفروضة على الاستحقاقات. وذكر أن اليونيسف عضو نشط في فرقة العمل المعنية بواجب العناية التي أنشأتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، كما أنها التزمت بتنفيذ التوصيات المتعلقة بواجب العناية بتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٦١ - وأشارت إلى أن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بخفض استحقاقات ومزايا الموظفين الدوليين من الفئة الفنية، التي أقرتها الجمعية العامة في ٢٠١٥، أضرت بالروح المعنوية للموظفين وأثارت شواغل بشأن اجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم. وقد بدأت لجنة الخدمة المدنية الدولية في استعراض مجموعة عناصر أجر الموظفين الوطنيين، الذين أفرزت منهجيتها في احتساب المرتبات المحلية نتائج سلبية عليهم. وقد انضمت رابطة الموظفين العالمية إلى اتحادات ورابطات الموظفين الأخرى في الأمم المتحدة في المطالبة بإدخال لجنة الخدمة المدنية الدولية إصلاحات على منهجياتها في احتساب مرتبات الموظفين الوطنيين والدوليين.

٢٦٢ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أبرز الرئيس أن الهدف المتمثل في تعزيز الاتساق والكفاءة يثير في أوساط الموظفين القلق إزاء احتمال فقدان الوظائف. وستعمل رابطة الموظفين العالمية مع الإدارة على وضع تدابير تخفيف لحماية الموظفين من أثر الإصلاحات، ولكفالة نزاهة وشفافية القرارات التي تمس بالموظفين.

لام - مسائل أخرى

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

٢٦٣ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨.

ميم - اعتماد مشاريع القرارات

٢٦٤ - اعتمد المجلس التنفيذي القرارات ٢٠١٨/٥، و ٢٠١٨/٦، و ٢٠١٨/٧، و ٢٠١٨/٨، و ٢٠١٨/٩، و ٢٠١٨/١٠، و ٢٠١٨/١١، و ٢٠١٨/١٢ (انظر المرفق الثاني).

نون - جوائز أفرقة موظفي اليونيسف والبيانان الختاميان المقدمان من المديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي

٢٦٥ - أعلنت المديرة التنفيذية أسماء الفائزين بجوائز أفرقة موظفي اليونيسف لعام ٢٠١٨ التي تعترف بما يبذله موظفو اليونيسف من جهود في جميع أنحاء العالم:

(أ) حقق المكتب القطري في اليمن إنجازا ملحوظا في تجاوز التحديات التي بدت مستعصية من أجل الوصول إلى الأمهات والأطفال والشباب الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة والدعم في بيئة باتت مطبوعة بالنزاع الداخلي والانقسام السياسي والشواغل الأمنية والتهديدات. وفي مواجهة هذه التحديات، ظل الموظفون صامدين وملتزمين، وصاغوا شراكات مبتكرة وتعاونية من أجل دعم مهمة المنظمة والتعريف بالاحتياجات المتزايدة في اليمن؛

(ب) أبدى المكتب الميداني في أكوري في نيجيريا تعاونا وتنسيقا متميزين في التعامل مع حالة أمنية حساسة لم يسبق لها مثيل، حيث وقع موظفان من موظفي اليونيسف في كمين أثناء سفرهما في مهام رسمية. وللأسف، فإن أحد الزملاء لقي حتفه في الحادث، وأخذ الآخر رهينة لمدة أربعة أيام. وبذل المكتب جهودا استثنائية، بالتعاون مع السلطات المحلية وغيرها من الشركاء، وأمّن تسلم جثمان الزميل الهالك، ومكن للعودة الآمنة للزميل الثاني؛

(ج) عمل المكتبان القطريان لكل من أفغانستان وباكستان وفرقهما المعنية بشلل الأطفال بلا كلل من أجل القضاء على شلل الأطفال في مواجهة معاودته الظهور على الصعيد العالمي. وحشدت الأفرقة أفراد المجتمعات المحلية من أجل العمل في الخطوط الأمامية لجهود القضاء على شلل الأطفال، بما في ذلك العديد من النساء، وكفالة وصول برنامج التلقيح إلى الأطفال في المناطق النائية التي يصعب فيها التعامل مع الظروف والتضاريس والتحديات الأمنية؛

(د) اعتُرف بشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري باليونيسف على ابتكارها التقني، EZ-HACT (النهج المنسق للتحويلات النقدية)، الذي غير بصورة كبيرة الطريقة التي تعمل المكاتب القطرية بها. ونجح النهج المنسق للتحويلات النقدية، الذي جرى تطويره بالتعاون مع زملاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفريق المعني بالنتائج الميدانية، في تبسيط وترشيد تجهيز التحويلات النقدية وإدارتها والإبلاغ عنها، حيث حذف عدة خطوات يدوية وقلل الوقت اللازم لتجهيز التحويلات النقدية، وجعل الإبلاغ المعزز ممكنا.

٢٦٦ - في الختام، أعادت المديرة التنفيذية تأكيد التزام اليونيسف بالعمل بشكل وثيق مع المجلس في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتحسين أساليب عمل المجلس، ودفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة بشكل استباقي، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٧٩/٧٢.

٢٦٧ - وأكد الرئيس على منجزات المجلس أثناء الدورة في لحظة مناسبة في الأمم المتحدة، مع اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٧٩/٧٢ وخطته الجريئة لإعادة تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار إلى أن المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ملتزمة بدفع عملية الإصلاح قدما. وسلط الضوء على المناقشات الرئيسية لجلسة مجلس اليونيسف، بما في ذلك سياسة التقييم الجديدة، التي قال إنه يؤيدها تأييدا تاما بوصفها تمهد لثقافة تستخدم التقييم من أجل أداء أفضل، والتحسين المستمر، وتعزيز المساءلة خدمةً لتحقيق خطة ٢٠٣٠. وأحاط علما أيضا بتقرير الزيارة الميدانية إلى الجمهورية الدومينيكية وهايتي، الذي أظهر الإنجاز الكبير لليونيسف في ذلكما البلدين ذوي الظروف المعقدة، وأبرز مرة أخرى أهمية الحفاظ على مستوى كاف من الموارد الأساسية حتى يتسنى لليونيسف أن تواصل تنفيذ برامج فعالة ومستدامة. وأعرب عن تقديره للعرض الذي قدمته الأمانة بشأن جهودها الرامية إلى تعزيز تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مكان العمل، وأشار إلى أهمية المساءلة والشفافية والدور القيم الذي يقوم به موظفو اليونيسف في جميع أنحاء العالم من أجل الأطفال.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

أولا – تنظيم الدورة

ألف – بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية لليونيسف

٢٦٨ – افتتح الرئيس الدورة مشيراً إلى أن الدورة تصادف وقتاً تنعى فيه أسرة الأمم المتحدة ببالغ الأسى وفاة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة. وقال أيضا إن الوقت وقت نشاط وحماس، حيث تنطلق المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في غضون أقل من أسبوع واحد. وقد تقرر أن تُعقد على هامش الجمعية العامة العديد من المناسبات الرفيعة المستوى والاجتماعات الجانبية التي ستمهد سبل المضي قدما بشأن مسائل بالغة الأهمية تهم الأطفال.

٢٦٩ – ونوه الرئيس بمساهمات نواب الرئيس الثلاثة الذين غادروا مؤخراً مكتب المجلس التنفيذي، وهم الممثلون الدائمون لإثيوبيا، والبوسنة والهرسك، ونيبال، ورحب بالمندوبين الجدد الذين سيحلون محلهم في المكتب. وأعرب عن امتنانه للعملية التشاورية والشاملة التي جرت بين اليونيسف وأعضاء المجلس التنفيذي من خلال الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي عقدت بشأن العديد من بنود جدول الأعمال.

٢٧٠ – وأكد المتكلم أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والإشارات الواضحة الواردة من الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة، كلها تدعو اليونيسف والوكالات الشقيقة إلى إجراء التعديلات الضرورية في سياساتها ومبادئها التوجيهية.

٢٧١ – وقال الرئيس إنه سعى على مدار السنة، بالتعاون مع رؤساء الوكالات الشقيقة لليونيسف ومجالسها التنفيذية، إلى الحفاظ على زخم الجهود التي بذلت مؤخرا من أجل تحسين أساليب عمل المجلس. ومن شأن القرار المتعلق بأساليب العمل أن يمهد الطريق أمام المجلس ليكون أكثر فعالية وأخذا بالتوجه الاستراتيجي في مداولاته وصنع قراراته، وليكون أكثر انفتاحا وشفافية.

٢٧٢ – وأعرب الرئيس عن أمله في أن يكتسب العمل الذي تقوم به المنظمة بخصوص الأطفال والشباب زخما إضافيا مع الإعلان عن خطة جديدة هي شراكة ”جيل طليق“. فاليونيسف تسعى، من خلال هذه الشراكة، إلى المشاركة في إنشاء برامج جديدة والتعجيل بتنفيذها حتى لا يحل عام ٢٠٣٠ إلا وكل شخص يافع إما يرتاد مدرسة، أو يتعلم حرفة، أو يتابع تدريبا مهنيا، أو يزاول عملاً.

٢٧٣ – وشدد الرئيس على أن التمويل الكافي والمرن والمضمون على مدى عدة سنوات هو السبيل إلى فعالية اليونيسف وغيرها من الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي.

٢٧٤ – وأشادت المديرة التنفيذية في كلمتها بروح القيادة والالتزام التي أبداها السفير توري هاتريم، الممثل الدائم للنرويج، خلال فترة توليه منصب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف. وضمت صوتها إلى صوت الرئيس في شكر نواب الرئيس المغادرين: السفير تيكيدا أليمو، الممثل الدائم لإثيوبيا؛ والسفير دورغا براساد بهاتاراي، الممثل الدائم لنيبال؛ والسفير ميلوش فوكاشينوفيتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك. ورحبت بنواب الرئيس الجدد الذين سيستلمون المشعل.

٢٧٥ - وتوجهت المديرة التنفيذية أيضا بالشكر لموظفتي اليونيسف المغادرتين السيدة شهيدة أفزار والسيدة فاتوماتا نديايي، ورحبت بالوافدة الجديدة السيدة شارلوت بيتري غورنيتزكا، نائبة المديرة التنفيذية، المسؤولة عن شؤون الشراكات.

٢٧٦ - وأعربت كذلك عن شكرها لأعضاء المجلس على توجيهاتهم ولموظفي اليونيسف في جميع أنحاء العالم.

٢٧٧ - وذكّرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس بأن اليوم العالمي للطفل هو يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وأن عام ٢٠١٩ يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وسيُحتفل بهذا الحدث الهام بعقد مؤتمر القمة العالمي للأطفال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٢٧٨ - وأكدت المديرة التنفيذية أن الابتكار يتيح لليونيسف فرصة للمضي قدما. وأثارت في هذا الصدد ثلاثة أسئلة. أولا، ما هي أنواع الابتكارات التي من شأنها أن تساعدنا على الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال والشباب المحتاجين؟ ثانيا، كيف يمكن أن يعجل الابتكار بتحقيق نتائج برنامجنا؟ ثالثا، كيف يمكن إنشاء بيئة داعمة قوية؟ وشجعت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء على الاستفادة من الأفكار والابتكارات والنظر في ما إذا كانت هناك مصادر جديدة للتمويل العام والخاص يمكن الاستفادة منها في أعمال المنظمة.

٢٧٩ - وأضافت المديرة التنفيذية قائلة إن اليونيسف ملتزمة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إنها تشارك شخصياً في رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمتابعة نتائج أهداف التنمية المستدامة من أجل الشراكات الاستراتيجية، وقد وافقت المنظمة على مضاعفة حصتها من التكاليف لعام ٢٠١٩ في النظام الجديد للمنسقين المقيمين.

٢٨٠ - ووجهت الانتباه إلى فرض ضريبة بنسبة واحد في المائة على المساهمات الإنمائية المخصصة لأغراض بعينها. فأشارت، أولا، إلى أن اليونيسف ترى أن هذه الضريبة قد تشكل عقبة أمام القطاع الخاص والشراكات البرنامجية العالمية والمؤسسات المالية الدولية. ومن ثم، ينبغي أن تعفى هذه الجهات الشريكة من دفع الضريبة. وأشارت، ثانيا، إلى أن الدول الأعضاء اختارت خصم الضريبة ''من المنبع''. ولذا، من المهم أن تقع المسؤولية عن تحصيل هذه الضريبة على عاتق الدول الأعضاء وليس وكالات الأمم المتحدة. وإذا حدث العكس، فهناك خطر يتمثل في زيادة تكاليف معاملات وكالات الأمم المتحدة وعبئها الإداري - الأمر الذي يتعارض مع الكفاءة التي تحاول المنظومة تحقيقها.

٢٨١ - وأكدت المتكلمة أيضا أن التمويل المرن أمر بالغ الأهمية لكي تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة على الصعيد القطري حيث تمس الحاجة إليها.

٢٨٢ - وشددت المديرة التنفيذية على التزامها بمعالجة مسائل الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين، والتمييز والتحرش في مكان العمل. وقد اجتمعت فرقة عمل مستقلة معنية بالتمييز والتحرش في أماكن العمل وستُعرض توصياتها النهائية على المجلس. وسيُعجل بإعداد خطة عمل للمتابعة والتنفيذ.

٢٨٣ - وأبلغت المجلس التنفيذي بأنه تم التكليف بإجراء استعراض مستقل للنظام الذي تعمل به المنظمة في التعامل مع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستُقدم نتائج الاستعراض إلى المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

باء – إقرار جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

٢٨٤ – أقرَّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح والجدول الزمني وتنظيم الأعمال الخاص بالدورة (E/ICEF/2018/19).

٢٨٥ – ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي عن تسلّم وثائق تفويض ٣٦ وفداً مراقباً، ومنظمة حكومية دولية، ومنظمة دولية، وأربع منظمات غير حكومية، وتسع لجان وطنية لليونيسف.

٢٨٦ – وفي بيانات وطنية، شكر أعضاء المجلس الرئيس على قيادته للمجلس التنفيذي خلال عام ٢٠١٨ وأكدوا التزامهم بمهمة اليونيسف المتمثلة في حماية حقوق الأطفال وتعزيزها في جميع أنحاء العالم.

٢٨٧ – وأعربوا عن تقديرهم للاهتمام الذي توليه اليونيسف للحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين والتمييز بين الجنسين والتحرش في أماكن العمل، فضلا عن التزام المنظمة بالتصدي لها. وأبدوا تأييدهم لنهج عدم التسامح إطلاقاً الذي تأخذ به المديرة التنفيذية وللجهود التي تبذلها اليونيسف لتنفيذ هذا النهج.

٢٨٨ – ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالاستجابة المشتركة لأمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. وستؤدي الجهود المبذولة لتنسيق أساليب العمل إلى تحسين التعاون والاتساق، وزيادة تبادل أفضل الممارسات بين الوكالات، وتعزيز الكفاءة والفعالية، وزيادة الشفافية، والحد من الازدواجية.

٢٨٩ – وأشارت بعض الوفود إلى القرار ٢٧٩/٧٢ المتعلق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأعربت عن تقديرها لالتزام اليونيسف بدعم الأمين العام في تنفيذ القرار. وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تنفيذ القرار.

٢٩٠ – ورحبت الوفود بما توليه اليونيسف من اهتمام للابتكار، وهو ما من شأنه أن يساعد المنظمة على تنفيذ البرامج بشكل أفضل. وأعربت عن تقديرها للارتقاء بالتكنولوجيات الجديدة والبحث عن حلول ابتكارية. فالابتكار عنصر محوري في خطة التنمية وله دور في عمل اليونيسف في المستقبل.

٢٩١ – وأشاد العديد من الوفود ببدء تنفيذ مبادرة ”جيل طليق“ في المقبل من الأيام، وهي شراكة عالمية جديدة هدفها ألا يحل عام ٢٠٣٠ إلا وكل شخص يافع إما يرتاد مدرسة أو يتعلم حرفة أو يتابع تدريباً مهنيا أو يزاول عملاً. وشددت تلك الوفود على ضرورة إشراك الشباب بصورة مجدية في عمليات التخطيط وصنع القرار وتنفيذ البرامج. ودعت بعض الوفود إلى التركيز بشكل خاص على الفتيات الصغيرات، لأنهن يمثلن فئة ضعيفة بشكل خاص.

٢٩٢ – وأعرب ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسف عن القلق إزاء الاقتراح الداعي إلى إضافة ضريبة بنسبة واحد في المائة على المساهمات الإنمائية المخصصة لأغراض بعينها المتأتية من القطاع الخاص، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى نتائج عكسية وإلى تقليص الموارد.

جيم – برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩

٢٩٣ – عرض الرئيس بند جدول الأعمال المتعلق ببرنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩ (E/ICEF/2018/20/Rev.1) وأعطى الكلمة إلى أمين المجلس. وأشار الأمين إلى أن الصيغة المستكملة من البرنامج جرى للتو تعميمها في غرفة الاجتماعات. وشمل البرنامج المتطلبات القانونية، وروعيت فيه مطالب المجلس، كما وردت في قرارات سابقة، وكان البرنامج قد أُعِدّ بالتشاور مع المكتب. وأبرز أمين المجلس مواعيد الدورات الرسمية الثلاث لعام ٢٠١٩.

٢٩٤ – واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

دال – أساليب العمل

٢٩٥ – عرض الرئيس الرد المشترك لأمانات المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي، وشكر الأمانات على ما قدمته من مساهمات. وجاءت هذه الوثيقة استجابة لطلب وارد في القرار ٧/٢٠١٨ شجع فيه المجلسُ أيضا الأمانةَ على البحث عن سبل تحسين أساليب العمل، وتحقيق وفورات في التكاليف، والنظر في عدد الزيارات الميدانية السنوية.

٢٩٦ – وأكد الرئيس مجددا أن تحديث المجلس التنفيذي وتحسين أساليب عمله أولوية بالنسبة إليه خلال فترة ولايته كرئيس للمجلس، ورحب بطرح قرار بشأن هذه المسألة.

٢٩٧ – وأشار الرئيس إلى أنه ينبغي النظر إلى الرد المشترك في سياق الخطوات المتخذة مؤخرا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقها، والواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وفي القرار ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٩٨ – ووجهت الوفود الشكر إلى الرئيس المجلس التنفيذي ومكتبه وأمانته على ما أظهروه من قيادة والتزام في السعي من أجل تحسين أساليب العمل.

٢٩٩ – ورحبت الوفود بإدراج بنود مشتركة في جداول أعمال جميع المجالس التنفيذية وكذلك بإعداد جدول زمني متاح على الإنترنت.

٣٠٠ – وأُثير سؤال عن المبرر الداعي إلى الحد من عدد الزيارات الميدانية. وجرى التأكيد على أهمية إجراء تحسين تدريجي وقائم على أساس وجيه من أجل زيادة الفعالية وتعزيز المساءلة بدلا من تنظيم الأنشطة الجارية للمجلس التنفيذي بصورة آلية. وشُدِّد أيضا على أهمية توزيع مشاريع القرارات وتعليقات الدول الأعضاء قبل انعقاد دورات المجلس بهدف تحسين العمل أثناء الدورات.

٣٠١ – وخلال المناقشة المتعلقة بأساليب العمل، أبدت الوفود تأييدها للعملية الرامية إلى تحسين هذه الأساليب ورحبت بالتقدم المحرز حتى الآن. وأبدى المشاركون ترحيبهم بنتائج العملية التشاورية التي أُجريت في عام ٢٠١٩ لاستكشاف السبل الكفيلة بتحسين الكفاءة والفعالية والجودة في اضطلاع المجلس التنفيذي لليونيسف بمهامه، وبنتائج الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. وأشارت الوفود كذلك إلى أن من الأمور التي ستساعد في هذا المسعى تحسين أساليب العمل للاستفادة من الممارسات الجيدة

والرفع من الكفاءة والفعالية والاستخدام الاستراتيجي للمشاورات وجلسات الإحاطة غير الرسمية. ومن القضايا التي أُثيرت عدد دورات المجلس التنفيذي التي تُعقد كل سنة. ونودي بتقديم وثائق وعروض تكون أكثر استراتيجية وتحليلا وديناميةوتفاعلا.

٣٠٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٤/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - الحوار المنظَّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٣٠٣ - عرض نائب المديرة التنفيذية لشؤون الشراكات التقرير (UNICEF/2018/EB/9)، وأعقب ذلك عرض مشترك قدمه كل من مديرة شعبة الشراكات العامة ومدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

٣٠٤ - وأعربت عدة وفود عن زيادات في مساهماتها في الموارد العادية، وقال أحد الوفود إن الزيادة الكبيرة في مساهمته إشارة إلى زيادة التمويل الأساسي استجابة لاتفاق الأمين العام بشأن التمويل. وأُوصِي بأن تنفذ اليونيسف نظاماً للتتبع الشامل لتدفق الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص واستخدام النظام كأداة للدعوة. ومن المتوقع أن يعود التركيز على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمل المستمر مع قطاع الأعمال بفوائد جمة. ويُتوقع أن تواصل اليونيسف، بالتعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى، معالجة المسائل المتعلقة بتقاطع التمويل. وحُثَّت المنظمة على تعميق التعاون بين مكاتبها القطرية ومنظومة الأمم المتحدة. وأُثني على اليونيسف لمبادرتها بتوفير تمويل إضافي لتلبية احتياجات تقاسم التكاليف المبينة في القرار المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٠٥ - وعرضت مجموعة من الوفود التحسينات التي من شأنها أن تحظى بالترحيب، وهي: اعتبار الحوار أداة لأعضاء المجلس تتيح لهم تحمل المسؤولية عن تمويل الخطة الاستراتيجية؛ وإشراك الجهات المانحة من غير الحكومات؛ ووضع رؤية ومبادئ وأهداف واضحة وتنفيذ دورة سنوية، بالصيغة التي قدمتها اليونيسف؛ وتقديم وثائق استشرافية تشمل معلومات عن الاحتياجات والثغرات والتوقعات المالية؛ وتغطية جميع مصادر التمويل، بما في ذلك تحسين نوعية المساهمات المخصصة.

٣٠٦ - وتساءلت وفود عن النتائج التي ستكون في أمسّ الحاجة إلى الموارد الأساسية وعما إذا كان لدى اليونيسف ما يكفي من الأموال لتغطية تلك المهام. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي يُخصَّص بها التمويل المواضيعي وعما إذا كانت موارد عادية تُستخدم لتغطية الثغرات في تمويل المجالات ذات الأولوية؛ وعما يمكن عمله لتحسين الشفافية وتزويد الجهات المانحة والمجلس على نحو أكثر تواترا بما يستجد من معلومات عن النتائج التي ساعدت على تحقيقها. وعرضت الوفود دعمها للعمل بهدف زيادة الموارد للمجموعات المواضيعية وتعزيز الإبلاغ.

٣٠٧ - ومن المسائل التي سُلِّط عليها الضوء خلال المناقشة تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الشراكات البرنامجية العالمية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن المتوقع أن تكون اليونيسف جهة فاعلة مركزية في تنفيذ الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيره من صناديق التمويل الجماعي الأفقية والتحفيزية، وأن تكون مثالا يحتذى به في تعزيز البرمجة المشتركة. وأُثير سؤال بشأن الروابط القائمة بين الحوار المنظَّم واتفاق التمويل الجديد، وما إذا كان سيُجرى تحليل للموارد المتاحة المحتملة من خلال صناديق التمويل الجماعي وأدوات التمويل المتعددة الشركاء الجديدة.

٣٠٨ - وأثنى أحد الوفود على العمل المتواصل الرامي إلى تنويع قاعدة التمويل، ورحب بالتقدم المحرز في زيادة مساهمات القطاعين العام والخاص والمساهمات من التبرعات المعلنة وبالجهود التي تبذلها اليونيسف لتسليط مزيد من الضوء على النتائج المتحققة من خلال التمويل المستمد من الموارد العادية. وأُعرِب عن التقدير لآليات الشفافية والمساءلة القوية في المنظمة والدور الحاسم الذي تضطلع به على أرض الواقع، بما في ذلك الدور القيادي في توليد البيانات والمعارف. ومن المتوقع أن تثبت اليونيسف فعاليتها وكفاءتها وتأثيرها، ليس في استخدام الموارد العادية فحسب، ولكن أيضا في استخدام الموارد الأخرى.

٣٠٩ - وشجعت عدة وفود اليونيسف على العمل بصورة أوثق مع الوكالات الشقيقة بشأن جمع الأموال من القطاع الخاص. وأثنت عدة وفود، في بياناتها الوطنية، على اليونيسف للنتائج التي حققتها في تعبئة الموارد في عام ٢٠١٧، وأعربت بعض الوفود عن التقدير للجهود التي بذلتها المنظمة لتعزيز قدرتها المالية من خلال الحوار المنظَّم.

٣١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٥/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

باء - إحاطة شفوية عن مستجدات العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف

٣١١ - مهد الرئيس لعرض الإحاطة الشفوية عن مستجدات العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسف وقام مدير مكتب برامج الطوارئ بتقديم الإحاطة الشفوية.

٣١٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لإدراج التعليم وتعزيزه في البرمجة في حالات الطوارئ. واعتُبِرت مبادرة التركيز على البنات والأطفال من ذوي الإعاقة تطورا إيجابيا.

٣١٣ - ولاحظت الوفود، في بياناتها العامة، أهمية العمل الإنساني، مشيرة إلى أمثلة خاصة بسياقاتها الوطنية. واعتُرِف بالولاية المزدوجة لليونيسف بوصفها منظمة إنمائية وإنسانية كعنصر مركزي في الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمة في تحقيق التكامل بين العمل الإنساني والإنمائي. وسُلِّط الضوء على إشراك القطاع الخاص في العمل الإنساني باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، ووُجِّهت دعوة لتوخي الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية.

٣١٤ - وتساءلت الوفود عن كيفية استعانة اليونيسف بالمنظمات المحلية غير الحكومية ومقدمي الخدمات المحليين في تنفيذ الإجراءات الإنسانية. وأكد المدير أن اليونيسف تعتبر جدول أعمال التوطين عنصرا هاما من عناصر العمل الإنساني، ولاحظ أن ثلثي شركاء المنظمة من الجهات المحلية. وأشار إلى أن بناء القدرات هو أحد العناصر الهامة للعمل مع المنظمات المحلية والشركاء المحليين الآخرين.

٣١٥ - واستفسرت الوفود عن إدماج اللاجئين في النُظُم التعليمية، بوصفهم متلقين للتعليم ومقدمين له على حد سواء، بحيث يقوم أفراد من جماعات اللاجئين بتعليم الأطفال على أساس طوعي. وأكد المدير أن اليونيسف ملتزمة بإدماج الأطفال وبأن المنظمة تحتاج إلى المزيد من التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بإشراك اللاجئين بوصفهم مقدمين للتعليم، قال إن هناك عوامل تعوق توظيف الأفراد من جماعات اللاجئين، بيد أن اليونيسف تبذل الجهود الرامية إلى إشراك هذه الجماعات.

٣١٦ - وفيما يتعلق بالتمويل، استفسرت الوفود عن مواءمة الأموال المتأتية من مختلف المبادرات، وعن كيفية توجيه هذه الأموال نحو برامج التعليم وكيفية تحديد أهداف خطة التعليم، بوصفها جزءا من

الاستجابة لحالات الطوارئ والموارد اللازمة لها، على النحو المناسب. وذكر المدير أن هناك نقصا في التمويل المخصص للتعليم في حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية، وأنه حتى الآن لا يوجد احتمال لحدوث تداخل. إذ تركز كل آلية من الآليات على بلدان وحالات مختلفة. وأكد أن مجال العمل هذا يحتاج إلى التمويل، وشدد على أنه جزء لا يتجزأ من الاستجابة لحالات الطوارئ.

٣١٧ - وأعرب المدير عن شكره للوفود على دعمها ومشاركتها فيما يتعلق بالتعليم وبحالات الطوارئ بشكل أعم.

جيم - التعاون البرنامجي لليونيسف

(أ) وثائق البرامج القطرية

٣١٨ - أبلغ الرئيسُ المجلسَ التنفيذي أنه وفقا للقرار ١/٢٠١٤، سيُنظَر في وثائق البرامج القطرية وسيُوافَق عليها وفق ممارسة الموافقة الضمنية. وقال إن الوفود دُعيت إلى إبداء تعليقاتها على وثائق البرامج القطرية ووثائق البرامج المتعددة الأقطار (E/ICEF/2018/P/L.8 إلى E/ICEF/2018/P/L.21 و E/ICEF/2018/P/L.22/Rev.1). ونُشِرت مشاريع الوثائق في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للتعليق عليها في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأُطلِعت البلدان والمكاتب الإقليمية والحكومات المعنية على التعليقات الواردة، وأُخِذت هذه التعليقات في الحسبان حسب الاقتضاء. وأُتيحت وثائق البرامج القطرية ووثائق البرامج المتعددة الأقطار في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي باللغة الإنكليزية قبل ستة أسابيع من انعقاد الدورة وباللغات ذات الصلة قبل ذلك بأربعة أسابيع.

٣١٩ - ولا تدعو الإجراءات المتبعة حاليا إلى القيام بمزيد من المناقشة إلا إذا قام خمسة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس بإبلاغ الأمانة خطيا برغبتهم في إحالة برنامج معين إلى المجلس التنفيذي لمواصلة المناقشة. ولما كانت الأمانة لم تتلقَّ أي طلب من هذا القبيل، فإن وثائق البرامج القطرية ووثائق البرامج المتعددة الأقطار حظيت بالموافقة الضمنية.

٣٢٠ - وهنأت ممثلة منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة البلدان على جهودها الرامية إلى تحسين حياة الفئات الضعيفة من الأطفال بدعم من اليونيسف والشركاء من القطاع غير الحكومي. وأقرَّت أيضا بتحسن آليات رعاية الأطفال والتدخلات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، بيد أنها لاحظت أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، لا سيما لفائدة الفئات المهمَّشة. وسلطت الضوء على بعض التوصيات الهادفة إلى إصلاح رعاية الأطفال وإلى إنجاح أي عملية يجري في إطارها إخراج أي طفل من مؤسسة من مؤسسات الرعاية.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

٣٢١ - عرضت المديرة الإقليمية وثيقتي البرنامجين القطريين لكل من كمبوديا والفلبين (E/ICEF/2018/P/L.22/Rev.1 و E/ICEF/2018/P/L.8).

٣٢٢ - وأعربت ممثلة الفلبين عن دعم الحكومة للبرنامج القطري الجديد الذي يتسق مع الخطة الإنمائية الفلبينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ ورؤية البلد لإنهاء الفقر على النحو المبين في رؤية ”طموحنا لعام

٢٠٤٠‘‘ (Ambisyon Natin 2040). وسيركز البرنامج القطري على فئة الأطفال الفقراء والمستضعفين الذين يُقدَّر عددهم بـــ ١٢ مليون طفل في البلد، ليرسخ بذلك الأولوية الحتمية لخطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣٢٣ - وأقرت بالعمل المنجَز مع اليونيسف من أجل التصدي للأزمات، بما في ذلك العنف الذي يمُارس ضد الأطفال على الإنترنت وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، لا سيما في ميندناو. وأعربت عن دعم الحكومة لدراسة وطنية أجرتها اليونيسف عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت، ونوهت بتدخلات المنظمة في المساعدة على فك ارتباط الأطفال المجندين بالجماعات المسلحة. وأشارت إلى أن بلدها خطا خطوات عملاقة بسنه قانون بانغسامورو التنظيمي (٢٠١٨).

٣٢٤ - وقال ممثل كمبوديا إن اليونيسف اضطلعت بدور فعال في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد بهدف تحسين حياة الملايين من النساء والأطفال. وقد أسفر تنفيذ برنامج اليونيسف القطري للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ عن نتائج جديرة بالإشادة.

٣٢٥ - ومن المتوقع أن تواصل اليونيسف، في إطار البرنامج القطري الجديد، منح الأولوية في عملها للصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وحماية الطفل؛ وتوجيه التمويل العام لتحقيق نمو الأطفال. وجرت مواءمة البرنامج مع أولويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية والسياسات القطاعية الحكومية.

٣٢٦ - وأعرب الممثل عن خالص تقديره للجهات المانحة على ما تقدمه من دعم مالي سخي للبرامج والمشاريع التي تنفذها اليونيسف في كمبوديا. وتَوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على مواصلتهم تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج القطري الجديد.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٣٢٧ - عرضت المديرة الإقليمية وثائق البرامج القطرية لبوروندي وجنوب السودان وليسوتو وناميبيا (E/ICEF/2018/P/L.9 إلى E/ICEF/2018/P/L.12).

٣٢٨ - وأثنى ممثل ليسوتو على اليونيسف للطريقة الشاملة التي اعتمدتها في وضع البرنامج القطري. وفي ضوء التحديات العديدة - الفقر وارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وبطالة الشباب وأشكال الحرمان المتعددة بين الشباب - سيواصل البرنامج الجديد دعم الأطفال والمراهقين من الجنسين، وإتاحة الفرص لهم للبقاء والنماء وتحقيق كامل إمكاناتهم. وسيتم إنجاز أولويات البرنامج الثلاث عن طريق نهج متكامل يركز على مجموعة أمور منها صحة الأطفال الصغار والتغذية والتعليم المبكر؛ وتعزيز صحة المراهقين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ودعم المصابين به، وإتاحة فرص التعليم، وتوفير الحماية؛ ودعم السياسة الاجتماعية وبيئة الحماية الاجتماعية التي من شأنها الحد من فقر الأطفال.

٣٢٩ - واعترف ممثل جنوب السودان مع التقدير باستمرار تركيز البرنامج القطري في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والصحية والتعليمية، إلى جانب محافظته على المرونة في التنفيذ على مستويي الإنعاش والسلام فيما يتعلق بتقديم الخدمات، وتنمية القدرات المؤسسية والتقنية، وتعزيز النظم. ورحب بالتركيز المواضيعي للبرنامج على قضايا من قبيل زيادة الاستفادة من الخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة المستدامة، وأيد المبادرة الرامية إلى زيادة فرص التعليم

وبناء السلام والحد من تعرض الشباب للعنف. ودعا الممثل الجهات الشريكة في التنمية إلى مواصلة دعم اليونيسف والتعاون مع حكومة جنوب السودان.

٣٣٠ - ورحب أحد الوفود بالنهج المرن للبرنامج القطري لجنوب السودان الذي يراعي تقلب البيئة ويتضمن إقراراً بالمخاطر التي يواجهها تحقيق الأهداف البرنامجية. ولكن الوفد رأى أن وثيقة البرنامج لا تتضمن أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه العمل في ذلك السياق، وهو: العواقب غير المقصودة للأنشطة البرنامجية التي قد تؤجج الأعمال العدائية بسبب تدفق الأموال وموارد أخرى. ورحب الوفد بالتركيز على تنمية قدرات الجهات الشريكة التي ترتبط بنُهج بناء القدرة على التكيف. وطلب وفد آخر، في معرض الإعراب عن تأييده لتركيز البرنامج القطري على التدخلات المنقذة للحياة، الاطلاع على تفاصيل بشأن الطريقة التي أدخلت فيها الصحة العقلية والدعم النفسي في التدخلات على مستويات التعليم والتغذية وحماية الأطفال. وأقرّ ممثل جنوب السودان بالشواغل التي أثارها الوفدان، وأعرب عن أمله في أن تبقى إمكانية الوصول والأمن في وضع سليم وألا يتعرض تنفيذ البرامج لمعوقات بعد التوقيع على اتفاق السلام. وأكدت المديرة الإقليمية أن عناصر الدعم النفسي - الاجتماعي تشكل جزءاً لا يتجزأ من برامج حماية الطفل والتعليم، ويزداد ورودها في برامج الصحة والتغذية ضمن إطار البرامج القطرية جميعها، بما في ذلك البرنامج القطري لجنوب السودان.

٣٣١ - وأفاد ممثل ناميبيا بأن تقديم الحكومة فرص التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً للجميع أدى إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس في جميع فئات الأطفال الذين هم في سن الدراسة. ولكن لا تزال معدلات الرسوب والتسرب من التعليم عالية. وبدعم من اليونيسف وغيرها من الوكالات، عن طريق إطار الأمم المتحدة للشراكة للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣، ستسعى الحكومة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك. وقلصت ناميبيا أيضاً تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية في الأطفال حديثي الولادة من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع انتقاله من الأم إلى الطفل؛ ومن المتوقع أن يستمر تراجع المعدلات نظراً إلى التزام الحكومة المستمر بالقضاء على هذا الوباء. وقال الممثل إن عمليات الأمم المتحدة في ناميبيا التي تعتمد على مكتب خلفي واحد يقدم الدعم إلى وكالات متعددة مقيمة وغير مقيمة تتماشى مع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٣٢ - عرضت المديرة الإقليمية وثيقتي البرنامجين القطريين لإكوادور ونيكاراغوا (E/ICEF/2018/P/L.13 و E/ICEF/2018/P/L.14).

٣٣٣ - وأشار ممثل إكوادور إلى أن إكوادور بلد الشباب؛ فنسبة ٣٦ في المائة من السكان دون الثامنة عشرة من العمر. وسلط الضوء على أهمية تعزيز العلاقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب الممثل عن تقديره لمشاركة مختلف الجهات الشريكة في إعداد هذه الوثيقة التي تتماشى مع أولويات الحكومة. وأضاف قائلا إن إكوادور ترحب بإعداد برنامج للتعاون مع اليونيسف والتخطيط له، فذلك يشكل مثالاً جيداً للطريقة التي يمكن من خلالها تكملة الجهود المبذولة وضم بعضها إلى بعض من أجل تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١.

٣٣٤ - وأعرب ممثل نيكاراغوا عن التزام بلده بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ التي تركز على القضاء على الفقر. وقال إن نيكاراغوا تواصل السعي لتحقيق الأهداف التي وُضِعَت بالتعاون مع اليونيسف والتي تتماشى مع الخطة الوطنية، رغم ما ناك من تحديات.

٣٣٥ - وأعربت المديرة الإقليمية عن امتنانها لممثلَي إكوادور ونيكاراغوا. واغتنمت الفرصة لإطلاع المجلس التنفيذي على الحالة في منطقة البحر الكاريبي. ووصفت الخطوات التي اتخذتها اليونيسف استعداداً للتصدي لإعصار إسحاق، بما يشمل الخطوات المتخذة في مجال حماية الطفل.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٣٣٦ - عرض المدير الإقليمي البرنامج دون الإقليمي للخليج (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبرنامج القطري لليبيا (E/ICEF/2018/P/L.15 و E/ICEF/2018/P/L.16).

٣٣٧ - وأفاد ممثل ليبيا بأن البرنامج القطري السابق كان قد صُمِّمَ لبلد متوسط الدخل، ولكن تدهور الحالة الاقتصادية حالت دون تلبية احتياجات الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات على نحو فعال ومستدام. وبالنظر إلى هذا الواقع، طلبت الحكومة المساعدة التقنية من اليونيسف لكي يتمكن البلد من إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تعكس وثيقة البرنامج القطري للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ استراتيجية تمنح الأولوية لدعم الخدمات الاجتماعية المختلفة وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون. ويهدف البرنامج إلى تحقيق التآزر بين المساعدة الإنسانية والبرامج الإنمائية الأطول أجلاً.

٣٣٨ - وأعرب ممثل إيطاليا عن تقديره للصلات القائمة بين البرنامج وبعض الأهداف الواردة في الإطار الاستراتيجي العام للأمم المتحدة في ليبيا، وأهداف خطة الاستجابة الإنسانية، وشراكة اليونيسف مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في تنفيذ برنامج الإنعاش والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا.

٣٣٩ - وأعلن ممثل المملكة العربية السعودية عن الالتزام بالتعاون الوثيق مع اليونيسف من أجل تحقيق خطتها الاستراتيجية التي تستند إلى أربع أولويات رئيسية: النمو في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وحماية الأطفال؛ وفرص الوصول إلى البيانات والأدلة المتعلقة بالأطفال، بالتعاون مع السلطات المحلية والبلدان الأخرى في المنطقة؛ وإقامة الشراكات وحشد الالتزامات والموارد لصالح الأطفال. وأفاد بأن المملكة تحرص على دعم الجهود المبذولة من أجل الأطفال لتمكينهم من التمتع بجميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية والتعليمية والاقتصادية.

٣٤٠ - وسلط ممثل الإمارات العربية المتحدة الضوء على أربعة عوامل ستبقي دور اليونيسف مهماً في إعداد البرامج في البلدان على اختلاف فئات الدخل التي تنتمي إليها. فأولاً، لقد تطور البرنامج، وسيواصل تطوره مع الزمن، مع التدخلات التي تنفذ استجابة للشواغل الحالية. ثانياً، ظلت نُهج العمل تولّد قيمة مضافة حتى في بيئات الحوكمة المتقدمة نسبياً. ثالثاً، يمكن استغلال النهج المتعلقة بمرحلة الطفولة المبكرة والنمو التي يستفاد منها بدرجة قليلة، بعد أن أصبحت مجموعة الأعمال في البلد - التي تدعم تقديرات اليونيسف المتعلقة بتحقيق عائدات عالية لكل دولار مستثمر - جزءاً من قاعدة الأدلة

العالمية. وأخيراً، تتمتع اليونيسف بوضع مثالي لتحفيز الاستثمارات في جمع البيانات وتحليلها، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تسريع وتيرة رصد مخصصات في الميزانية لمرحلة الطفولة المبكرة والنمو.

٣٤١ - وأعرب ممثل قطر عن التزام بلده بتعزيز حقوق الأطفال في جميع مستويات التعليم، لا سيما الأطفال الذين يعيشون في فقر ويعانون من عواقب الحرب والنزاع والكوارث الطبيعية. وأشار الممثل إلى التعاون بين اليونيسف ومؤسسة التعليم فوق الجميع الذي أتاح لعشرة ملايين طفل إمكانية الوصول إلى التعليم العالي الجودة وحال دون تسربهم من المدرسة، باعتباره مثالا على الشراكة الناجحة بين اليونيسف والحكومة.

جنوب آسيا

٣٤٢ - عرضت المديرة الإقليمية البرنامج القطري لبوتان (E/ICEF/2018/P/L.17).

٣٤٣ - وباسم مكتب المجلس التنفيذي، ذكر الرئيس أن الأعضاء معجبون جدا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدوها في بوتان خلال الزيارة التي قام بها المكتب إلى البلد في عام ٢٠١٨.

٣٤٤ - وتوجهت ممثلة بوتان بالشكر إلى الرئيس على ملاحظاته الإيجابية بشأن زيارة المكتب إلى بوتان وإلى المديرة الإقليمية على عرضها الشامل للبرنامج القطري. ورحبت بوتان بوثيقة البرنامج القطري، وأقرت بأهميتها. وأضافت قائلة أيضاً إن الملاحظات والنتائج المستخلصة من الزيارة الميدانية التي قام بها مكتب المجلس التنفيذي ستمنح زخماً إضافياً للوثيقة. وأشادت بالالتزام المشترك للحكومة الملكية لبوتان واليونيسف بألا يترك الركب أي طفل وبدينامية واستجابة البرنامج القطري لليونيسف للتكيف مع تغير الاحتياجات المجتمعية والأولويات في بوتان. ورأت أن البرنامج يتواءم مع الخطة الوطنية الخمسية الثانية عشرة التي تتوخى وضع استراتيجية للانتقال من فئة أقل البلدان نمواً إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. واختتمت الممثلة كلامها بالتأكيد مجدداً على التزام الحكومة بتنفيذ البرنامج القطري.

غرب ووسط أفريقيا

٣٤٥ - عرضت المديرة الإقليمية وثائق البرامج القطرية لبنن وغينيا الاستوائية والسنغال وتوغو (E/ICEF/2018/P/L.18 إلى E/ICEF/2018/P/L.21).

٣٤٦ - وأثنى ممثل غينيا الاستوائية على عمل اليونيسف في البلد الذي يجري دائماً بالتنسيق مع الحكومة وبالاقتران مع الأهداف التي تحددها الحكومة.

٣٤٧ - ومن هذا المنطلق، اتفق على البرنامج القطري مع الحكومة، وهو يتماشى مع البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يعرف ببرنامج أفق ٢٠٢٠، ومع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وسيعزز البرنامج القطري على وجه التحديد برامج التعليم والرعاية الصحية في مقاطعات اختيرت مسبقاً بالتعاون مع الحكومة.

٣٤٨ - وسلط الممثل الضوء على الدعم الذي تقدمه اليونيسف إلى الحكومة في مكافحتها للأوبئة في غينيا الاستوائية والنتائج الإيجابية التي ولدها ذلك الدعم.

٣٤٩ - ورحب ممثل السنغال بالشراكة بين اليونيسف والسنغال وأشار إلى أن وثيقة البرنامج القطري وضعت بالتعاون مع الحكومة وبمشاركة نشطة لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٣٥٠ - وأضاف قائلا إن البرنامج القطري أعد بما يتماشى مع رؤية الرئيس ماكي سال من خلال خطة السنغال كبلد ناشئ (٢٠١٤ - ٢٠٣٥) التي تركز على المحاور الثلاثة التالية: إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد، وتعزيز رأس المال البشري والحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتمكين الحوكمة الرشيدة والمؤسسات والسلام والأمن.

٣٥١ - ورحب الممثل بمواءمة برامج مختلف وكالات الأمم المتحدة في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فالبرامج التي ينفذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تغطي الفترة نفسها التي تغطيها اليونيسف، وهي موضوع عرض مشترك مقدم خلال اجتماع مع الحكومة والشركاء في داكار. وترتبط البرامج من خلال الفصل المشترك الذي يرد في خططها الاستراتيجية، وقد حددت مجالات التعاون الممكنة. ورأى أنه ينبغي تكرار هذه الممارسة.

٣٥٢ - وأشار ممثل توغو إلى أن البرنامج القطري يتواءم مع الأولويات الوطنية المبينة في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، وأنه أعِدَّ بطريقة شاملة وتشاركية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٣٥٣ - وهنّأ اليونيسف على العمل الممتاز الذي قامت به على الصعيد القطري في توغو، وذكر أن المنظمة مكنت البلد من إحراز تقدم كبير بخصوص رفاه الأطفال ونموهم.

٣٥٤ - وأعرب المتكلم عن القلق من أن توغو لا تزال تواجه تحديات عديدة يمكن أن تؤدي إلى ظهور عقبات تحول دون جعل حقوق الطفل واقعاً ملموساً. وقال إن توغو ستركز، بدعم من اليونيسف والجهات الشريكة الأخرى، بوجه خاص على القطاع الاجتماعي، مثل الرعاية الصحية، وإتاحة مياه الشرب والنظافة الصحية والصرف الصحي، والتعليم، والحماية، من أجل التصدي لهذه التحديات.

٣٥٥ - وأشار ممثل بنن إلى أن البرنامج القطري هو ثمرة ما بذلته اليونيسف والجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومة، من جهود متضافرة.

٣٥٦ - وأشار المتكلم إلى أن بنن أُعلنت في عام ٢٠١٥ بلداً خالياً من شلل الأطفال. وفي ضوء ذلك، اختارت بنن التركيز على التحصين الروتيني للأطفال في البرنامج القطري. وقد التزم البلد أيضاً بإتاحة المياه الصالحة للشرب لجميع السكان بحول عام ٢٠٢١. وأقر الممثل بالقيمة المضافة لليونيسف في تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى الهدف المتعلق بالصرف الصحي.

٣٥٧ - وأشار الممثل كذلك إلى أن التركيز سيصبّ على أوجه التآزر بين البلدان داخل المنطقة للاستفادة إلى أقصى حد من نتائج البرامج المختلفة في الأجل الطويل.

٣٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٦/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٣٥٩ - قال الرئيس إن المجلس التنفيذي أُبلغ، وفقاً لقراره ١١/٢٠٠٩، بالتمديد الأول لمدة شهرين للبرنامج القطري للنيجر والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لتيمور - ليشتي، بالصيغة التي أقرتها المديرة التنفيذية.

٣٦٠ - وطلِب إلى المجلس التنفيذي أن يوافق على التمديدين الثانيين لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا.

٣٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٧/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

دال - تقرير التقييم وردّ الإدارة

٣٦٢ - عرض الرئيس تقييما لاستجابة اليونيسف من المستوى ٣ لوباء الكوليرا في اليمن: أزمة داخل أزمة، الذي تَعرض الوثيقة E/ICEF/2018/21 لموجزه التنفيذي، وردّ الإدارة عليه الوارد في الوثيقة E/ICEF/2018/22.

٣٦٣ - وعرض مدير شؤون التقييم التقرير، وتلاه المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عرض رد الإدارة.

٣٦٤ - وأعربت الوفود عن شكرها لليونيسف على الاستجابة للأزمة في اليمن، وعبّرت عن تقديرها للموظفين في أرض الميدان، نساء ورجالا، على الجهود التي بذلوها في بيئة تعجّ بالتحديات.

٣٦٥ - وأعرب بعض الوفود عن شكرها للإدارة على استجابتها السريعة، وأثنت على اليونيسف لاتخاذها إجراء فوريا بشأن عدد من التوصيات.

٣٦٦ - ورحبت مجموعة من الوفود بالجهود الرامية إلى تحسين توقيت الاستجابة، وأشارت إلى أن هذه الجهود ينبغي تسريعها وتوسيعها، كما ينبغي أن تكون من الشمول بحيث تستوعب المخاطر المحتملة المتعلقة بالكوليرا، إضافة إلى التأهب للمخاطر.

٣٦٧ - وفي ضوء المشاكل المتعلقة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، شددت تلك المجموعة من الوفود على أهمية التوصل إلى اتفاق واضح بشأن الولايات، وبشأن تقسيم العمل، وتبادل البيانات واستخدامها. وطلبت الوفود مزيدا من الإيضاحات بشأن المسائل الهيكلية المرتبطة بتحسين الاتفاقات والدروس المستفادة. وأضافت أن هذه الدروس تتجاوز الأزمة موضوع النظر، وأنه ينبغي دراستها في سياق السعي إلى زيادة وتحسين التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٦٨ - وأكدت مجموعة الوفود الحاجة إلى بناء القدرات داخل المنظمة، وإلى بناء قدرات الشركاء. واعتبرت أن التدريب المناسب والشامل للشركاء المحليين أمر بالغ الأهمية. وقالت المجموعة إنها ستكون ممتنة لأي توضيح يُقدم بشأن خطط بناء القدرات، وكذلك بشأن كيفية تكييف الموارد من الموظفين لتلائم الطلبات.

٣٦٩ - ودعت مجموعة الوفود اليونيسف إلى مواصلة الجهود التي تبذلها في تعزيز النظم، ولا سيما في قطاعات المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والرعاية الصحية. وقالت إن اليونيسف بحاجة أيضاً إلى تكثيف الجهود لتحسين التواصل لأغراض التنمية.

٣٧٠ - وطُلب مزيد من المعلومات عن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك معلومات لمعرفة هل أجري تحليل جنساني في إطار بارامترات التقرير، وعن النتائج التي توصل إليها أي تحليل من هذا القبيل، أو عن العوائق التي حالت دون إجرائه.

٣٧١ - وسُلِّط الضوء على استخدام التقييمات الآنية باعتبارها ممارسات فضلى في خضم الاستجابات الإنسانية، واقتُرح أن تنظر اليونيسف بانتظام في إدراج تقييمات آنية في المرحلة الأولى من الاستجابات الواسعة النطاق. وأشار الوفد، مع ذلك، إلى قيمة التحليل اللاحق باعتباره عملية لاستخلاص الدروس يُسترشد بها في القادم من الخطوات لتحسين التأهب.

٣٧٢ - وانضمت وفود أخرى إلى الدعوة لتقديم توصيات بشأن اتّباع أساليب أكثر منهجية والاضطلاع بعملية لاستنباط الدروس تكون منتظمة ومنسقة فيما بين الوكالات، إضافة إلى استعراض آليات التنسيق ذات الصلة في عمليات التقييم المقبلة.

٣٧٣ - وأُعرب عن القلق إزاء حالات التأخر في التصدي لوباء الكوليرا في عام ٢٠١٧، كما أُعرب عن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الخطوات التي تتخذها اليونيسف لمعالجة هذه التأخيرات. وكرر الوفد تأييده للجهود الرامية إلى تحسين عملية جمع البيانات.

٣٧٤ - وأشيرَ إلى أن الدعم الإنساني ينبغي أن يعزز المنظمات المحلية، فهي غالبا ما تكون صلة الوصل بين القطاعين الإنساني والإنمائي في أعقاب أي أزمة. وإن وجود قاعدة محلية أقوى من شأنه يزيد من إمكانيات الاستدامة.

٣٧٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٨/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

هاء - الخطة الاستراتيجية لليونيسف: التقديرات المالية المستكملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٣٧٦ - عقب العرض الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية، عرض المراقب المالي ومدير شُعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، التقديرات المالية (E/ICEF/2018/AB/L.4).

٣٧٧ - وأبرزت الوفود، في بياناتها العامة، الحاجة إلى تمويل مرن يمكن التنبؤ به، وإلى زيادة الموارد الأساسية. وأثنت الوفود أيضاً على قيام شراكات تمويلية جديدة، ولا سيما في القطاع الخاص، وعلى محاولات توسيع قاعدة الجهات المانحة.

٣٧٨ - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للزيادة الحاصلة في إجمالي الإيرادات، ولكنها أشارت إلى الآثار المترتبة على ذلك، من قبيل التغييرات في الملاك الوظيفي وصعوبات التنفيذ، والتي يمكن أن تكون ذات صلة بالاحتياطيات النقدية الكبيرة. ورحبت هذه المجموعة من الوفود بسحب الأرصدة العادية وأرصدة الموارد الأخرى، وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تسريع تأمين الأموال من موارد أخرى. ورحبت بالزيادة التي شهدتها الموارد العادية من حيث القيمة المطلقة، ولكنها أشارت إلى انخفاضها النسبي من حيث الحصة التي تمثلها في الميزانية. وأشارت إلى أنه ينبغي إتاحة ما يكفي من الموارد العادية لليونيسف لتضطلع بمهامها الأساسية وتفي بالولاية المنوطة بها. وأضافت قائلة إنه ينبغي أن يكون لدى المنظمة ما يكفي من السيولة من حيث الموارد العادية، وينبغي أن تكون قادرة على استيعاب التدفقات النقدية الواردة إليها.

٣٧٩ - ورحبت مجموعة الوفود بالهدف المتمثل في تأمين حصة نسبتها ٢٨ في المائة من الموارد العادية بحلول عام ٢٠٢١، ودعت إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف، مع الاعتراف بالدور الذي يتعين على الجهات المانحة القيام به. وأعربت المجموعة عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات عن التقديرات المتوقعة من القطاع الخاص وفي إجراء مناقشة تطلعية شاملة بشأن الاستراتيجيات المستقبلية

للمنظمة في مجالي المساءلة والتمويل. وأعربت المجموعة في الختام عن تقديرها للدعم الذي تقدمه اليونيسف لاستراتيجية تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما نظام المنسقين المقيمين. وأشار المراقب المالي إلى أن اليونيسف قادرة على استيعاب الزيادة الحادة في الموارد. وطمأن مجموعة الوفود أن استراتيجية تحقيق المستوى المرغوب من الموارد العادية تسير على الطريق الصحيح. وفيما يتعلق باستراتيجية تقاسم التكاليف، أشار إلى أن منهجية التنفيذ ستُصاغ في عام ٢٠١٩.

٣٨٠ - ومن النقاط التي أثارها الحاضرون أنه سيكون من المفيد تحديد الإيرادات المقدرة من التمويل المواضيعي في التقارير التي ستُقدم في المستقبل، بالنظر إلى الجهود الرامية إلى تحقيق تمويل مرن يمكن التنبؤ به والدور الذي يمكن أن يضطلع به التمويل المواضيعي في تحقيق النتائج البرنامجية من خلال التخطيط الطويل الأجل.

٣٨١ - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية حدوث تغيرات في التقديرات المالية مقارنة بالميزانية المتكاملة لمراعاة تقاسم التكاليف وزيادة في تكاليف الأمن. واقترحت أن يُظهِر العرض السنوي للتقديرات المالية في المستقبل الميزانيةَ الأصلية المعتمدة مقابل أي تنقيحات مهمة.

٣٨٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١٩/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

واو - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٣٨٣ - عرض نائب المديرة التنفيذية المؤقت لشؤون الشراكات التقرير (E/ICEF/2018/AB/L.5)، وأعقب ذلك عرض قدمه مدير شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه.

٣٨٤ - ورحبت مجموعة من الوفود بالنتائج المالية لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، حيث سجلت زيادة بنسبة ٦ في المائة تقريبا في الإيرادات من الموارد العادية. وأما الإيرادات من الموارد الأخرى فإنها، وإن لم تصل إلى الهدف المنشود، زادت بنحو ١٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ١٣ في المائة، بفضل المساهمات الإنسانية. ورحبت المجموعة بتوسيع نطاق أنشطة جمع الأموال لتشمل المكاتب الميدانية، وطلبت أن تحدد التقارير المالية المقبلة لنهاية السنة قنوات التمويل المختلفة. وكررت المجموعة طلبها أن تقدم اليونيسف مزيدا من المعلومات عن برنامج الاستثمار. وأُعرب عن الترحيب بعمل اليونيسف مع الشركات والجهات المانحة الرئيسية والمؤسسات، وكذلك مع القطاعات غير المالية المعنية بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، كما تم الترحيب بالتركيز على الابتكار. وطُلب إلى اليونيسف الإبلاغ عن مدى الفعالية التي تنتج في البرامج بفضل هذا التعاون.

٣٨٥ - وأعرب وفد آخر عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة الوفود السالف ذكرها، وشجع اليونيسف على إشراك شركائها من القطاع الخاص في الحوارات المنظمة بشأن التمويل. وطلب الوفد بيانا مفصلا للكيفية التي يمكن بها لتعبئة الموارد أن تحقق النتائج المتوخاة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وشُجعت اليونيسف أيضاً على إجراء تحليل أكثر تعمقا للجوانب غير المالية من معاملاتها.

٣٨٦ - وأفاد رئيس المجموعة الدائمة للجان الوطنية بأن اللجان الوطنية كانت مسؤولة عن ٨٦ في المائة من الإيرادات من القطاع الخاص في عام ٢٠١٧. وأضاف أن اللجان لا تزال المصدر الرئيسي للموارد العادية لليونيسف، وهي مسؤولة عن ١٠٠ في المائة من إجمالي الإيرادات من التركات و ٨٥ في المائة

الإيرادات من الأفراد المانحين. وكرر الرئيس تأكيد الشـــواغل التي أثيرت في بداية الدورة فيما يخص فرض الرسم المقترح بنسبة ١ في المائة على صناديق التنمية المخصصة بصرامة من القطاع الخاص، فأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به أحد الوفود لإجراء تحليل للمخاطر.

٣٨٧ - وأحاط بعض الوفود علما، في بياناتها الوطنية، بالموارد المقدمة من شركاء اليونيسف من القطاع الخاص، حيث أشادت بعض تلك الوفود باليونيسف على نجاحها في تنويع قاعدتها التمويلية، في حين دعت وفود أخرى إلى المضي في توسيع نطاقها لترسيخ الاستدامة المالية.

٣٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٢٠ (انظر المرفق الثاني).

زاي - التقرير المشترك عن استرداد التكاليف

٣٨٩ - أشار الرئيس إلى أن التقرير المشترك عن استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2018/1) قد أعد وفقا للقرار ٢٠١٧/١٤ والقرار ٢٠١٧/٧، اللذين طلب فيهما المجلس من اليونيســـف، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن سياسة استرداد التكاليف، وتقديم مقترحات قائمة على أدلة لسياسات متسقة لاسترداد التكاليف. وأشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي قد أُطلع على مشروع تقرير مشترك في نيسان/أبريل، وأن المجلس وافق على تأجيل النظر الرسمي في التقرير إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨.

٣٩٠ - وعرضت التقريرَ نائبةُ المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية.

٣٩١ - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للتقرير المشترك وللجهود السابقة للوكالات في مواءمة سياساتها في مجال استرداد التكاليف. ولاحظت المجموعة أن الموافقة على إطار متسق والحفاظ عليه يواجهان تحديات، وأعربت عن شكرها للوكالات على كونها سبّاقة في هذا الصدد في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٩٢ - وخلصت المجموعة إلى أن الإطار المنسق الحالي لاسترداد التكاليف هو الخيار الأنسب للالتزام بالمبادئ التوجيهية مع الحد من المخاطر بالنسبة للوضع المالي، وعرضت مقترحات لزيادة تحسين هذا الإطار. وقالت هذه المجموعة من الوفود إنها تود أن ترى مزيدا من المواءمة بين الفئات الحالية لتصنيف التكاليف لتوفير إطار يكون أكثر وضوحا وشفافية وتوحيدا، ولسد الثغرات، وتقليص عدد الإعفاءات قدر الإمكان، واقترحت الحفاظ على المعدلات الحالية لاسترداد التكاليف، مع العمل في الوقت نفسه على استكشاف جميع الحالات الممكنة للأخذ بمعدلات استرداد مختلفة.

٣٩٣ - ولاحظت الوفود في بياناتها العامة أن المسائل المتعلقة بفرض رسم بنسبة واحد في المائة هي جزء من مناقشة أوسع نطاقا ويتعين مناقشتها وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القرار ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٣٩٤ - وقال أحد الوفود في إطار الإدلاء بالبيانات العامة إنه يؤيد اتباع نهج واقعي لاسترداد التكاليف يعزز الكفاءة والفعالية، وإن كان يتطلب وقتاً أطول لفهم الآثار المترتبة على المقترحات الطويلة الأجل.

٣٩٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/٢١ (انظر المرفق الثاني).

حاء – تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها مكتب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى بوتان، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أوغندا، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

٣٩٦ – عرض صاحب السعادة السيد توري هاتريم، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف، تقرير الزيارة الميدانية إلى بوتان (UNICEF/2018/EB/10). وقبل تقديم التقرير، عُرض شريط فيديو.

٣٩٧ – لقد أُتيحت الفرصة للوفد الزائر ليكون شاهداً على تعاون اليونيسف مع الحكومة والشركاء الآخرين، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري. وكان الوفد قد أُبلغ بأن التحدي الرئيسي الذي يواجهه كل من النساء والأطفال هو التعرض لمختلف أشكال العنف. وقد ساعدت مساعي الدعوة التي بذلتها اليونيسيف لدى الحكومة على تعزيز السياسات والتشريعات التي تتعلق بحماية الطفل.

٣٩٨ – ومما لاحظه الوفد وحدة السلطات الحكومية بمختلف مستوياتها حول قضية الأطفال، وانفتاح الحكومة على الأفكار والتزامها واستعدادها لاستثمار الموارد في البرامج والمشاريع التي تصب في مصلحة الأطفال، ولا سيما أشدهم ضعفاً وحرمانا. وأعرب الوفد عن تشجيعه على تقديم دعم أشمل للرهبان الشباب، وشجع اليونيسف على أن تواصل العمل، بالتعاون مع السلطات الوطنية، على وضع أهداف واضحة على أساس أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من أجل زيادة كفاءة البرامج القطرية.

٣٩٩ – وأعرب ممثل بوتان عن فائق تقدير الحكومة لزيارة المكتب الميدانية الأولى، حيث تعتبر الحكومة الزيارة حدثاً بارزاً في ٤٥ عاما من الشراكة التي يقيمها البلد مع اليونيسف. وكان توقيت الزيارة مناسباً، إذ تصادف مع وقوف بوتان على عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نموا واعتبار الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ فترة حاسمة لمعالجة التحديات الاقتصادية المتبقية. ورحب الممثل باعتماد البرنامج القطري للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، حيث يتواءم البرنامج على نحو وثيق مع الخطة الخمسية الثانية عشرة لبوتان وبرامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأعربت الحكومة عن عزمها على معالجة التحديات المتبقية.

٤٠٠ – وقدم الممثل الدائم للسودان، صاحب السعادة السيد عمر دهب فضل محمد، تقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أوغندا (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) إثر عرضٍ لشريط فيديو.

٤٠١ – وقد اجتمع الوفد مع السيد يوويري موسيفيني، رئيس أوغندا، ومع سياسيين رفيعي المستوى ومسؤولين حكوميين على الصعيدين المحلي والإقليمي، وجهات مستفيدة، ومنظمات غير حكومية، وممثلي المجتمع المدني، ودول أعضاء، وقام بزيارة مواقع العديد من المشاريع التي تنفذ في كمبالا بمساعدة من الأمم المتحدة.

٤٠٢ - وركز الوفد تقييمه لدرجة الفعالية على أربعة مواضيع رئيسية ترتبط بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، هي المواءمة العامة مع الأولويات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛ والصلات القائمة بين التنمية والحوكمة والقضايا الإنسانية وقضايا السلام والأمن من خلال الاستجابة لاحتياجات اللاجئين؛ والمسائل الجنسانية؛ والزراعة.

٤٠٣ - وأبرز السفير بعض الملاحظات الرئيسية. فقد تبين للوفد وجود روابط قوية بين أعمال الأمم المتحدة وأولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يشير بوجود علاقة عمل واضحة بين الأمم المتحدة وحكومة أوغندا. ورحب الوفد بسياسة البلد المفتوحة بشأن اللاجئين وبما أظهره من حسن قيادة في معالجة هذه المسألة. ومن التحديات التي يواجهها البلد تحقيق التوازن بين الدعم المقدم للاجئين وذلك المقدم للسكان المحليين، وتوسيع نطاق التدخلات، وتحسين الاتصال، وإنشاء الهياكل الأساسية المناسبة. ولمس الوفد مشاركة مجتمعية قوية في مجال القضايا الجنسانية واطلع على خطة عمل ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' التي ترمي إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وساعدت هذه الزيارة أعضاء الوفد على إدراك أهمية الزراعة في الاقتصاد والتعايش بين سكان الريف في أوغندا واللاجئين في الأجلين المتوسط والطويل.

٤٠٤ - وقدم الوفد عدة توصيات لتعزيز أثر الأمم المتحدة في أوغندا وأعمال المجالس التنفيذية.

٤٠٥ - وأشارت مجموعة من الوفود إلى أن اليونيسف في وضع يخولها الإسهام في تنفيذ التوصية الداعية إلى التركيز على الاستدامة الطويلة الأجل وتنمية القدرات الوطنية، وشجعت هذه المجموعة المنظمة على المساعدة في تحسين تنفيذ مبادرة ''توحيد أداء'' الأمم المتحدة في البلد. وأشارت الوفود أيضا إلى طلب قدمه الفريق القُطري لإجراء حوار بين مجالس الإدارة التابعة للأمم المتحدة الموجودة في جنيف وروما ونيويورك كي تتماشى القرارات المتخذة مع الحقائق على أرض الواقع وتعمل جميع الوكالات من أجل بلوغ الهدف ذاته على جميع المستويات.

طاء - مسائل أخرى

القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩

٤٠٦ - قدم الأمين القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

ياء - اعتماد مشاريع المقررات

٤٠٧ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات ١٣/٢٠١٨ إلى ٢١/٢٠١٨ (انظر المرفق الثاني).

كاف - البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية لليونيسف ورئيس المجلس التنفيذي

٤٠٨ - أعربت المديرة التنفيذية عن امتنانها للرئيس على قيادته وإشرافه وعلى ما أسداه من مشورة خلال السنة، وللمشاركين على إدلائهم بأفكارهم وإسدائهم المشورة بشأن السبل الكفيلة بالرفع من الكفاءة في الدورات المقبلة وجعلها أكثر استراتيجية. وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للدول الأعضاء التي قالت إن موارد إضافية قد خصصت لليونيسف.

٤٠٩ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لما ورد من تعليقات عن أخذ اليونيسف بأساليب مبتكرة في عملها، ورحبت بالأفكار المقدمة من المجلس عن الطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تقيم علاقة شراكة مع القطاع الخاص لتحديد النهج المبتكرة وتعزيزها.

٤١٠ - ورحبت المتكلمة باقتراح الدول الأعضاء أن تقوم اليونيسف بإعداد تحليل يتناول المخاطر المحتملة لأثر فرض أية رسوم على القطاع الخاص، مع التأكيد على أهمية التعاون مع القطاع الخاص والحاجة الماسة إلى زيادة تيسير العمل مع المؤسسات التجارية والشراكات العالمية والمؤسسات المالية الدولية.

٤١١ - وأعربت عن امتنان اليونيسف للمجلس التنفيذي على دعمه لإسهامات اليونيسف في جهود الأمين العام الرامية إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإيجاد أوجه كفاءة جديدة. وقد تبنت اليونيسف خطة الإصلاح وتعتزم تنفيذها، مع والكالات الشقيقة، بسبل منها تنفيذ الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية. والمنظمة ملتزمة بالفعل بتحسين الكفاءة وجودة المعلومات المتبادلة مع المجلس التنفيذي، وستتبع توجيهاته بمواصلة تحسين أساليب عمل المجلس.

٤١٢ - واستعرض الرئيس إنجازات الدورة التي كانت تتويجا للعمل الهام الذي تم الاضطلاع به خلال السنة. واتُّخذت عدة قرارات لمعالجة جملة أمور منها جوانب من إصلاح الأمم المتحدة، وتحسين أساليب عمل المجلس، وإلقاء نظرة متعمقة على أهمية التمويل الجيد وشفافيته. وقد وافق المجلس على البرامج القطرية التي يتبين من نطاقها الجغرافي مدى اتساع تغطية اليونيسف من أجل الوصول إلى الأطفال المحتاجين أينما وجدوا.

٤١٣ - وقال الرئيس إنه، بعد الزيارة التي قام بها مكتب المجلس التنفيذي إلى بوتان في نيسان/أبريل، أُعجب بالتزام الشركاء في أرض الميدان، وبالحوارات التي أجراها مع الأطفال والشباب، ولا سيما مع الرهبان الشباب.

٤١٤ - وأكد المتكلم أنه ينبغي للمجلس أن يواصل جهوده للدفع قُدما بعجلة إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على نحو استباقي. ومن طرق القيام بذلك البحث عن السبل الملائمة لتحسين وتبسيط أساليب العمل مع مجالس المنظمات الشقيقة لليونيسف، وإعادة النظر في تمويل المانحين، وإعطاء الأولوية للحفاظ على مستوى كاف من الموارد الأساسية والتمويل غير الأساسي المرن.

٤١٥ - وقال إن ثقافة المساءلة وزيادة الكفاءة والفعالية تقع في صميم التقييم المنتظم، وإن المجلس ساعد في عام ٢٠١٨ على تشكيل سياسة جديدة للتقييم في اليونيسف. وانسجاماً مع مهمة اليونيسف المتمثلة في حماية الأطفال وضمان مستقبلهم، وسع المجلس نطاق دعمه الكامل لنهج المديرة التنفيذية القائم على عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي والتمييز والتحرش الجنسي في مكان العمل، وهو نهج يتماشى مع الإجراءات التي اتخذها الأمين العام.

٤١٦ - وأثنى الرئيس على زملائه أعضاء المكتب لما يقومون به من عمل جماعي جاد ونشط، كما أثنى على المديرة التنفيذية والإدارة العليا لليونيسف على ما تبذلانه من جهود للمحافظة لليونيسف على مكانتها، والحفاظ على فعاليتها ومواكبتها للمستجدات. وتمنى الرئيس للأمينة الجديدة للمجلس التنفيذي نجاحاً مطرداً طيلة فترة ولايتها.

المرفق الأول

جلسة التركيز الخاصة بشأن الابتكار

١ - افتتح الرئيس جلسة التركيز الخاصة بشأن الابتكار وقدم مديرة الجلسة، السيدة هانا غوديفا، ناشطة شابة من مناصري التعليم وتمكين الفتاة. وعرض شريط فيديو تمهيداً للجلسة.

٢ - قدمت مديرة الجلسة المتحدثَين الضيفين، اللذين ناقشا بعضاً من التحديات المعقدة التي تناولها شريط الفيديو، وهما: السيد نيك تومسون، رئيس تحرير مجلة WIRED، والسيدة ستيفاني سي، الرئيسة المديرة التنفيذية وكبيرة علماء تحليل البيانات في شركة Thinking Machines Data Science.

٣ - وخلال مناقشة أشرفت عليها مديرة الجلسة، أثار المتكلمان بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالابتكار لصالح الأطفال والشباب، وتبادلا الآراء مع أعضاء المجلس. وتناول المتكلمان بالنقاش الدور الهام الذي يقع على كاهل الحكومات في تحديد التوجه المستقبلي للتكنولوجيات الناشئة من خلال اتخاذ قرارات ورسم استراتيجيات مسؤولة، ووضع المعايير والقواعد التنظيمية، والاستثمار في التعليم، والوعي بالتغييرات التي يحملها المستقبل. وتحدث المتكلمان عن سرعة التغيير وضرورة الاستعداد له.

٤ - ونوقش موطن الالتقاء بين القطاعين الخاص والعام، كما نوقش الدور الخاص المنوط بكل واحد منهما. فالشركات العاملة في مجال التكنولوجيا يحركها جني الأرباح، بينما الجهات الفاعلة في القطاع العام تسعى إلى تحقيق أثر اجتماعي. وأكثر الشراكات نجاحا هي تلك التي لها مقياس مشترك يشمل جميع أصحاب المصلحة، وتسخر إبداع القطاع الخاص وفق روح المسؤولية التي لدى القطاع العام. ووُصفت القدرة على التنبؤ بأنها أهم ما تُستخدم فيه التكنولوجيا في سياق إدارة الأزمات الإنسانية، وهي أيضاً مثال للمجال الذي يمكن للقطاع العام أن يجد فيه حافزاً على الاستفادة من التفوق التكنولوجي المتاح لدى القطاع الخاص.

٥ - وبرز أيضاً كل من التعليم وبناء القدرات باعتبارهما نقطتين رئيسيتين. فالمواطنون في حاجة دائمة إلى التعلم لمسايرة تغير اتجاهات العمالة. وبالنظر إلى تناقص مدة الحاجة إلى الوظائف، ستزداد الحاجة إلى التعليم في أثناء الحياة الوظيفية والتعلم مدى الحياة وتطوير المهارات. فالتعليم ليس وسيلة لتمكين الناس فحسب، إنما هو وسيلة لحمايتهم أيضاً.

٦ - لقد بزغ عهد الذكاء الاصطناعي وصار أمراً واقعاً، وينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات وطنية شاملة للتعامل مع القضايا ذات الصلة، مثل جمع البيانات والخصوصية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن التحول في سوق العمل.

٧ - وقد أشير أيضاً إلى عملية جمع البيانات باعتبارها من الأولويات في أي نقاش حول الابتكار ودور اليونيسف بوصفها مصدر بيانات للجميع. وعدا مسألة خصوصية البيانات، ينبغي أن تكون البيانات ديمقراطية وألا تتحكم فيها شركات معدودة على رؤوس الأصابع.

٨ - ومن الأمور ذات الدلالة العميقة تصورات الأشخاص عن التكنولوجيا. فالأطفال والشباب لا يرون في التكنولوجيا موضوعاً منعزلاً، بل يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من حياتهم بكل جوانبها.

٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم لليونيسف ولمديرة المناقشة والمتكلمَين على هذه الجلسة الهامة التي تبعث على التفكير. واقتُرح أن يُدرج موضوع الابتكار في جدول أعمال دورات مقبلة.

١٠ - وقدمت وفود بعض الأمثلة على مبادرات الحكومات في مجال الابتكار لتوضيح الطريقة التي تتبعها لتعميم العناية بموضوع الابتكار و/أو التعامل معه. ومن هذه الأمثلة: تعيين سفير للتكنولوجيا، وتقديم التمويل لتحسين البحوث، وسن قوانين جديدة، وزيادة المخصصات من الموارد، ووضع استراتيجية رقمية، وإنشاء مختبر للابتكار من أجل منح رأس مال أولي للمشاريع الابتكارية، ووضع مبادئ توجيهية وسن قوانين لحماية الخصوصية.

١١ - ومن الوفود من يرى أنه من المهم جعل الإنترنت مكانا آمنا للأطفال، وأنه ينبغي حماية الأطفال من أي آثار سلبية للتقدم التكنولوجي. وكان ثمة من أرعب عن القلق حيال ضعف الأطفال وارتأى أنه ينبغي سن أنظمة للحفاظ على رفاه الأطفال وصون حقوقهم في سياق التكنولوجيا والإنترنت.

١٢ - وأُثير دور القطاع الخاص، فأكدت الوفود أن هناك العديد من الفرص للتعاون والتكامل. فمن أجل تحقيق نتائج إيجابية، ينبغي لمؤسسات الأعمال التجارية أن تستوعب روح أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وقورنت مزايا المبادرات المحلية الصغيرة بالمشاريع الكبيرة الحجم. وتكلمت الوفود عن البحوث التي تجرى لتطوير الابتكارات التي تلبي الاحتياجات المحلية وعن الملكية المحلية للقضايا.

١٤ - وتم التأكيد على أهمية التعليم. فالتعليم ينبغي له أن يساير المستجدات لإعداد الأطفال لهذا العالم المتغير، وينبغي وضع مناهج تربي في الأطفال روح التفكير والتجديد، حتى يصبحوا مبتكرين ومنتجين للتكنولوجيا لا مستخدمين لها فحسب. وأكد ذلك ممثل منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة قائلاً إنه ينبغي إيجاد الحلول التقنية مع الأطفال، ومن اللازم إدماجهم وإشراكهم في العمل من أجل المستقبل.

١٥ - وردا على سؤال من المديرة التنفيذية عن احتمال إقامة اليونيسف مشاريع كبيرة الحجم، قدم كل من المتكلمَيْن ومديرة المناقشة الاقتراحات التالية: النظر في سبل تعريف جميع الشباب والأطفال بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك في أفقر المناطق؛ وإنشاء منصة بيانات مشتركة؛ والاستثمار في الفتيات وفي الأطفال المهمشين.

١٦ - واعتُبرت مسألة إتاحة بيئة تعليمية مُيسّرة وذات جودة عالية، تكون التكنولوجيا موضوعاً لها ووسيلتَها، من أولويات خطة الابتكار. ولليونيسف دور تؤديه في هذه الخطة وهي تسهم في البيئة التعليمية؛ وتواصل القيام بدور الشريك في الابتكار؛ وتعنى بمسألة مشاركة الجنسين وتروج لسياسة الشمول؛ وتسعى إلى جمع البيانات واستخدامها؛ وتوفر الحماية للأطفال وهم يستخدمون شبكة الإنترنت وتوجههم ليستفيدوا من التكنولوجيا بدلا من أن يتضرروا منها؛ وتلتزم بألا يترك الركب خلفه أحداً من خلال تسخير التكنولوجيا لجعل المجتمع مكانا أفضل وسد الفجوة في مستوى الحصول على ثمار الابتكار والاستفادة منها.

المرفق الثاني

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨

الدورة العادية الأولى

١/٢٠١٨
وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بأن وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، للأردن وغانا وموريتانيا (الوثائق E/ICEF/2018/P/L.1 إلى E/ICEF/2018/P/L.3) قد أتيحت للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بخصوصها خلال الفترة من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبأن وثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك الميزانية الإرشادية الإجمالية، لكابو فيردي (الوثيقة DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1) قد أتيحت للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بخصوصها خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - ***يوافق*** على أساس عدم الاعتراض، ووفقا للمقرر ١/٢٠١٤، على وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، للأردن وغانا وموريتانيا (الوثائق E/ICEF/2018/P/L.1 إلى E/ICEF/2018/P/L.3) ووثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك الميزانية الإرشادية الإجمالية، لكابو فيردي (الوثيقة DP/FPA/OPS-ICEF/CCPD/2018/CPV/1).

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠١٨

٢/٢٠١٨
تقرير التقييم ورد الإدارة، وخريطة الطريق لتنقيح سياسة التقييم في اليونيسف، وخطة التقييمات العالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير التوليفي للتقييمات المعنون ”نحو تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ: توليف تقييمات اليونيسف للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦“ وبموجزه التنفيذي (E/ICEF/2018/4)، بما في ذلك نتائج التقرير واستنتاجاته وتوصياته؛

٢ - ***يرحب*** برد الإدارة على التقرير التوليفي للتقييمات (E/ICEF/2018/5)، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تحسين الأداء في السياقات الإنسانية وتعزيز التوجيه والبرمجة في مجال السياسات؛

٣ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تقدم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩ بشأن تنفيذ الإجراءات التي التزمت بها اليونيسف في ردها الإداري على التقرير التوليفي للتقييمات؛

٤ - ***يرحب*** بخطة التقييمات العالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (E/ICEF/2018/3)؛

٥ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تواصل الاستفادة من الدروس المستخلصة مما سبق من عمليات الاستعراض وتقارير التقييم وردود الإدارة لضمان الفعالية في التقييمات المقرر إجراؤها؛

٦ - ***يطلب أيضا*** من اليونيسف أن تقدم مع كل تقرير من تقارير التقييم ردا رسميا من الإدارة يحدد الإجراءات وجدولا زمنيا لتنفيذها؛

٧ - ***يطلب كذلك*** من اليونيسف أن تدرج في التقرير السنوي عن وظيفة التقييم في اليونيسف معلومات تفصيلية عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التقييم والتي تتفق معها الإدارة في ردودها، بغية رصد التقدم المحرز، بما في ذلك ما قد يعترض التنفيذ من صعوبات؛

٨ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تلتمس ما قد يُتاح من فرص مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإجراء تقييمات مشتركة للبرمجة المشتركة، وكذلك للفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٩ - ***يؤيد*** خطة التقييمات العالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

١٠ - ***يرحب*** بإعداد سياسة التقييم المنقحة لليونيسف، بما في ذلك خطط التشاور مع الدول الأعضاء؛ ويطلب من اليونيسف أن تراعي التوجيهات الواردة في ما سبق من قرارات وتقييمات وتقارير وعمليات استعراض لتحسين وظيفة التقييم من حيث الاستقلالية والمصداقية والفعالية والموارد والجدوى؛ ويطلب أيضا من اليونيسف أن تعرض السياسة للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

الدورة العادية الأولى
٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

٣/٢٠١٨
التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/5/Add.3)، وبالتوصيات الباقية من السنوات السابقة؛

٢ - ***يلاحظ*** الرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ لليونيسف؛

٣ - ***يلاحظ أيضا*** الاستنتاج الذي خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات ومفاده أن اليونيسف قامت في السنوات الأخيرة بخطوات لتعزيز الرقابة المالية والإدارية على عملياتها؛

٤ - ***يشجع*** اليونيسف على إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات الرئيسية السبع التي حددها مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

٥ - ***يشجع أيضا*** اليونيسف على القيام بمعالجة تامة للتوصيات المعلقة من التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات، وبصفة خاصة على تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الجوانب التي يتكرر صدور التوصيات بشأنها في مراجعات الحسابات؛

٦ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تواصل جهودها الرامية إلى منع حالات الغش وكشفها، وأن تستعرض بدقة الظروف العميقة التي أدت إلى حالات الغش بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر المستقبلية واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الإجراءات الرامية إلى استرداد الأموال؛

٧ - ***يطلب أيضا*** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم ردا إداريا مستقلا على النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير السنوي لمجلس مراجعي الحسابات، وأن تقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي، إلى جانب التقرير السنوي لمجلس مراجعي الحسابات، اعتبارا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

الدورة العادية الأولى
٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

٤/٢٠١٨

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٨

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨ فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (لأغراض خاصة)

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يوافق*** بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٨ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر) على النفقات المدرجة في الميزانية لأغراض خاصة وقدرها ٢٢٣ مليون دولار، على النحو المفصَّل في الجدول أدناه؛

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف صناديق الاستثمار الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	١٠٥,٠
التكاليف الأخرى لجمع الأموال من القطاع الخاص الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	٦٤,٤
مجموع نفقات جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد العادية لأغراض خاصة	**١٦٩,٤**
تكاليف جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه الممولة من الموارد الأخرى لأغراض خاصة	**٥٣,٦**
مجموع النفقات المرصودة لأغراض خاصة	**٢٢٣,٠**

٢ - ***يأذن*** لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بما يلي:

(أ) تكبد نفقات على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2018/AB/L.1، وإنقاص أو زيادة النفقات حتى المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث من الجدول نفسه، إذا اتضح أن الإيرادات المتأتية من جمع الأموال قد نقصت أو زادت عن المستويات المبينة في العمودين الأول والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين بنود ميزانية الموارد العادية المختلفة (على النحو المفصَّل في الفقرة ١ أعلاه) إلى حد أقصى نسبته ١٠ في المائة من المبالغ المعتمدة؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، في حدود القدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٨؛

٣ - *يشجع* المديرة التنفيذية على تحديد ما يُتاح من فرص جديدة في السوق واستغلالها، متى نشأت هذه الفرص، في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي وإخطار المجلس بذلك؛

٤ - *يطلب* إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تقدم، في إطار استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، استعراضا لأثر معاملاتها غير المالية مع القطاع الخاص، وأن تقدم في عام ٢٠٢١ استعراضا لأثر صناديق الاستثمار.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٨

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأنه، في ما يتعلق بالفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُدرجت في الميزانية إيرادات متأتية من جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بمبلغ ١,٦ بليون دولار، على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2018/AB/L.1.

جيم - مسائل السياسات

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يوافق*** على تخصيص اعتمادات لصناديق الاستثمار قدرها ١٠٥ ملايين دولار لعام ٢٠١٨؛

٢ - ***يوافق أيضا*** على مخصصات مؤقتة لمدة شهر واحد لكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ قدرها ١٦,٩ مليون دولار (أو ما نسبته ١٠ في المائة من المبلغ المخصص لأغراض خاصة من الموارد العادية ومقداره ١٦٩,٤ مليون دولار) يُستوعَب في الميزانية السنوية لجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٩.

الدورة العادية الأولى
٧ شباط/فبراير ٢٠١٨

الدورة السنوية

٥/٢٠١٨
وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بأن وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لكينيا وملاوي ورواندا (E/ICEF/2018/P/L.4-E/ICEF/2018/P/L.6)، قد أتيح الاطلاع عليها للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم مساهماتها فيها في الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وذلك وفقا لقرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - ***يوافق***، على أساس عدم الاعتراض، ووفقا للقرار ١/٢٠١٤، على وثائق البرامج القطرية، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، لكينيا وملاوي ورواندا (E/ICEF/2018/P/L.4-E/ICEF/2018/P/L.6).

الدورة السنوية
١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٦/٢٠١٨
تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علماً*** بفترات التمديد التي وافقت عليها المديرة التنفيذية لمدة سنة واحدة لفائدة البرامج القُطرية لكل من البوسنة والهرسك، وسيراليون، وكوبا، والكونغو، والمكسيك، والمبينة في الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2018/P/L.7؛

٢ - ***يوافق*** على التمديد المقترح لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطري للجمهورية العربية السورية، بعد تمديده سابقاً لمدة سنة واحدة، على النحو المبيّن في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/2018/P/L.7.

الدورة السنوية
١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٧/٢٠١٨
التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف (E/ICEF/2018/9)، بما في ذلك التقرير المتعلق بتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية وما تحقق من إنجازات

في ضوء الإطار المتكامل للنتائج والموارد لخطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2018/9/Add.1)، والمرفق المتعلق بتنفيذ اليونيسف للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٧، ومستخلص للبيانات المصاحبة وسجل أداء؛

٢ - ***يحيط علما*** أيضا بتقرير اليونيسف بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (E/ICEF/2018/11)؛

٣ - ***يقرر*** إحالة التقريرين المذكورين أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعين بموجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمها المجلس التنفيذي؛

٤ - ***يقر*** بالجهود المشتركة بين الوكالات المبذولة لتعزيز الفصل المشترك ويطلب إلى اليونيسف أن تواصل المشاورات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بشأن النموذج المنسق للإبلاغ بموجب الفصل المشترك؛

٥ - ***يرحب*** بالإشارة إلى الفصل المشترك في التقرير السنوي ويطلب إلى اليونيسف أن تقدم تقريرا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك، بدءا بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠١٨، وأن تعرض النتائج في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وفي الدورة السنوية؛

٦ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تواصل العمل مع الأمين العام ومع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء بهدف دعم التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك إسهامها في الانتقال السلس واستمرارية تصريف الأعمال في نظام المنسقين المقيمين؛

٧ - ***يطلب أيضا*** إلى اليونيسف، بصفتها كيانا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تعمل على نحو وثيق مع الأمين العام والدول الأعضاء لدعم إعداد خطة مدروسة للتنفيذ من أجل بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما يشمل تفعيل ترتيبات التمويل، بغية تقديمها إلى الجمعية العامة؛

٨ - ***يطلب كذلك*** إلى اليونيسف أن تقدم تحليلا أوليا للآثار المالية والآثار الأخرى المترتبة عن القرار ٢٧٩/٧٢ على اليونيسف إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٩ - ***يطلب*** إلى اليونيسف، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، أن تُقدّم مساهمتها في توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لنظام المنسقين المقيمين، بما يتسق مع خطة التنفيذ المقبلة لبدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المُنشّط والتي ستُقدَّم إلى الجمعية العامة، وذلك على أساس سنوي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

١٠ - ***يُشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ١٤/٢٠١٧ بشأن تحسين مستوى الحوارات المنظّمة المتعلقة بالتمويل في المستقبل وتقديم مقترح إلى المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ عن الكيفية التي يعتزم بها استخدام الحوار المنظّم المتعلق بالتمويل كأداة لتحسين نوعية وشفافية التمويل وتحسين مواءمة الموارد مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويشجع اليونيسف على أن تقدم مسبقا لمحة عامة عن الثغرات التمويلية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع مراعاة كل من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

١١ - ***يرحب*** بالتزام المديرة التنفيذية لليونيسف بتنفيذ القرارين ٧١/٢٤٣ و ٧٢/٢٧٩ ويشجع في هذا الصدد أمانة المجلس التنفيذي لليونيسف على العمل مع أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي لإعداد استجابة مشتركة للجزء المتعلق بطرائق العمل في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في موعد أقصاه أربعة أسابيع قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بما يتيح إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء قبل دورة عام ٢٠١٨؛

١٢ - ***يشجع*** أمانة المجلس التنفيذي لليونيسف على مواصلة السعي إلى إيجاد سبل لتحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي وتحقيق وفورات إضافية في التكاليف، بما يشمل إعداد الوثائق الرسمية للمجلس التنفيذي امتثالا للقواعد المتعلقة باللغات الرسمية ولغات العمل في اليونيسف، ويقرر أن ينظر في عدد الزيارات الميدانية السنوية للمجلس التنفيذي لليونيسف في دورة المجلس التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الدورة السنوية
١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٨/٢٠١٨
مستجدات الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف بشأن تعزيز تدابير الحماية من (أ) الاستغلال والانتهاك الجنسيين و (ب) من التحرش الجنسي في مكان العمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما مع التقدير*** بسياسة المديرة التنفيذية القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء كل من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ويعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها اليونيسف حتى الآن من أجل منع وإدارة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وتنفيذ المزيد من التغييرات المؤسسية والثقافية وضمان الأخذ بنهج مترابط ومتسق على نطاق المنظومة؛

٢ - ***يحيط علما مع التقدير أيضا*** بالتقييم المستقل الذي تجريه اليونيسف لسياساتها وعملياتها بشأن التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وفرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش الجنساني في مكان العمل، ويطلب إلى اليونيسف أن تعرض تقريري التقييم وفرقة العمل وما يتصل بذلك من استجابات الإدارة على المجلس التنفيذي؛

٣ - ***يطلب*** إلى إدارة اليونيسف، على النحو المطلوب في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أن تقدم شهادتها السنوية إلى المجلس التنفيذي في كل دورة سنوية، وأن تتناول مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، حسب الاقتضاء، على نحو يكمّل ويعزز عملية الإبلاغ القائمة، وأن تقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك تعاونها مع مكتب المدافع عن حقوق الضحايا في الأمم المتحدة، ويحث كذلك اليونيسف على النظر في كيفية مواءمة عملية الإبلاغ، شكلا ومضمونا، مع الوكالات الأخرى، حسب الاقتضاء؛

٤ - ***يشجع*** مكتب المجلس التنفيذي لليونيسف على النظر في إمكانية مناقشة مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للمستفيدين والتحرش الجنسي في مكان العمل في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي من أجل زيادة كفاءة المجالس وتجنب الازدواجية.

الدورة السنوية
١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٩/٢٠١٨
التقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يُحيط علماً*** بالتقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف (E/ICEF/2018/10).

٢ - ***يرحب*** بزيادة الحوار بين أمانة اليونيسف والمجلس التنفيذي بشأن نشاط اليونيسف البالغ الأهمية في مجال العمل الإنساني، بما يشمل تقديم التقرير السنوي الأول عن العمل الإنساني لليونيسف؛

٣ - ***يطلب*** أن تُجسِّد تقارير اليونيسف السنوية المقبلة عن العمل الإنساني خطة اليونيسف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي يُدرج فيها العمل الإنساني في كل مجال من مجالات الأهداف وهو موضوع شامل لعدة قطاعات، والالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني، ويطلب أيضا إلى اليونيسف أن تعكس التقدم المحرز في جميع المناطق الجغرافية على نحو أكثر شمولا في التقارير اللاحقة.

الدورة السنوية
١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١٠/٢٠١٨
تقارير التقييم وردود الإدارة وسياسة التقييم المنقحة لليونيسف

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٧ عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2018/15)؛

٢ - ***يرحب*** بالتقدم الجيد المحرز في تقييم أنشطة اليونيسف، ولكنه يلاحظ مع القلق أن الإنفاق على التقييم كنسبة مئوية من الإنفاق الإجمالي على البرامج انخفض في عام ٢٠١٧ ولم يتمكن باستمرار خلال السنوات الأخيرة من بلوغ النسبة المستهدفة وهي ١ في المائة من نفقات البرامج على النحو المبين في سياسة اليونيسف للتقييم والمؤكد في مقررات المجلس التنفيذي السابقة، ولذلك يطلب من اليونيسف بلوغ هذه النسبة المستهدفة بحلول نهاية عام ٢٠١٩؛

٣ - ***يلاحظ*** بأن توزيع التقييمات حسب المواضيع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ يبين انخفاضا حادا في عدد التقييمات الخاصة بقطاعات محددة في مجالي التعليم وحماية الأطفال، ويدعو اليونيسف إلى كفالة معدل إنجاز ثابت؛

٤ - ***يرحب*** بما طرأ من تحسن في نطاق التغطية بالتقييم للمواضيع الشاملة، ويطلب إلى اليونيسف إدراج المساواة بين الجنسين باعتبارها موضوعا شاملا في جميع التقييمات وزيادة معدل تغطية العمل الإنساني حتى يجسد على نحو أفضل الإنفاق الإجمالي الحالي لليونيسف في سياقات النزاعات والأزمات؛

٥ - ***يحيط علما*** بما أبلغ عنه من عدد التقييمات المقدمة لكل منطقة، ويطلب إلى اليونيسف، ولا سيما بالنسبة إلى تلك المناطق التي لديها أكبر قدر من النفقات البرنامجية، أن تقوم بزيادة كبيرة في نطاق تغطية التقييم؛

٦ - ***يطلب*** أن تكون التقارير السنوية المقبلة متمحورة حول الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، (مجالات السياسات والإنفاق) وسياسة التقييم المنقحة لليونيسف؛

٧ - ***يشير*** إلى مقرره ٢٠١٨/٢، ويحيط علما بأهمية التقييمات المشتركة مع الكيانات الأخرى، بما في ذلك التقييم المشترك للفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج، ويدعو مكتب التقييم واليونيسف إلى إطلاع المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ بشأن التخطيط لهذا التقييم المشترك كجزء من إسهامه في توسيع نطاق التعاون بشأن التقييمات المشتركة للأنشطة على نطاق المنظومة وفي وظيفة تدابير التقييم المستقل على نطاق المنظومة؛

٨ - ***يحيط علما*** بتقييم استراتيجيات وبرامج اليونيسف للحد من توقف النمو عند الأطفال دون سن ٥ سنوات من العمر وملخصه التنفيذي (E/ICEF/2018/16)، ويتطلع إلى تنفيذ الإجراءات الواردة في رد الإدارة، ويطلب إحاطة عن مستجدات تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم تُقدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لليونيسف في عام ٢٠١٩؛

٩ - ***يرحب*** بالمقترح النهائي لسياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2018/14)؛

١٠ - ***يرحب أيضا*** بالتعاون المفتوح والبناء مع الدول الأعضاء في وضع سياسة التقييم المنقحة؛

١١ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تنفذ تنفيذا تاما ومتسقا سياسة التقييم المنقحة في جميع مجالات المنظمة، بما في ذلك مختلف مجالات السياسات في المقر وعلى المستوى الميداني، بما يشمل بناء القدرات على الصعيدين القطري والبرنامجي؛

١٢ - ***يقر*** سياسة التقييم المنقحة.

الدورة السنوية
١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١١/٢٠١٨

تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٧ (E/ICEF/2018/13)؛

٢ - ***يعرب عن تقديره*** لأنشطة التوعية الناجحة لمكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف، التي أدت إلى حدوث زيادة هائلة في عدد الطلبات في عام ٢٠١٧، ويرحب بنتائج النموذج المبتكر لميسري الحوار بشأن الأخلاقيات، الذي يذكي الوعي بالأخلاقيات والنزاهة على نطاق المنظمة من خلال ميسرين وبموارد محدودة؛

٣ - ***يطلب*** إلى مكتب الأخلاقيات أن يبادر إلى المشاركة في تنفيذ وتنسيق الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الاستغلال الجنسي للمستفيدين والاعتداء الجنسي عليهم والتحرش الجنسي في مكان العمل، وفقا للولاية المنوطة به، ويطلب أيضا إلى مكتب الأخلاقيات أن يقدم إفادات مخصصة أكثر تفصيلا عن أنشطته لمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي في تقاريره المقبلة؛

٤ - ***يشير*** إلى أن مكتب الأخلاقيات يرى أن تفعيل سياسة اليونيسف لحماية الطفل عمل لم يكتمل، ويطلب في هذا الصدد إلى مكتب الأخلاقيات أن يقدم تقييما في تقريره السنوي لعام ٢٠١٩ عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة والتوصيات المقترحة للتحسين؛

٥ - ***يشير أيضا*** إلى أن مكتب الأخلاقيات يرى أنه لا توجد سياسة ثابتة تبين متى وكيف وبأية صيغة ينبغي استشارة المكتب بشأن مسائل وضع المعايير ودعم السياسات في مجال الأخلاقيات، ويطلب في هذا الصدد إلى مكتب الأخلاقيات والإدارة إضفاء طابع رسمي على هذه السياسة، التي سترد في التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***يطلب*** إلى اليونيسف إجراء تقييم لمستوى الموارد المقدمة لمكتب الأخلاقيات، بغية ضمان توفر الموارد اللازمة للمكتب للاضطلاع بولايته؛

٧ - ***يطلب أيضا*** إلى اليونيسف أن تقدم ردا إداريا مستقلا على النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات، وأن تقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي، إلى جانب التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات، اعتبارا من الدورة السنوية لعام ٢٠١٩؛

٨ - ***يطلب كذلك*** إلى اليونيسف أن تطلع المجلس التنفيذي على موجز بنتائج الاستقصاء العالمي للموظفين لعام ٢٠١٧ والتوصيات المنبثقة عنه، وتهيب باليونيسف إلى اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لزيادة تكريس ثقافة عدم السكوت في المنظمة.

الدورة السنوية

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨

١٢/٢٠١٨

التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علماً*** بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٧ المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2018/AB/L.2)، بما في ذلك الرأي العام المتعلق بالضمانات بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الذي تعتمده المنظمة، ويشجع المكتب على أن يواصل وضع الأساس المنطقي المقترن بهذا الرأي لمساعدة المجلس على فهم سير عمل العمليات الرئيسية؛

٢ - ***يرحب*** بالتحليل الداعم للرأي المتعلق بالضمانات لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ويرحب أيضا بالتقدم المحرز في وضع وتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للمكتب، ويطلب إلى المكتب أن يدرج الإبلاغ استنادا إلى مزيد من مؤشرات الأداء الرئيسية المتصلة بعمله في التقارير السنوية المقبلة، بدءا من التقرير الذي سيُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية عام ٢٠١٩؛

٣ - ***يطلب*** إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدِّم المزيد من التحليل المفصل لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للمستفيدين والتحرش الجنسي في مكان العمل، وفقا للولاية المنوطة به، بما في ذلك الادعاءات والتحقيقات والإجراءات المتخذة في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ المقدم إلى المجلس التنفيذي؛

٤ - ***يشير*** إلى أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يؤكد، في تقريره السنوي، بأنه سيعمل في عام ٢٠١٨ على توفير ضمانات بأنه قد تمّ بنجاح ترسيخ وتعميم نهج متّسق وفعّال لحماية الأطفال وضمان سلامتهم على نطاق اليونيسف بأسرها، ويطلب في هذا الصدد، بأن: (أ) يقدم المكتب، في تقييمه وضماناته، توصيات محددة لإدخال تحسينات على نهج اليونيسف وسياساتها، حسب الاقتضاء؛ (ب) يضع كل من المكتب والإدارة نظاما لرصد التقدم المحرز في ضوء مؤشرات الأداء الرئيسية، على أن يبلغ عنه في التقارير السنوية المقبلة للمكتب؛

٥ - ***يرحب*** بزيادة تركيز المكتب على مجالات المخاطر الرئيسية، والعدد المتزايد لعمليات المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب العاملة في الحالات الإنسانية المعقدة، والجهود الرامية إلى الحد من الوقت الذي يستغرقه إنجاز التقارير لتقديم المعلومات في الوقت المناسب إلى الجهات المعنية؛

٦ - ***يحيط علما*** بخطط المكتب لإجراء تقييم خارجي لجودة أفرقة مراجعة الحسابات والتحقيقات التابعة له، ويطلب إلى المكتب أن يضمن تقريره السنوي المقبل موجزا لاستنتاجاته وللتفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ توصياته؛

٧ - ***يحيط علما أيضا*** بأنه لم تصنَّف أي تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات بأنها سلبية، وإنما كذلك بتناقص عدد التقارير المصنَّفة بأنها مرضية وزيادة التقارير المصنَّفة مع تحفظات شديدة، ويشجع اليونيسف على مواصلة تطوير الجودة؛

٨ - ***يحيط علما كذلك*** بالإجراءات المبلغ عنها استجابة للتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٦ ومقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٧/١٠، ويطلب معلومات مستكملة عن تنفيذ الإجراءات استجابة للتقرير السنوي للمكتب لعام ٢٠١٧ تُقدَّم إلى المجلس التنفيذي لليونيسف في دورته السنوية عام ٢٠١٩؛

٩ - ***يحيط علما*** بانخفاض معدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ٢٠١٦، ويشجع إدارة اليونيسف على تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المتبقية وضمان المتابعة الملائمة لمجالات التحسين الرئيسية، مثل إدارة المخاطر، وإدارة الشركاء في مجال التنفيذ، وضمان إدارة مخاطر الغش والحماية منها، وأن يقدِّم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠١٩؛

١٠ - ***يرحب*** بالجهود المبذولة للتقليل إلى الحد الأدنى من عدد الإجراءات المعلقة لمدة تزيد عن ١٨ شهراً؛

١١ - ***يحيط علما*** بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إلى الإدارة، ويشجع الإدارة على النظر في جميع توصيات اللجنة؛

١٢ - ***يرحب*** بتنفيذ استراتيجية مكافحة الغش، ويطلب إلى المكتب أن يدرج في التقارير السنوية المقبلة تحليلا للقنوات التي يُكشف أو يُبلَّغ إلى المكتب من خلالها عن ادعاءات الغش وغيره من أشكال سوء السلوك؛

١٣ - ***يلاحظ مع القلق*** استمرار انخفاض مستوى استرداد الأموال المختلسة، ولا سيما فيما يتعلق بالأطراف الثالثة، ويكرر دعوته إلى الإدارة للقيام بكل ما في وسعها من أجل ضمان استرداد أي خسارة محتملة في الحالات التي تم التحقيق فيها في الوقت المناسب، ويطلب إلى إدارة اليونيسف أن تقدم في ردود الإدارة المقبلة تفاصيل موزعة حسب السنة التقويمية للخسائر الإجمالية مقارنة بالسنوات السابقة والمبالغ المستردة المتراكمة حتى الآن مقابل خسائر كل سنة؛

١٤ - ***يلاحظ مع التقدير*** أن المكتب يفيد بأنه قد خُصِّصت له موارد مناسبة وكافية في عام ٢٠١٧، ويطلب إلى اليونيسف أن تواصل تخصيص الموارد الكافية للمكتب لضمان تقديم عدد مرضٍ من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كل سنة؛

١٥ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تواصل تركيز الجهود على تحسين الجداول الزمنية للتحقيق، إذ يلاحظ العدد المتزايد للحالات التي تنتظر التحقيق من سنة إلى أخرى.

الدورة السنوية
١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الدورة العادية الثانية

١٣/٢٠١٨
برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩ باعتباره إطارا مرنا قابلا للتنقيح خلال العام، حسب الاقتضاء.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (يُؤكد التاريخ فيما بعد)

الدورة العادية الأولى ٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	*الدورة السنوية ١١-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩*	*الدورة العادية الثانية ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩*
المسائل التنظيمية والاجرائية	**المسائل التنظيمية والاجرائية**	**المسائل التنظيمية والاجرائية**
انتخاب رئيس المجلس التنفيذي ونوابه (لاتخاذ قرار) (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)[(١)]		برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٠ **(لاتخاذ قرار)**
المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	**المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات**	**المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات**
التعاون البرنامجي لليونيسف:	التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ المقدم من المديرة التنفيذية لليونيسف **(لاتخاذ قرار)**	التعاون البرنامجي لليونيسف:
وثائق البرامج القطرية **(لاتخاذ قرار)**	تقرير اليونيسف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة[(٢)] **(للعلم)**	وثائق البرامج القطرية **(لاتخاذ قرار)**
تمديد البرامج القطرية الجارية **(لاتخاذ قرار)**		تمديد البرامج القطرية الجارية **(لاتخاذ قرار)**
تقرير شفوي عن متابعة اليونيسف للتوصيات والقرارات الصادرة عن اجتماعات مجلس تنسيق البرنامج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز **(للعلم)**	التقرير السنوي عن العمل الإنساني لليونيسف **(لاتخاذ قرار)**	الحوار المنظّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ **(للعلم)**
إحاطة بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسف **(للعلم)**	التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل اليونيسف للمسائل الجنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ **(للعلم)**	إحاطة شفوية بالمستجدات في مجال العمل الإنساني لليونيسف **(للعلم)**
	التعاون البرنامجي لليونيسف:	
	وثائق البرامج القطرية **(لاتخاذ قرار)**	
	تمديد البرامج القطرية الجارية **(لاتخاذ قرار)**	
المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة	**المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة**	**المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة**
تقارير التقييم وردود الإدارة **(لاتخاذ قرار)**	التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ عن وظيفة التقييم في اليونيسف **(لاتخاذ قرار)**، ورد الإدارة	تقارير التقييم وردود الإدارة **(لاتخاذ قرار)**

(١) هذا التاريخ مبدئي.

(٢) يُنظر في هذا التقرير في إطار بند جدول الأعمال المعنون: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لليونيسف.

الدورة العادية الأولى ٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	الدورة السنوية ١١-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩	الدورة العادية الثانية ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
	تقارير التقييم وردود الإدارة (**لاتخاذ قرار**)	
	تقرير مكتب الأخلاقيات التابع لليونيسف لعام ٢٠١٨ (**لاتخاذ قرار**)، ورد الإدارة	
	التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ المقدَّم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي (**لاتخاذ قرار**)، ورد الإدارة	
	التقرير السنوي للجنة اليونيسف الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨ (**للعلم**)	
	معلومات مستكملة عن سياسات اليونيسف وعملياته بشأن التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي	
مسائل الموارد والمالية والميزانية	**مسائل الموارد والمالية والميزانية**	**مسائل الموارد والمالية والميزانية**
التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة لليونيسف عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (**لاتخاذ قرار**)، ورد الإدارة		الخطة الاستراتيجية لليونيسف: تقديرات مالية مستكملة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ (**لاتخاذ قرار**)
جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٩ (**لاتخاذ قرار**)		جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (**للعلم**)
تحديث شفوي بشأن عمل اللجان الوطنية لليونيسف (**للعلم**)		
مسائل أخرى	**مسائل أخرى**	**مسائل أخرى**
القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٩	كلمة رئيسة رابطة موظفي اليونيسف العالمية	القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٠
	تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (**للعلم**)	
	القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩	

ملاحظة: ***(لاتخاذ قرار)***:تتولى الأمانة إعداد وثائق بشأن بند جدول الأعمال. ومن المتوقع أن يجري المجلس التنفيذي مناقشات وأن يتخذ قرارا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

(للعلم): تتولى الأمانة إعداد وثائق للعلم. وقد يختار المجلس التنفيذي أن يتخذ قراراً في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٤/٢٠١٨
أساليب العمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يعيد تأكيد*** ما ورد في النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لليونيسف؛

٢ - ***يحيط علما مع التقدير*** بالرد المشترك الذي أعدته أمانات المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدّمه في الجزء المتعلق بأساليب العمل في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٨؛

٣ - ***يطلب*** من أمانة المجلس التنفيذي لليونيسف أن تعمّم مشاريع القرارات قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد كل دورة حتى تتاح مشاريع القرارات في مرحلة ما قبل الدورة، ويشجّع بقوة المكتب على أن يعيّن، في ذلك الوقت، ميسّرا لكل مشروع من مشاريع القرارات، في إطار الاحترام الكامل للتمثيل الإقليمي العادل، وفي هذا الصدد يشجع بقوة الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها بشأن مشاريع القرارات، قبل بدء الدورة، إن أمكن، بهدف الشروع في المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات في اليوم الأول من الدورة؛

٤ - ***يطلب أيضا*** من اليونيسف وأعضاء المجلس التنفيذي أن تبذل الجهود من أجل بدء جميع الاجتماعات والإحاطات غير الرسمية والمشاورات غير الرسمية في الوقت المناسب، وأن تكفل عقد الاجتماعات والإحاطات غير الرسمية والمشاورات غير الرسمية خلال ساعات العمل المقررة في الأمم المتحدة وتجنب المشاورات الموازية من أجل زيادة تيسير المشاركة الفعالة والبناءة لجميع الدول الأعضاء في أعمال المجلس؛

٥ - ***يطلب كذلك*** من أمانة المجلس التنفيذي لليونيسف أن تحدّد مجموعة من بنود جدول الأعمال المشتركة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف مواءمة النظر في بنود جدول الأعمال مع هذه الوكالات، ابتداء من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ فصاعدا؛

٦ - ***يطلب*** من أمانة المجلس التنفيذي لليونيسف أن تضع، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة جدولا زمنيا مشتركا لجميع اجتماعات المجلس على شبكة الإنترنت، على أن يُحدّث في الوقت الحقيقي ويُقدّم إلى المجلس التنفيذي؛

٧ - ***يطلب أيضا*** من إدارة اليونيسف أن تقدم ردا خطيا على الأسئلة التي طُرحت في الإحاطات غير الرسمية، بناء على طلب كتابي من الدول الأعضاء، قبل بدء الدورة الرسمية التالية؛

٨ - ***يطلب كذلك*** إلى اليونيسف أن تواصل تحسين وثائقها بحيث تصبح أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي والتحليلي وأن تضمّنها أفضل الممارسات والإجراءات التي يجري اتخاذها لتناول الدروس المستفادة ومواجهة التحديات والمخاطر، استنادا إلى التفاعلات مع المجلس، عند الاقتضاء؛

٩ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تواصل تحسين إمكانية الحصول على وثائقها وأن تذكر بوضوح أسماء ملفات وثائق المجلس التنفيذي وأن تشير إلى محتوى الوثائق وإلى إمكانية تنزيل تلك الوثائق في مجملها بحسب الوكالة وأن تتضمن إمكانية البحث في نصها الكامل؛

١٠ - ***يطلب أيضا*** من اليونيسف أن تعمل مع المجلس التنفيذي ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية لزيارات المجلس التنفيذي الميدانية ومتطلبات الإبلاغ بكفاءة وفعالية؛

١١ - ***يطلب كذلك*** من اليونيسف ومكتبها إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين في أفرقة الخبراء في جميع الاجتماعات؛

١٢ - ***يطلب*** من مكتب اليونيسف، بالتعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، الشروع في عملية استشارية مشتركة مع الدول الأعضاء بدءا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، بغية دراسة كفاءة الدورات الحالية وجودتها، فضلا عن مهام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، بالاستناد إلى الرد المشترك الذي أعدته الأمانات؛

١٣ - ***يؤكد*** من جديد قرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ ويقرّ بأوجه الكفاءة الكبيرة التي تحققت من خلال ترشيد عملية الموافقة على وثيقة البرنامج القطري والسماح للدول الأعضاء بوضع تعليقاتها إلكترونيا ومن خلال وضع اللمسات الأخيرة على وثائق البرامج القطرية قبل ستة أسابيع على الأقل من بدء الدورة، ويوصي بأن تنظر اليونيسف في تحسين عرض وثيقة البرنامج القطري؛

١٤ - ***يقرر*** إلغاء الزيارة الميدانية السنوية لمكتب المجلس التنفيذي لليونيسف، وذلك للمواءمة مع الممارسة المتبعة في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، ويشجع أعضاء المكتب على السعي إلى المشاركة في إحدى الزيارتين الميدانيتين الأخريين المتاحتين للمشاركة: الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي والزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٥/٢٠١٨
الحوار المنظّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالحوار المنظّم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٢ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تستعرض شكل التقرير عن الحوار المنظّم بشأن التمويل ومحتواه، بغية المضي قدما في تحسين نوعية الحوار المنظّم بشأن التمويل، بسبل منها تقديم لمحة عامة عن التمويل فيما يتّصل بالاحتياجات من التمويل اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع أخذ الموارد العادية والموارد الأخرى في الحسبان؛

٣ - ***يشجّع*** اليونيسف على أن تواصل العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بغية تحسين التعاون في مجال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل؛

٤ - ***يرحّب*** بالتزام اليونيسف، بالتعاون الوثيق مع فريق الانتقالي للأمين العام وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، المؤرّخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ويرحّب أيضا بالمعلومات المستكملة المقدمة مع التحليل الأولي لآثار القرار المالية وآثاره الأخرى، ويطلب من اليونيسف أن تواصل الحوار مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، وأن تقدّم معلومات مستكملة في ٢٠١٩؛

٥ - ***يشير*** إلى القرار ٥/٢٠١٨، ويطلب من اليونيسف أن تضاعف مساهمتها في الترتيب القائم لتقاسم التكاليف في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفقا للقرار ٢٧٩/٧٢، وأن تودع مساهمتها لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة التنفيذ الخاصة بالأمين العام، من أجل تفعيل نظام المنسقين المقيمين الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأن تقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***يطلب*** من اليونيسف أن تقدم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمتها في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٩؛

٧ - ***يطلب*** أيضا من اليونيسف أن تتعاون، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع الفريق الانتقالي للأمين العام من أجل تقديم الدعم لوضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المبينة في القرار ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

٨ - ***يدعو*** اليونيسف إلى أن تستعرض عمليات التخطيط والتمويل والإبلاغ عن النتائج الخاصة بها لضمان فعالية التعاون المشترك في سياق تنشيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تقدم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات اللازمة.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٦/٢٠١٨
وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بأن وثائق البرامج القطرية، لكل من إكوادور وبنن وبوتان وبوروندي وتوغو وجنوب السودان والسنغال وغينيا الاستوائية والفلبين وكمبوديا وليبيا وليسوتو وناميبيا ونيكاراغوا، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) (E/ICEF/2018/P/L.8-E/ICEF/2018/P/L.22/Rev.1)، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية، قد أتيحت للدول الأعضاء لكي تبدي تعليقاتها عليها وتقدم إسهاماتها بشأنها في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١/٢٠١٤ بشأن تعديلات إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها؛

٢ - ***يوافق***، وفق قاعدة القبول الضمني، ووفقا للمقرر ١/٢٠١٤، على وثائق البرامج القطرية لكل من إكوادور وبنن وبوتان وبوروندي وتوغو وجنوب السودان والسنغال وغينيا الاستوائية والفلبين وكمبوديا وليبيا وليسوتو وناميبيا ونيكاراغوا، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) (E/ICEF/2018/P/L.8-E/ICEF/2018/P/L.22/Rev.1)، بما في ذلك الميزانيات الإرشادية الإجمالية.

الدورة العادية الثانية
١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٧/٢٠١٨
تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علماً*** بالتمديد لمدة شهرين للبرنامج القُطْري للنيجر والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لتيمور - ليشتي، اللذين وافق عليهما المديرُ التنفيذي والمعروضَين في الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2018/P/L.23؛

٢ - ***يوافق*** على التمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القُطْري لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبرنامج القُطْري لليبريا، بعد تمديدَيْن سابقين لهما لمدة سنة واحدة، على النحو المبيّن في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/2018/P/L.23.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٨/٢٠١٨

تقارير التقييم وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بتقييم استجابة اليونيسف من المستوى ٣ لوباء الكوليرا في اليمن: أزمة داخل أزمة، وبموجزه التنفيذي (E/ICEF/2018/21)، وبرد الإدارة عليه (E/ICEF/2018/22).

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١٩/٢٠١٨

الخطة الاستراتيجية لليونيسف: التقديرات المالية المستكملة، ٢٠١٨ – ٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2018/AB/L.4 بوصفها إطارا مرنا لدعم برامج اليونيسف؛

٢ - ***يوافق*** على إطار الموارد المتكامل للتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ويوافق على إعداد بيانات نفقات البرامج القطرية التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي بحد أقصى قدره ٧١٠ ملايين دولار من الموارد العادية في عام ٢٠١٩، رهنا بتوافر الموارد واستمرار صحة هذه التقديرات المالية المقررة؛

٣ - ***يشجّع*** على أن يستمرّ تضمين وثائق التخطيط المالي المقبلة بندا مستقلا من بنود الميزانية لكل من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومكتب التقييم، وفقا لقراري المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٧، الفقرة ١٤ و ١٤/٢٠١٧، الفقرة ٩ (د)؛

٤ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تقدم تحديثات سنوية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تمويل احتياطياتها من أجل الالتزامات المتعلقة بالموظفين.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

٢٠/٢٠١٨

جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه: التقرير المالي عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير المالي عن جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (E/ICEF/2018/AB/L.5)؛

٢ - ***ينوه*** بالنموذج التمويلي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الذي يعتمد على المساهمات الكبيرة المقدمة من القطاع الخاص؛

٣ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تعرض أداء اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية على نحو منفصل، من دون أنشطة جمع الأموال المنظَّمة ومعها لكليهما، في التقارير المالية المقبلة؛

٤ - ***يطلب أيضا*** إلى اليونيسف أن تقدم في تقريرها المقدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩، وفيما يتعلق بالمشاركة غير المالية مع قطاع الأعمال، الاستراتيجية التي تعتمدها لزيادة النتائج الحالية ونتيجة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

٥ - ***يشجع*** اليونيسف على أن تخصص موارد كافية لتقديم دعم قوي إلى مكاتبها الإقليمية والقطرية فيما يتعلق بمشاركتها غير المالية مع قطاع الأعمال.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

٢٠١٨/٢١
تقرير مشترك عن استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٣/٥، الذي أقر السياسة الحالية المنسقة لاسترداد التكاليف، وينوه ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها اليونيسف، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لتنفيذ هذه السياسة؛

٢ - ***يشير أيضا*** إلى قراري المجلس التنفيذي ٢٠١٧/٧ و ٢٠١٧/١٤، اللذين أوعز فيهما المجلس التنفيذي إلى الوكالات بتنفيذ سياسة استرداد التكاليف وكفالة استرداد كامل التكاليف بصورة تناسبية من مصادر تمويل الموارد العادية والموارد الأخرى، وتقديم الحوافز لزيادة تمويل الموارد العادية؛

٣ - ***يحيط علما*** بالتقرير الصادر تحت الرمز DP/FPA/ICEF-UNW/2018/1 وبالمقترحين المتعلقين باسترداد التكاليف غير المباشرة الواردين فيه؛

٤ - ***يحيط علما*** بالفقرة ٢٨ (د) من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ التي تدعو إلى مواصلة مواءمة استرداد التكاليف من جانب فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويثني في هذا الصدد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضعها إطارها المنسق لاسترداد التكاليف، ويشجعها على العمل مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد نظر مجالس إدارتها في الأمر على النحو الواجب، من أجل اعتماد إطار منسق لاسترداد التكاليف؛

٥ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تقوم، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باستعراض مشترك لتعاريف التكلفة الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف ذات الصلة، بغية زيادة مواءمة نهجها عبر تحديد تعاريف موحدة لفئات التكاليف والأنشطة والمهام ذات الصلة على مستوى التفاصيل الجزئية، مع مراعاة مختلف نماذج الأعمال في فرادى الوكالات، وهو ما يتيح فهما كاملا لتكوين فرادى الفئات، وخيارات المواءمة الممكنة للمهام المماثلة مع نفس تصنيفات التكاليف على نطاق الوكالات، ويظل يوفر أساسا لإجراء مقارنات بين المنظمات فضلا

عن المواءمة مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات، وذلك لتقديمه إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩؛

٦ - ***يؤكد من جديد***، في هذا الصدد، السياسة المنسقة لاسترداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٢٠١٣/٥، ويطلب إلى اليونيسف أن تقوم، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعرض مقترح شامل أولي بشأن سياسة استرداد التكاليف لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٢٠، بغية تقديم مقترح شامل نهائي لكي يتخذه المجلس التنفيذي قرارا بشأنه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٢٠؛

٧ - ***يطلب*** إلى اليونيسف أن تقوم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالحد من منح الإعفاءات التي تخفض معدلات استرداد التكاليف المتفق عليها، وأن تقدم معلومات مستكملة عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن تطبيق الإعفاءات في جميع مؤسساتها، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٩؛

٨ - ***يطلب أيضا*** إلى اليونيسف أن تقوم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإجراء استعراض شامل لمعدلات استرداد التكاليف، في إطار المقترح الشامل؛

٩ - ***يطلب كذلك*** إلى اليونيسف أن تقوم، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعرض تقييم لأسباب عدم إنجاز استرداد كامل التكاليف في الوقت الحالي، في إطار المقترح الشامل.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - المساعي المُشتركة لتعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان - طُرق فعّالة للتشارك في تحقيق النتائج لمعالجة الأولويات القُطرية للبرامج بنجاح في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بالترحيب الحار بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

٢ - وفي ملاحظاتها الافتتاحية، أكدّت نائبة الأمين العام مُلاءمة توقيت الاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية الذي عُقِد في اليوم التالي لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ (في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨) بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تطلّبت إعادة التنظيم عملية لإدارة التغييرات على مستوى المنظومة بأسرها لعب فيها رؤساء المجالس التنفيذية دورًا رئيسيًا في إخضاع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمُساءلة؛ وإنشاء بيئة تمكينية للدفع قُدُمًا بالإصلاحات من خلال نظام جديد للمُنسِّقين المقيمين؛ والدفع قدمًا بالعمل المترابط من خلال وثيقة استراتيجية على مستوى المنظومة بأكملها لتعجيل الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠. كما شجَّعت الدول الأعضاء على التحلي بالجرأة عند مُراجعة الوظائف والأدوار التشريعية للاجتماعات المشتركة للمجالس. قدّمت دراسة الحالة عن السودان منظورًا مفيدًا يمكن من خلاله النظر في مدى ترابط الأمم المتحدة على المستوى القُطري. وقد تطلبت ضخامة التحديات العالمية العمل الجماعي المتجسد في نهج 'توحيد الأداء' لمعالجة كافة الأبعاد الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وتطلبت مُجابهة أوجه انعدام المساواة توليد أدلة مُصنّفة وتبادلها من أجل مُعالجة الصور المتعددة لانعدام المساواة.

٣ - وأكدت نائبة الأمين العام وجوب قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يلي: (أ) تكثيف الدعم الدولي للجهود المشتركة في التغلب على أوجه انعدام المساواة المتزايدة؛ (ب) تعزيز التعاون والاتساق في السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ (ج) زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية المستدامة والقادرة على الصمود؛ (د) الوصول إلى الشباب والفتيات بصفة خاصة، وإشراكهم؛ (هـ) رفع الشراكات إلى مستوى جديد، بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

٤ - ووصف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاحظاته الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، في أعقاب اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ بالاختبار الكاشف لتفعيل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. وكان الاجتماع مؤشّراً لبداية عهد جديد يتطلب نهجًا جماعيًا وفقاً لما تعكسه خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتضافرة أن (أ) تساعد البلدان في إعادة تعيين نهجها تجاه التنمية المستدامة وترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى خطط عمل تنموية وطنية؛ (ب) إنشاء خطوات تحويلية لإدارة تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الوفاء بوعود خطة عام ٢٠٣٠. وقد برزت عملية إعادة التنظيم هذه من خلال القرار ٢٧٩/٧٢ ومن خلال تجربة نهج 'توحيد الأداء' التي اكتُسِبت حتى الآن.

٦ - وتطلّبت الأهداف، التي تركز على الجوانب متعددة الأبعاد للفقر وانعدام المساواة، أن تفكر منظمات الأمم المتحدة في حلول نظُمية متعددة الأوجه تتناول الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورٌ حيوي يضطلع به بوصفه عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وذلك على النحو المنصوص عليه في أُطر مثل الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.

٧ - كما أشار المدير التنفيذي لليونيسف إلى أن الأمم المتحدة دخلت عصرًا جديدًا مع القرار ٢٧٩/٧٢. وكان على كل منظمة تنفيذ الإصلاح بطريقة تناسب البلدان المستفيدة، مع التركيز على طرق جديدة للعمل معًا. وتضمَّن ذلك التوسع بما يتجاوز الطرق المقبولة للتعاون والاستناد إلى المبادرات لاستكشاف الشراكات المبتكرة واستخدام تقنية سلسة السجلات المغلقة ''سلسلة الكتل'' والتصوير بالأقمار الصناعية لتخطيط العمل الميداني ورصده.

٨ - وكان من بين التحديات الجماعية كيفية غرس بذور التنمية في التخطيط الإنساني والعمليات الإنسانية لمعالجة الأسباب الجذرية وتجنّب آثار الأزمة، وهو مجال كانت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد بدأت في تحديد نواتج متعددة السنوات فيه وتمويلها. وتضمَّن هذا تنسيق تقييمات الاحتياجات وزيادة الاستثمارات في مجالي التحليل والتقييم وهيكلة أساليب التمويل المبتكرة والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق النواتج الجماعية.

٩ - أعطى الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية للمنظمات الأربع منصة للدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة بصورة جامعة في ستة مجالات مواضيعية. وكانت المبادرات الجديدة التي تتعاون فيها منظمتان أو أكثر من المنظمات الأربع في مجال أو أكثر من بين ستة مجالات مواضيعية على المستويين الإقليمي والقُطري من بين الأمور المكمِّلة لهذه الجهود، وبخاصة مُبادرات التعجيل. وكان على المنظمات أيضًا إنشاء آليات للشكاوى لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأوضاع الإنسانية، ودمج مقارها على مستوى مكتب المنطقة، وتجميع بيوت الضيافة الخاصة بها وتوسعة المراكز العالمية للخدمات المشتركة.

دراسة حالة عن السودان

١٠ - أكد المنسِّق المقيم ومُنسِّق الشؤون الإنسانية السابق للأمم المتحدة في السودان (الذي يشغل حاليًا منصب نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق)، والذي شارك من

خلال اتصال مرئي، أن الأنشطة الإنسانية والتنموية وأنشطة السلام تجري في آنٍ واحد في السودان. وقد سعى الفريق القطري إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال طريقة عمل جديدة.

١١ - وكجزءٍ من عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حددت مهمة لفريق التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات أمورًا تُسرِع بتحقيق الأهداف، وقامت الحكومة بدمجها في خططها التنموية الوطنية. وبالمثل، قام الفريق القُطري بتضمين استراتيجية للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة الاستجابة الإنسانية.

١٢ - وعند تنفيذ شبكة السلام الإنسانية التنموية، قام الفريق القطري بوضع الخطّتين معًا، ووُسِّعَت خطة الاستجابة الإنسانية لتصبح خطة متعددة السنوات وتم تحقيق الاتساق بينها وبين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان الهدف يتمثل في إنشاء رابط عضوي بين إطاري التخطيط للوصول إلى نهج أكثر اتساقًا وضمان الانتقال السلس من الأزمة إلى التنمية مرورًا بالتعافي. أوفد الفريق القُطري مهمة ميدانية ثانية للتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتحديد الأهداف الجماعية من أجل إخضاع المجتمع الدولي والحكومة للمُساءلة عن الأهداف بصورة متبادلة. وبدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنشأ الفريق القطري أطُرًا مالية ومنصة تنسيق مُحسَّنة للأمم المتحدة.

١٣ - كما أكّد الممثل المقيم لليونيسف في السودان (والقائم بأعمال المنسق المقيم بالنيابة)، الذي شارك أيضًا من خلال اتصال مرئي، أنَّ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سعت إلى استخدام نهج توحيد الأداء في السودان لمجابهة التحديات المختلفة. كانت البلاد قد فقدت الكثير من ثروتها حين انفصلت عنها جنوب السودان وظلت تُعاني اقتصاديًا وتواجه مشكلات كبيرة نتيجة الديون التي تفاقمت بفعل أوجه القصور الاجتماعية المتصاعدة، وأزمة التضخم ونقص الوقود وتدفق ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جنوب السودان.

١٤ - ونظرًا لاستحالة التصدي لهذه التحديات من خلال الاستجابة الإنسانية فقط، ركّزت اليونيسف على أدوات التنمية الطويلة الأمد، مثل المياه والنُظُم المدرسية. وقد أدركت الصناديق والبرامج مُبكِّرًا أن تعاونها الوثيق في تقديم التدخلات الصحية التي تُنقِذ الأرواح على سبيل المثال، له نتائج مستدامة. استبق نهج 'توحيد الأداء' الذي اتبعه الفريق القُطري في السودان إلى حدٍ كبير اعتماد القرار ٢٧٩/٧٢ وكان دليلاً على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتعاونة أشد تأثيرًا إلى درجة كبيرة. ولتعظيم الأثر، كان على الجهات المانحة كذلك أن تعمل معًا وأن تزيد استثماراتها في التنمية أكثر من الاستجابة الإنسانية.

١٥ - وقد أبرز المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدأت في تنسيق عمل آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان استعراضٌ للدعم الإقليمي للفرق القطرية من قِبل فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة قد أدى إلى إنشاء فريق الدعم القُطري للأهداف الذي استخدم نهج التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات وقدم المساندة في مجالات الرصد والتقييم والإبلاغ.

١٦ - عمل الفريق مع جامعة الدول العربية لإنشاء بنية أساسية إقليمية للتنسيق من أجل توجيه إطلاق الأهداف والتكامل بينها في أُطُر التنمية الوطنية والإقليمية. اتّبعت هذه العملية ثلاث خطوات: (أ) أحصت البلدان قدراتها واحتياجاتها من الدعم، ثم أرسلت بعثتين ميدانيتين للتعميم والتسريع والدعم

على مستوى السياسات؛ (ب) سعت مجموعة عمل معنية بالبيانات إلى إتاحة البيانات لجميع منظمات الأمم المتحدة؛ (ج) قامت فِرقة عاملة تُركِّز على خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باستخدام بيانات السكان والمؤشرات لضمان اتباع نهج يُركز على السكان. وبالمثل، كان المنتدى العربي للتنمية المستدامة بمثابة آلية تنسيق إقليمية شاركت فيها جميع منظمات الأمم المتحدة.

١٧ - لفَتَ نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الانتباه إلى التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد: (أ) فقدان ٩٠ في المائة من موارد العملة الصعبة وأكثر من ٦٠ في المائة من دخل الحكومة وما يقرب من ٣٠ في المائة من المساحة الجغرافية، نتيجة انفصال جنوب السودان؛ (ب) وضعها كدولة فقيرة مثقلة بالديون؛ (ج) عبئها الاقتصادي نتيجة استضافة مليوني لاجئ؛ (د) الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعِقدين من العقوبات (١٩٩٨-٢٠١٧)؛ (هـ) صعوبة جذب المساعدة الإنمائية المناسبة والاستثمارات الأجنبية.

١٨ - إلا أن السودان شارك مع الأمم المتحدة ووقع في عام ٢٠١٤ اتفاقًا ثلاثيًا مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين من جنوب السودان، وهو ما ساعد في تجنّب وقوع مجاعة. كما كان السودان يعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمعالجة قضية الاتجار في البشر على المستوى الإقليمي. أعرب السودان عن أمله في أن يؤدي القرار ٢٧٩/٧٢ إلى استجابة مُنسّقة للأمم المتحدة أعظم أثرًا في مجال السلام والأمن والتنمية يمكن أن تجعل من البلاد نموذجًا يُحتذى لبناء السلام في أفريقيا.

١٩ - شارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء منظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز الترابط والتعاون والكفاءة في الميدان:

(أ) دعا قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ إلى نهج مختلف يمكن أن يجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحقق الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة على كافة المستويات وبخاصة في الميدان؛

(ب) على منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تسعى إلى توحيد تقديم الخدمة بناءً على إطار مشترك وأن تعيد النظر في أدوارها المنفردة داخل منظومة المنسق المقيم المجددة؛

(ج) على المجالس التنفيذية تحسين أساليب عملها وكفاءة وشفافية هياكل حوكمتها لكي تدفع بالإصلاح نحو الأمام؛

(د) يمكن أن يكون الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بمثابة مُنتدى مركزي للمنظمات لتقديم التقارير عن عملها المشترك في مجال تنفيذ أحكام الفصل المشترك؛

(هـ) على المنظمات أن تسعى إلى اتباع نهج مترابط ومتكامل نحو تنفيذ الأهداف والسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(و) يجب أن تستند إرشادات الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعاونها معها إلى نهج يعتمد على أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان تحقيق الأهداف والدفع قُدُمًا بإصلاح الأمم المتحدة؛

(ز) تحتاج الأمم المتحدة إلى حافز مؤسسي أقوى للمنظمات من أجل التركيز على الوقاية وليس على نهج إنساني يعتمد على رد الفعل، نظرًا لأنه أكثر تكلفة؛

(ح) أهمية الانتقال السلس إلى نظام المنسق المقيم الذي لا يرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى لا يتعطّل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(ط) تعد اتفاقات التمويل متعدد السنوات مع الجهات المانحة أوثق الطرق لضمان التوصيل المتّسق والمستدام لمساعدات الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الدفع قُدُمًا بالأهداف.

(ي) يعدّ الفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أداةً ممتازة للدفع قُدُمًا بالإصلاح على المستوى الميداني وضمان خفض الازدواجية وتوفير خدمات قِسم الإسناد المشتركة، وليكون بمثابة اختبار كاشِفٍ لنجاح التنسيق على أرض الواقع؛

(ك) تعتبر التكنولوجيا والابتكار من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف؛ ويعني هذا ضرورة معالجة الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية عند تقديم المساعدات؛

(ل) يجب أن يلعب الرصد والتقييم والإبلاغ دورًا محوريًا ليس في مجال قياس مدى تحقيق النتائج في مُقابل الأهداف فحسب، وإنما لقياس الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(م) يمكن لاستخدام خبرات تقييم التقدم المحرز والتعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات ضمن سياق مُنسَّق للأمم المتحدة في دراسة حالة السودان أن يكون بمثابة نموذج للمساءلة والدروس المستفادة للبلدان الأخرى؛

(ن) يجب أن تستند المساعدة الإنمائية إلى الأولويات الوطنية وأن تتواءم مع السياق القُطري، بما يتفق مع مبدأ الملكية الوطنية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - واستجابةً لذلك، ذكر منسق الأمم المتحدة المقيم والمعني بالشؤون الإنسانية السابق في السودان أن ظروف تنفيذ طرق العمل الجديدة تعتمد على السياقات المحلية. وكان من المهم أن تكون المساعدة قادرة على التكيف ومرنة لكي تعكس عدم استقرار الهياكل الإنسانية والتنموية وأن يضمن التمويل متعدد السنوات إحداث أقصى قدر ممكن من الأثر. على الرغم من امتلاك الفرق القطرية، كما هو الحال في السودان، للقدرات اللازمة لتنفيذ عملها، إلا أن الخفض التدريجي للتمويل بعد حالة الطوارئ كثيرًا ما كان يؤدي إلى إنهاك قواها. لذلك كان من الضروري تحقيق المرونة بين العمل الإنساني والتنمية. كان استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره الأداة الوحيدة لوضع البرامج أمرًا ممكنًا طالما أن الإطار مُفصَّل، حيث تضمن إطارًا للمساءلة وخُصِّصَ له التمويل المناسب.

٢١ - أكّد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن منظومة المنسق المقيم المجددة يمكن أن يكون لها دور محوري في تحديد النجاح النظُمي لجدول أعمال الإصلاح. يوفر الجيل الجديد من أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والفصل المشترك الأدوات الأساسية لقياس النتائج ورصدها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها. وبالمثل، فإن استراتيجية التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات كانت بمثابة أداة جمعت بين عناصر منظومة الأمم المتحدة. ولكن كان يجب تحقيق الاتساق بين الحوافز من ناحية الحوكمة والتمويل والأنشطة من خلال اتفاق بين البلد المستفيد وبين الحكومات المانحة وبين الأمم المتحدة يُستند إلى المساءلة المتبادلة. على الرغم من أن قياس النجاح - بالنسبة للفصل المشترك على سبيل المثال

– يمثل أمرًا شديد الأهمية، إلا أنه من المهم قياس النواتج وليس الأرقام، وقياس مدى رضا العملاء وليس جودة التقارير. ودعا الدول الأعضاء إلى العمل بصورة جماعية مع منظمات الأمم المتحدة لتحديد كيفية قياس النتائج التي تصنع الفرق بحق. اعتمد التمويل، وهو أمرٌ أساسي في هذا المسعى، على كيفية تمويل منظومة التنمية أكثر مما اعتمد على المبالغ الكَمِّية.

٢٢ – أكد المدير التنفيذي لليونيسف مُجددًا أهمية التمويل المرن المتعدد السنوات واستعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن تُبرهن من خلال النتائج على تحقيق نموذج التمويل هذا لنتائج أفضل. وقد قامت المنظمات بإعداد وثائق البرامج القطرية الخاصة بها بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي فإن إرشادات المجلس بشأن كيفية تحسين وثائق البرامج القطرية ستكون موضع ترحيب. ومع أن الفصل المشترك كان أداة تنسيق ممتازة، إلا أن نجاحه يعتمد على الكيفية التي يُنسِّق بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. كان من المهم إدارة وتنسيق فجوة المهارات بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي مجال التنمية لضمان وجود القدرات الصحيحة، بما في ذلك الخدمات الموجهة.

٢٣ – وصف المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بأنها مكوِّن رئيسي لتحقيق التناغم بين الأهداف الـ ١٧ جميعًا من أجل تعزيز مجالات التقدّم وضمان أخذ مخاوف الشباب في الاعتبار. استندت استراتيجيات الأمم المتحدة للشباب إلى البيانات وإلى استعداد الحكومات لاستثمار العائد الديموغرافي و 'الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني'؛ وكانت بمثابة مُتجه أساسي لضمان عدم ترك الشباب يتخلفون عن الركب. يعدّ التمويل المرن متعدد السنوات أمرًا أساسيًا في تحقيق الأهداف وقياس أثرها. يتطلب النجاح الوضوح والقيادة على جميع المستويات، وبخاصة من أجل دفع الإصلاح قُدُمًا وإنشاء نظام منظومة المنسق المقيم المجدَّدة.

٢٤ – ذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن السودان توفر أرض اختبار ممتازة للسلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولكن الحصول على التمويل لا يزال يمثل تحديًا ضخمًا. ويُمكن لتوجيه تمويل التنمية إلى الموضع المناسب أن يُغني عن الحاجة إلى حفظ السلام والبرامج الإنسانية في المستقبل. لذلك فإن السلسلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تمثل تحديًا بالنسبة للجهات المانحة بقدر ما تمثل قضية تتعلق بالتنفيذ، نظرًا لأن هؤلاء الشركاء يتعين عليهم العمل معًا للتوصل إلى حل. ورغم أن برنامج الأغذية العالمي ليس طرفًا في الفصل المشترك، إلا أنه حضر من خلال استلهام فحواه على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى استبدال وثائق البرامج القطرية للمنظمات المنفردة، إلا أن الجيل الحالي منها لم يُتِح ذلك حتى الآن.

٢٥ – ألقت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على استعدادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمشاركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على المستوى القُطري في إعداد مقرات مشتركة وخدمات قسم الإسناد المشتركة في أنشطة البرامج التي تركِّز على إنهاء العنف ضد المرأة. عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل تعاوني من خلال الصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة ومبادرة تسليط الضوء. شاركت المنظمة مع حكومة السودان في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن وفي وضع خطة العمل الوطنية، والتي اعتمد تنفيذها على التنسيق على مستوى المنظومة بأسرها والتنسيق مع الشركاء.

٢٦ - وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أثناء تلخيصه لنقاط المناقشة الرئيسية أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتطلب حوافز تُكافئ منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على العمل معًا. وكانت هناك حاجة لإيجاد طرق جديدة للعمل على المستوى الميداني مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأمم المتحدة تحت مظلة قيادة الحكومة الوطنية وملكيتها. يتطلب الإصلاح وجود القيادة ويتطلب أن تخرج المنظمات من دوائر راحتها، ولكن النتائج ستكون مفيدة للجميع.

٢٧ - وفي الختام، وجّه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود ولممثلي منظمات الأمم المتحدة الستة على مشاركتهم في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

باء - التفكير في أساليب عمل مجالس الإدارة

٢٨ - مع اعتماد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أكدت الجمعية العامة الحاجة لتحسين الاتساق والكفاءة على مستوى المنظومة بأسرها، وخفض الازدواجية وبناء أوجه التآزر عبر مجالس إدارة هيئات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، منح الاستعراض ولاية واضحة لمكاتب المجالس التنفيذية لبدء مناقشات بشأن تحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية حتى يمكنها تقديم منصة لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات الأثر الشامل مع تحسين جودة الهيئات الإدارية وكفاءتها وشفافيتها لتمكين تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

٢٩ - وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات بالفعل من أجل تبسيط أساليب عمل المجالس التنفيذية - زيادة الإحاطات والمشاورات غير الرسمية، بما في ذلك المزيد من الإحاطات المشتركة من الهيئات؛ والمناقشات غير الرسمية بين إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء؛ وزيادة وتيرة اجتماعات المكاتب؛ والفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية الجديدة لكلٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة - الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - إلا أنه لا يزال هناك مجال لإجراء مزيد من التحسينات[٣].

٣٠ - واستجابةً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بدأ رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، في عام ٢٠١٧، مناقشات بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. ونتج عن هذا إصدار ورقة غير رسمية من الرؤساء، نُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعنوان ”مذكرة للمناقشة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية وزِّعت على أعضاء جميع المجالس

(٣) لم يكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي فصل مشترك في أحدث خططهما الاستراتيجية، نظرًا لتباين الأطر الزمنية لإعداد الخطط الاستراتيجية.

التنفيذية. شكّلت الورقة غير الرسمية أساسًا – للمناقشات بشأن الموضوع أثناء جلسة فترة الغداء (الموضوع ٢) في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية.

٣١ – سعت المناقشات التي جرت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية إلى مُعالجة القضايا ذات الصلة المباشرة بأساليب عمل المجالس التنفيذية، التي تتضمن ما يلي:

(أ) مكاتب المجالس التنفيذية – انتخاب الأعضاء؛ وفترات ولاية المسؤولين؛ والانتقال من منصب نائب الرئيس إلى الرئاسة؛

(ب) التفاعل بين رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة؛

(ج) جلسات المجالس التنفيذية؛

(د) المشاركة بين وكالات التنمية في الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء؛

(هـ) ترشيد الزيارات الميدانية (الاختصاصات وعدد الزيارات ومعدل تكرارها واختيار البلدان ومستوى المشاركة)؛

(و) التنسيق بين الوكالات (بما في ذلك الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية).

٣٢ – شُكِّلت أربع مجموعات منبثقة من بين الوفود تمثل ٤٠ من الدول الأعضاء تقريبًا، كطريقةٍ لتوجيه المناقشات. ثم طُلِبَ من كل مجموعة مناقشة وتحديد المجالات المحتملة لتحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية مع التركيز على ستة موضوعات عامة منتقاة من ورقة الرؤساء غير الرسمية الصادرة عام ٢٠١٧: المكاتب والجلسات وتسيير الأعمال والمشاركة والزيارات الميدانية والتعاون بين الوكالات (بما في ذلك الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية).

٣٣ – دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذين تولوا رئاسة الجلسة، مديري جلسات المجموعات الأربع إلى تقديم خلاصة مناقشاتهم بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. ثم قدّمت المجموعات الأربع نتائج المناقشات التي استُخلِصَت منها الاستنتاجات التالية.

نتائج المناقشات الجماعية

المجموعة ١ – مدير الجلسة: المملكة المتحدة

٣٤ – ركزت المجموعة ١ على العملية واقترحت خارطة طريق للإجراءات التي يمكن للمجالس التنفيذية المختلفة اتخاذها على مدار دوراتها الثلاث القادمة. وكانت هذه الإجراءات كما يلي:

٣٥ – *خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٨*، يمكن أن تشير المجالس التنفيذية الأربعة إلى الحاجة لتحسين أساليب العمل من خلال قرار رسمي مشترك (يُعتمد في كل مجلس من المجالس التنفيذية المعنية)، يطلب من أمانات المجالس التنفيذية الأربعة أن تقدم بصورة مشتركة إلى جميع أعضاء المجالس الأربعة ردًا على الورقة المقدمة من الرؤساء التي وُضعت في نهاية عام ٢٠١٧. وسوف يؤدي هذا إلى مواصلة الحوار بين أعضاء المجالس وبين أمانات المجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية، وإلى النهوض بهذا الحوار.

٣٦ - *خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨*، وبمجرد الإحاطة بردِّ أمانات المجالس التنفيذية المشترك على الورقة غير الرسمية المقدمة من الرؤساء، يمكن أن تُرشِّح المجالس التنفيذية مُيسِّرين لتمثيل مكاتب المجالس من أجل المضي قُدُمًا في دراسة الاعتبارات التي أثارتها الدول الأعضاء في المرحلة التالية من المناقشات، استنادًا إلى الرد المشترك لأمانات المجالس على ورقة الرؤساء.

٣٧ - *وفي الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩*، بمجرد إنشاء عملية التيسير هذه، يمكن أن تنخرط المجالس في مزيد من المناقشات لصياغة قرار رسمي مشترك بشأن تحسين أساليب العمل والاتفاق عليه. وقد يتطلب محتوى القرار المشترك مناقشة متعمقة، ولكنه سوف يركز على القضايا المشتركة التي يمكن للمجالس المختلفة مُعالجتها معًا، وسوف تتناول خريطة الطريق المقترحة القضايا النظامية المشتركة الرئيسية. ولكنها لن تمنع المجالس المنفردة من إدخال تعديلات رأسية، ومناقشتها مع مكاتب المجالس ومع أماناتها.

٣٨ - وفيما يتعلق بالاجتماع المشترَك للمجالس التنفيذية، أشار مدير الجلسة للمجموعة إلى وجود وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي للاجتماع أن يكون جهة اتخاذ قرار، ولكن أعضاء المجموعة اتفقوا على إمكانية تحسين الاجتماع المشترك، جوهريًا بأن يتناول القضايا الجامعة الرئيسية مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيَّيْن، واسترداد التكاليف.

المجموعة ٢ - مدير الجلسة: جمهورية كوريا

٣٩ - ركزّت المجموعة ٢ مناقشاتها على ثلاث قضايا: (أ) التخطيط لتعاقُب الموظفين وحجم المكتب، (ب) الشمول؛ وَ(ج) عدد الزيارات الميدانية السنوية.

٤٠ - *التخطيط لتعاقُب الموظفين* - اقتُرح: (أ) الاختيار المبكر لأعضاء المكتب لكل مجلس تنفيذي، مما سيتيح عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات بين المكاتب المنتهية ولايتها والمكاتب الجديدة؛ (ب) أن يشغل نوّاب الرؤساء مناصب الرؤساء في تشكيل المكتب عن العام التالي. ولم تتفق المجموعة على مقترح بأن تتكون المكاتب من عضوين من كل مجموعة إقليمية، بحيث يتم تغيير عضو واحد سنويًا، مما سيكون أمرًا غير عملي بالنسبة للبعثات الحكومية الأصغر حجمًا.

٤١ - *الشمول* - اقترحت المجموعة: (أ) تحديد وتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة أعضاء المجلس وشمول المراقبين في الاجتماعات المشتركة للمجالس؛ (ب) التوسّع في نطاق الإحاطات غير الرسمية والمشاورات بشأن القضايا الرئيسية قبل انعقاد دورات المجالس؛ (ج) تحديد طرق لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص في الجلسات المشتركة للمجالس.

٤٢ - *الزيارات الميدانية* - على الرغم من أهميتها في التعلُّم في مجال المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة على المستوى القُطري، إلا أن الزيارات الميدانية تستهلك وقتًا كبيرًا في إعدادها، وهي عالية التكلفة، وبالنظر إلى سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يصبح من غير العملي القيام بها أكثر من اللازم، ويمكن أن تكون الوفود الكبيرة خلال الزيارات الميدانية المشتركة مُعطِّلة؛ ويجب على المجالس ضمان سفرها بطريقة مسؤولة. واقترح أعضاء المجموعة تقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية حتى يمكنها التعرف على مختلف جوانب الظروف القُطرية ومساعدات الأمم المتحدة. ويجب أن

تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة فردية واحدة لكل مكتب سنويًا. وحذَّروا من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدَبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبيّنوا وجوب أن يرى أعضاء المجلس التحديات حتى يمكن للمجلس مُعالجتها. واقترحوا أن تكون برامج الزيارات الميدانية مدفوعة من المكتب (بدلاً من أن تكون بدافعٍ من المنظمة)، مع تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء، حتى يمكن ربط الجوانب السياسية والجوانب الفنية بالمجالس.

المجموعة ٣ – مدير الجلسة: موريشيوس

٤٣ – تناولت المجموعة ٣ موضوعات تتعلق بما يلي: المكاتب والجلسات والمشاركة والزيارات الميدانية والاجتماع المشترَك للمجالس.

٤٤ – *المكاتب* – اقتُرِح: (أ) تحسين شفافية إجراءات المكاتب، مع ملاحظة أن مناقشات المكتب لا تُصل بصورة مناسبة إلى أعضاء المجموعات الإقليمية؛ (ب) تحقيق التناسق بين إجراءات المكاتب المختلفة، وبخاصة على الصعيد التنظيمي، حتى يمكنها أن تجتمع وتُصدر تقاريرها بطريقة متشابهة؛ (ج) مناقشة إمكانية زيادة فترة ولاية أعضاء المكاتب من المجموعات الإقليمية حتى يمكنهم النقاش ضمن مجالسهم؛ وَ (د) تحسين التواصل بين المكاتب المختلفة، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه ممكن.

٤٥ – *الجلسات* – اقترحت المجموعة: (أ) ضمان توزيع الوثائق في الوقت المناسب، مع مُعالجة أي اختناقات بصورة منهجية؛ (ب) الإشارة من خلال المواقع الإلكترونية للأمانات إلى الوثائق التي تم تحميلها حديثًا؛ (ج) تضمين المراقبين في القوائم البريدية؛ (د) زيادة الفترة الزمنية بين الدورات السنوية وبين الدورات العادية الثانية؛ (هـ) عقد الاجتماعات غير الرسمية بصورة أساسية في مقر الأمم المتحدة لتيسير مشاركة البعثات الحكومية.

٤٦ – *المشاركة*. ألقت المجموعة الضوء على ضعف حضور الدول الأعضاء في الاجتماعات المشتركة للمجالس واقترحت استكشاف طرق لجعلها أكثر جاذبية وموضوعية، تعزيزًا للمزيد من المشاركة.

٤٧ – *الزيارات الميدانية*. المجموعة: (أ) حذّرت من استخدام الزيارات الميدانية بصورة مُدبَّرة لإبراز نجاح الوكالة، وبينت ضرورة أن يُقدّر أعضاء المجلس أيضًا التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة على الأرض، لتمكين المجالس من تقدير عمل الأمم المتحدة بصورة أكثر شمولاً ومُعالجة أية أوجه قصور كامنة أو هيكلية تعوق فعالية وكفاءة عمل منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع؛ (ب) اقترحت أن يتولى المكتب دفع برامج الزيارات الميدانية (بدلاً من أن تكون بدافع من المنظمة)، وإعطاء المكتب المزيد من الوقت لمناقشة القضايا التي تتناولها الزيارات الميدانية؛ (ج) اقترحت أن تقتصر الزيارات على زيارة ميدانية فردية واحدة للمجلس التنفيذي وزيارة ميدانية مشتركة سنويًا؛ (د) اقترحت تحقيق التوازن بين المشاركة رفيعة المستوى وبين مشاركة الخبراء، بغية المزج بنحوٍ أفضل بين كل من الجانب السياسي والجانب الفني من العمل.

٤٨ – *الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية*. ألقت المجموعة الضوء على القضايا المشتركة التالية التي يمكن مناقشتها في الاجتماعات المشتركة للمجالس من الآن فصاعدًا: (أ) تدقيق الحسابات، (ب) الأخلاقيات؛ (ج) استرداد التكلفة؛ (د) الموضوعات المرتبطة بالفصل المشترك من الخطط

الاستراتيجية للوكالات. كما اقترحت أيضًا أن تُقدِّم الوكالات تقريرًا سنويًا عن حالة تنفيذ الفصل المشترك خلال الاجتماع المشترك للمجالس. وشعرت المجموعة أنه على الرغم من أن تحويل الاجتماع المشترك للمجالس إلى جهة صانعة للقرار يعد أمرًا مفضلاً بالنسبة للعديد من القضايا، إلا أنها اتفقت على الحاجة لدراسة هذا المقترح بمزيد من التفصيل، واحتياجه لمزيد من المناقشات الأكثر شمولاً ومشاركةً بشأن الإجراءات وغيرها من الجوانب، قبل اتخاذ أي قرارات. وفي الوقت نفسه، كان هناك شعور بضرورة تشجيع المجالس على زيادة معدل الإحاطات المشتركة والاجتماعات غير الرسمية والمناقشات، وجميعها يتطلب التعاون بين الوكالات وبين الأمانات.

المجموعة ٤ – مدير الجلسة: النرويج

٤٩ – اتفقت المجموعة ٤ مع وجهات النظر التي عبرت عنها المجموعة ٣ وأضافت التعليقات التالية:

٥٠ – *المكاتب* – بيَّنت المجموعة: (أ) أن المكتب في حاجة لأن يكون أكثر صلةً وأثرًا، مع زيادة المبادرات المدفوعة من المكتب، في حين يجب ألا تنخرط الأمانات في المناقشات السياسية والموضوعية؛ (ب) أن الدول الأعضاء تتحمّل مسئولية تمثيل مجموعاتها الإقليمية حتى يمكن تمرير المعلومات من مستوى المكتب إلى المجموعات الإقليمية لضمان المزيد من الشمول.

٥١ – *الجلسات* – المجموعة: (أ) أوصت بأن تحد المجالس التنفيذية من عدد البيانات الرسمية وطولها من خلال التركيز على البيانات الوطنية أثناء الدورة السنوية (باتباع نموذج برنامج الأغذية العالمي، وبالأخص استخدامه لمناقشات المائدة المستديرة وكيفية إعدادها ماديًا، كوسيلة لتيسير التفاعل)؛ (ب) نظرًا لأن العروض التقديمية لوثائق البرامج القطرية تستغرق وقتًا أطول من اللازم ونظرًا لأن المتابعة ينبغي أن تكون على المستوى القطري، اقترحت المجموعة أن تنشر وثائق البرامج القطرية على شبكة الإنترنت مُسبقًا، وأن تُصدر الموافقات على أساس عدم الاعتراض؛ (ج) أثارت إمكانية تخصيص جلسة لوثائق البرامج القطرية على هامش الدورة السنوية العادية، أو ربما دعوة الوكالات والبلدان لحضور جلسة خاصة منفصلة تُناقش فيها وثائق البرامج القطرية ويُصدَّق عليها، مما يمكن أن يتيح إجراء مناقشات عالية الجودة بشأن القضايا الموضوعية.

٥٢ – *الزيارات الميدانية* – أشارت المجموعة إلى قيمة الزيارات الميدانية وفائدتها، ولكنها عبرت عن وجهة النظر التي ترى أن عددها أكثر من اللازم وأن المجالس يجب أن تسعى لإيجاد طرق تجعلها أكثر فعالية ومُناسبة. يمكن أن تكون الوفود الكبيرة تعطيلية في بعض الأوقات، وهناك حاجة للتأكد من إجراء الزيارات بأسلوب ملائم للسياق. كما اقتُرح إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة وتقسيم وفود الزيارات الميدانية إلى مجموعات فرعية، حتى تكون في موقف أفضل يمكنها من التعرف على الجوانب المختلفة من ظروف البلد المضيف والدعم المقدَّم من الأمم المتحدة.

٥٣ – *الاجتماع المشترك للمجالس* – اقترحت المجموعة زيادة الإبلاغ المشترك والمناقشات الموضوعية، وإعطاء الاجتماع المشترَك للمجالس سلطة تشريعية لاعتماد قرارات بشأن العمليات المشتركة والتقييمات المشتركة وتقارير تدقيق الحسابات المشتركة والمتابعة المشتركة للقضايا الجامعة مثل الاستغلال والإساءة الجنسيين.

وجهة نظر برنامج الأغذية العالمي – قدمها رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

٥٤ – ثمَّن رئيس مجلس برنامج الأغذية العالمي إصدار ورقة الرؤساء غير الرسمية، وأفاد بمشاركتها مع الهيئتين الإداريتين لوكالتين آخرتين من الوكالات التي تتخذ من روما مقرًا لها، وهما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهما تنظران في إمكانية استخدامها كمُدخَل لقياس أساليب عمل كل منهما بالنسبة لها. وأبرز قطعَ برنامج الأغذية العالمي شوطاً كبيراً بالفعل في التطبيق العملي للعديد من مجالات أساليب العمل. ويرى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الاجتماعات المشتركة للمجالس باعتبارها فرصة مُمتازة لمناقشة مجالات الاهتمام المشتركة بين الهيئات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة، ولكن لا ينبغي أن تكون لهذه الاجتماعات المشتركة سلطة اتخاذ القرارات؛ إذ لا ينبغي أن يصبح الاجتماع المشترَك للمجالس بمثابة هيئة إدارية أخرى. وأكّد أنه من المنظور المؤسسي، فإن خطوط التبعية المزدوجة لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة يمكن أن تطلب موافقة كلا الهيئتين التشريعيتين على أية تعديلات موضوعية للقواعد واللوائح التي تحكم المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في سياق إعطاء الاجتماع المشترك للمجالس سلطة إصدار قرارات.

٥٥ – كما أوضح رئيس برنامج الأغذية العالمي ما يلي:

(أ) يمكن أن تكون زيادة وتيرة الاجتماعات والإحاطات المشتركة للمجالس فكرة جيدة، إلا أن أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي واجهوا صعوبات بالغة في الحضور نظرًا للبعد الجغرافي، ولذلك، من المهم أن يتلقى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ملخصات تفصيلية لهذه الاجتماعات المشترَكة.

(ب) سوف يستمر برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ ممارسته الحالية المتفق عليها بإجراء زيارة ميدانية مشترَكة واحدة وزيارة فردية واحدة سنويًا؛ لذلك فإن هذه المسألة لم تمثل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(ج) وبالمثل، فإن مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لديه بالفعل عملية للتسليم والتسلُّم بين المكتب المنتهية ولايته والمكتب القادم، ولذلك فإن هذه المسألة لم تُمثِّل مشكلة بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي.

(د) يمكن أن يؤدي تحديد حد أقصى لطول الوثائق المقدَّمة والحد من أدوار التحدُّث بالنسبة للأعضاء الأساسيين في وكالات الأمم المتحدة خلال الاجتماع المشترك للمجالس إلى ضمان المزيد من الفعالية والكفاءة.

(هـ) يمكن أن يمثل الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي مثالاً جيدًا لقضية جامعة للمقارنة وتبادل المعلومات خلال الاجتماعات المشترَكة المستقبلية؛

(و) تطلبت أفكار التحسُّب لانتخابات أعضاء المكتب ومد فترات ولايتهم المزيد من المناقشات والتقييم الحذر لجميع التداعيات المتوقعة؛

(ز) أيّد أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي هدف تحسين التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، سواء داخل المجلس التنفيذي أو المكتب، ولكنهم اعتبروا هذا أمرًا صعب التحقيق.

الخلاصة – تقارب وجهات النظر

٥٦ - لخّص رؤساء مجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذين ترأسوا الجلسة خلال فترة الغداء، المجالات التي كان فيها تقارب واضح في المناقشات بين كلٍ من مجموعات العمل الأربع، التي تشكّل جوهر القضايا المشتركة المتعلقة بأساليب عمل المجالس التنفيذية.

٥٧ - لوحظ تقارب وجهات النظر في المجالات التالية:

(أ) *المكاتب* - جعل الوثائق المتاحة لكل مجلس ولكل مكتب متاحة لقطاع أوسع من القرّاء، كوسيلة لتعزيز المزيد من الشفافية فيما يتعلق بعمل المجلس؛

(ب) *الجلسات* - تعزيز درجة أعلى من الشفافية في اجتماعات المكتب والمجلس، وتحديد طرق جديدة ومبتكرة لإحاطة أعضاء المجموعات الإقليمية بإجراءات المكتب؛

(ج) *المشاركة* - تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الاجتماعات المشتركة للمجالس في المستقبل.

(د) *الزيارات الميدانية* - الحد من عدد الزيارات الميدانية: زيارة ميدانية مشتركة واحدة وزيارة منفردة واحدة للمجلس؛ وتعزيز مستوى أعلى من المشاركة في الزيارات الميدانية؛ وتحقيق توازن أفضل بين المشاركة رفيعة المستوى والمشاركة على مستوى الخبراء.

(هـ) *الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية* - الاستفادة من الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية باعتباره فرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لجميع المجالس، بما في ذلك، *من بين أمورٍ أخرى*، التقارير بشأن (١) حالة تنفيذ الفصل المشترك من كل خطة من الخطط الاستراتيجية؛ (٢) الرقابة المالية والتقييم الأخلاقي؛ (٣) استراتيجية النوع الجنساني (٤) الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي.

٥٨ - وفي الختام، ذكر الرئيس أن هذه القضايا التي تشهد تقاربًا في وجهات النظر يمكن أن تشكل أساسًا لخريطة طريق لإصدار التوصيات التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية. وسوفَ يجري تعميم ملخص مناقشات الاجتماع المشترك للمجالس بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية على جميع المجالس التنفيذية وأمانات كل منها، لتنسيق المزيد من المناقشات، بغية تعزيز تنفيذ ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية. واختتم الرئيس الاجتماع موجهًا الشكر إلى الوفود لمشاركتها الفعّالة ومناقشاتها الثرية.

جيم - التغلّب على أوجه التفاوت داخل البلدان وما بينها، بما يشمل عدم المساواة بين الجنسين، لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة - الوصول إلى الفئات السكانية الأفقر والأضعف أولاً

٥٩ - رحّب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، الذي ترأّس الجلسة المسائية، برؤساء المجالس التنفيذية الآخرين، وبالأعضاء الأساسيين الآخرين من منظمات الأمم المتحدة الست الأخرى،

والمتحدثين الضيوف، وأعضاء المجالس التنفيذية في المناقشة التفاعلية بشأن الفرص والتحديات في مُعالجة أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف وتحديد الخطوات الحاسمة المطلوبة لمعالجتها.

٦٠ - أكد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن أوجه انعدام المساواة شكّلت المجتمعات وحرمت الأشخاص من الفرص وأوقفت ممارسة الحقوق وعطّلت التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من التقدّم المحرز، فإن أوجه انعدام المساواة في الثروة والدخل لا تزال مستمرة سواء بين البلدان أو داخلها، ولا تزال الثروة العالمية تتركز بصورة متزايدة في أيدي أعداد أقل وأقل. وعلى الرغم من تراجع الحصة الإجمالية للأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مُدقع، إلا أنها لم تنخفض في البلدان الأشد فقرًا نظرًا للنمو السكّاني في المقام الأول، حيث لم تستفِد أعداد كبيرة من البشر من التطورات العالمية. وكانت المجموعات المهمَّشة، وبخاصة النساء والفتيات، بما في ذلك المراهقات، هي الأشد تضررًا من أوجه انعدام المساواة. يشترك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع جدول أعمال عام ٢٠٣٠ في نهجهما إزاء الطبيعة المتعددة الأبعاد لانعدام المساواة، التي يتطلب التعامل معها بفعّالية جهودًا منسقة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وكان من المهم للغاية التعرُّف على أكثر الفئات تهميشًا وتعرضًا للخطر وضمان عدم تخلفهم عن الركب. ساعدت بيانات السُكّان المحسَّنة في تصنيف الاحتياجات وأوجه انعدام المساواة ووفرت وسيلة عامة لإخضاع القادة للمساءلة. كما كان من شأنها التصدي لمختلف العوائق السلبية (الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية) التي أدت إلى ترسيخ انعدام المساواة وإطالة أمد ديناميات السلطة غير المتكافئة.

٦١ - وكرّرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا التقييم، مذكِّرةً أن أوجه انعدام المساواة كانت متقاطعة ومستمرة داخل البلدان وبين بعضها البعض، وعطّلت الأشخاص اجتماعيًا، وأثّرت على المجتمعات المحلية اقتصاديًا وبيئيًا، وشوَّهت الأنظمة الديمقراطية، وأججت العنف وأنشأت حواجز أمام إعمال حقوق الإنسان. الفتيات في الأسر المعيشية الأكثر فقرًا أكثر عرضة للخطر من الفتيات في الأسر المعيشية الأكثر ثراءً. ولكنّ أوجه انعدام المساواة هذه ليست حتمية أو لا رجعة فيها. فقد تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لإدخال تغييرات في المؤسسات والسياسات والممارسات لصنع الفرق. كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد وضعت نظامًا للمقاييس لتحديد وضع النساء المهمّشات، بما في ذلك ضمن السكان اللاجئين، لمعالجة الصدمات البدنية والنفسية وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية وتلقي دعم الحماية والمساعدات القانونية. تضمَّن جزء من هذه الجهود حشد الرجال والفتيان لكي يصبحوا مشاركين فاعلين في مُجابهة هذه التحديات.

٦٢ - أدارت رئيسة شعبة السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، المناقشة التفاعلية مع ثلاثة متحدثين ضيوف، مركِّزًا على الموضوعات التالية فيما يتعلق بالتفاعل بين مختلف أنواع انعدام المساواة: (أ) أوجه انعدام المساواة الاقتصادية الكُليَّة بين البلدان؛ (ب) المعايير الاجتماعية التمييزية؛ (ج) عمل الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية للتصدي لأوجه انعدام المساواة هذه. ووجهت ثلاث جولات من الأسئلة إلى المتحدثين الضيوف الثلاثة، مركزةً على الموضوعات التالية:

(أ) كيف تعوق أوجه انعدام المساواة تحقيق حقوق الإنسان؛ ودور الأمم المتحدة والأثر على عدم المساواة بين الجنسين؛

(ب) كيف تؤدي معالجة المعايير الاجتماعية التمييزية إلى خفض أوجه انعدام المساواة؛ وكيف تُسرِّع المساءلة من خفضها وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ وما هي الأمثلة الناجحة التي تجاوزت الإنصاف وتقديم الخدمات في مواجهة أوجه انعدام المساواة.

(ج) التحديات الرئيسية في تعزيز المساواة في أمريكا اللاتينية؛ وكيف يمكن للأمم المتحدة تغيير الوضع الراهن، بما في ذلك في ضوء وضع العديد من بلدان المنطقة كبلدان متوسطة الدخل.

٦٣ - استجابةً للجولة الأولى من الأسئلة، أكّدت أستاذة دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في جامعة روتجرز ومديرة أعضاء هيئة التدريس بمركز القيادة العالمية للمرأة أن تقييم السياسات الاقتصادية الكليّة العالمية من خلال منظور حقوق الإنسان أظهر أنه بدلاً من ''ترك'' الأشخاص يتخلفون عن الركب فإنهم أصبحوا 'يُدفعون' إلى الخلف. نظرًا لأن الموارد المالية تعدّ أساسية لتحقيق حقوق الإنسان، فإنه من المهم أن يكون هناك تنسيق دولي حول السياسات الاقتصادية، وهو مجال يحتاج إلى أن تلعب فيه الأمم المتحدة دورًا نشطًا.

٦٤ - أتاحت القدرات السياسية والاقتصادية للبلدان اتخاذ قرارات اقتصادية عالمية دون وضع الآخرين في الاعتبار، مما يعني أن علاقات القوة قد لعبت دورًا رئيسيًا. يمكن لاستخدام حقوق الإنسان كعامل فرز أن يُظهر أوجه انعدام المساواة الكامنة للنظام الاقتصادي العالمي وأن يُمكِّن من تصميم نموذج اقتصادي أكثر إنصافًا. وبالمثل، فإن السياسات الاقتصادية الكلية متحيزة للرجال - وهو ما يمكن ملاحظته مثلاً في كيفية نظر مثل هذه السياسات إلى الرعاية غير المدفوعة التي تقدمها المرأة طبقًا للتقاليد - وتديم هذه السياسات عدم المساواة بين الجنسين. وقد أعطى تركيز الهدف ١٠ على تنظيم المؤسسات المالية للأمم المتحدة الولاية والأداة لمعالجة الإطار التنظيمي للتمويل ومعالجة هذه الأسباب الجذرية لانعدام المساواة.

٦٥ - واستجابةً للجولة الثانية من الأسئلة، تحدثت أستاذة القانون الزائرة لدى مركز القانون التابع لجامعة جورج تاون وكبيرة مستشاري الصحة العالمية وحقوق الإنسان عن كيفية معاناة الأشخاص المهمشين، مثل النساء والفتيات الفقيرات، بصورة غير متكافئة نظرًا لأوجه انعدام المساواة في الصحة والتغطية القانونية. يتمثل النهج التقليدي في معالجة هذه المسألة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتخطيط الأسرة.

٦٦ - ولكن الخبرات العملية أظهرت أن هذا النهج فشل بصورة متكررة في تحقيق أهدافه. أولُ الدروس المستفادة هو وجود عواقب وخيمة غير مقصودة تؤثر على حقوق الأشخاص حين تنظر المساعدة إلى مؤشرات تغطية الخدمات فحسب، أو تحاول عدم إقصاء الفئات الأكثر فقرًا عن طريق استهدافهم بالخدمات، وليس من خلال بناء أنظمة تحمي المساواة والحقوق. أما الدرس الثاني فيتمثل في أن جميع الأشخاص يحملون في قرارة أنفسهم العديد من السرديات الشخصية، وتحتاج هذه الهويات الشخصية إلى وضعها في الاعتبار عند توصيف الإجراء التصحيحي. ويتمثل الدرس الثالث في أن الأهداف ركّزت بشكل أساسي على 'البقاء'، وبشكل ثانوي على 'الازدهار'، ولكنها يجب أن تركز على 'تحويل' تلك الظروف التي تُنتج انعدام المساواة بصورة منهجية.

٦٧ - يتحتم أن تكون المساءلة في مثل هذه الظروف عن بناء العلاقات البنّاءة التي تتركز حول الاستحقاقات بالنسبة لأصحاب الحقوق والالتزامات بالنسبة للمسؤولين عن الالتزامات. وبرغم ذلك، فإن ضمان المساءلة من خلال النهج المستخدم للأهداف - قياس التمويل المخصص في مقابل المخرجات

والنواتج – كان أمرًا صعبًا. ولكي تكون المساءلة مفيدة، كان يجب أن تتجاوز ذلك إلى التركيز على البيانات التي لا يجري جمعها وتحديد الأشياء التي لا يُمكن قياسها بمقاييس كميّة، وهي أمور هامة للتحويل الهيكلي. ويجب أن تأخذ الإجراءات التصحيحية كل هذه الجوانب في الاعتبار.

٦٨ - وفي إجابته عن الجولة الثالثة من الأسئلة، ذكر المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الإكوادور أنه على الرغم من التقدم المحرز فإن أمريكا اللاتينية تظل أكثر مناطق العالم انعدامًا للمساواة، مما يؤثر على أربع مجموعات بوجه خاص: (أ) الشعوب الأصلية؛ (ب) السكان من الأصول الأفريقية؛ (ج) النساء الريفيات؛ (د) ذوي الإعاقة. يتمثل التحدي الأول في إيجاد طرق لخفض انعدام المساواة بصورة مستدامة. أمّا التحدي الثاني فهو أن مُعالجة أوجه انعدام المساواة يمثل قضية سياسية تتطلب إرادة سياسية. وانطوى التحدي الثالث – الذي يتمحور حول الهياكل الاقتصادية في المنطقة، التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية وعلى استخدام العمالة منخفضة المهارات – على معضلتين رئيسيتين: (أ) استخدام الموارد التي تولدها الصناعة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ (ب) كانت اقتصادات الشعوب الأصلية تمثل في الواقع نماذج للتنمية المستدامة، على النقيض من الهياكل الاقتصادية السائدة.

٦٩ - وأكد أن أثر الأمم المتحدة على تنمية المنطقة لا يُلاحظ غالبًا بسبب استناده إلى علاقة ثقة مع الحكومة من خلال تقديم النصائح السياسية، إذ يُنسب الفضل في النتائج الإيجابية بطبيعة الحال إلى الحكومات. وقد حققت الأمم المتحدة إسهاماتها الأكثر وضوحًا من خلال تدخلات السياسات وجمع البيانات وتوليد المعرفة، ومن خلال التصدي للمفاهيم الخاطئة ردًا على انتهاكات حقوق الإنسان. تنهض الأمم المتحدة بمسؤولية أن تكون صوت من لا صوت لهم وأن تسعى إلى المزيد من الشمول، بما في ذلك بين موظفيها أنفسهم.

٧٠ - شارك رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة والموظفون الرئيسيون لمنظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية بنشاط في المناقشة على مدار الجلسة وقدموا عددًا من التعليقات على كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة مشتركة للتغلب على أوجه انعدام المساواة من أجل تحقيق الأهداف، ولا سيّما الحاجة إلى:

(أ) سد الفجوة بين البلدان، حتى لا يُترَك بلدٌ واحدٌ، وبخاصة البلدان الأقل نموًا، متخلفًا عن الركب؛

(ب) السعي إلى إبرام شراكات واتباع نُهُج متعددة الأبعاد تعتمد على البيانات والمعلومات المصنّفة من أجل استهداف الفئات الأكثر تهميشًا.

(ج) التوسع في البرامج التي تتعامل مع القضاء على القطاع غير الرسمي، الذي تعتمد عليه سبل العيش للكثير من الفئات السكانية المهمّشة.

(د) استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين وتحطيم الهياكل غير المراعية للنوع الاجتماعي في مجاليّ الصحة الجنسية والإنجابية وتخطيط الأسرة.

(هـ) استخدام البيانات المصنّفة لكشف أزمة ملكية الأصول (التي يمكن من خلالها لعدد محدود من الأشخاص امتلاك معظم أصول العالم) وإنشاء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا؛

(و) ضمان التمويل والميزنة والسياسات الاقتصادية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، وتحديد الهياكل الاجتماعية لمعالجة مسألة العمل غير المدفوع للمرأة؛

(ز) السعي لأن يشمل التثقيف الجنسي الشامل الرجال والفتيان المراهقين كجزء من حلول انعدام المساواة بين الجنسين والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

(ح) التركيز على الشباب والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبخاصة في أفريقيا، من خلال البيانات المصنّفة والتكنولوجيا والروايات الشخصية للوصول إلى الفئات الأشد تهميشًا.

(ط) الإقرار بأن أنماط الاستهلاك التي تتسم بها البلدان الصناعية غير مستدامة ولا يمكنها أن تمثل نموذجًا يحتذى للتنمية المستدامة.

٧١ - وفي الختام، ذكر نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن الأمثلة التي عُرضت أثناء الجلسة أوضحت بجلاء أن الأمم المتحدة تكون أكثر تأثيرًا حين تعمل المنظمات معًا.

٧٢ - وجّهت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الشكر للوفود ولمنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتهم في الاجتماع المشترك للمجالس. وتلخيصًا للنقاط الرئيسية، ألقت الضوء على الحاجة إلى: (أ) مُعالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد لأوجه انعدام المساواة، التي تتقاطع داخل البلدان وبينها؛ (ب) السعي لإيجاد حلول متعدد الأبعاد للتصدي لأوجه انعدام المساواة متعددة الجوانب؛ (ج) اتباع نهج يركّز على الأشخاص؛ (د) معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة؛ (د) الانخراط في شراكات استراتيجية مع مختلف أصحاب المصلحة؛ (هـ) ضمان المساءلة والشمول بين جميع أصحاب المصلحة؛ (و) السعي إلى مزيد من حشد الموارد. وشدَّدت على أن الدول الأعضاء التزمت في خطة عام ٢٠٣٠ بمعالجة أوجه انعدام المساواة، مما يتطلب أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مُنسَّقةً في الميدان لكي تحطِّم الهياكل والسياسات التي لا تراعي النوع الاجتماعي. إنَّ إصلاح الأمم المتحدة لن يكون مجديًا إلا إذا أحدث فرقًا في حياة الناس، وبخاصة الفقراء والأكثر تهميشًا.

291118 291118 18-17573 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق